

طرق تخرج حديث

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

بقلم الدكتور الشيخ

أبو محمد عبد المهيدي بن عبد الفادر بن عبد الهادي

أستاذ الحديث المساعد بجامعة الأزهر



دار الإفتاء

١٤٢٠/٥/٢٠



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمدا يليق بجلال وجهه ، وبعظيم سلطانه
وأشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له .
وأشهد أن سيدنا محمدا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين .

وبعد

فإن علم التخريج يعرفك مفاتيح كنوز السنة ، فإذا سمعت حديثا نسبته
قائله إلى رسول الله ﷺ ، أو قرأت ذلك في كتاب ، ولا تعرف ما إذا
كانت نسبته إلى رسول الله ﷺ صحيحة أو لا فإن علم التخريج يعطيك في
مثل هذا الحديث عدة فوائد هي :

- يعرفك مكان هذا الحديث في كتب السنة الأصلية .
- يعرفك هل هذا الحديث قاله الرسول ﷺ أو لا .
- يعرفك كلام العلماء في هذا الحديث ، من توضيح معناه ، وهل
هو ناسخ أو منسوخ أو ليس أحدهما ، وسبب وروده ، وهل هو عام على
إطلاقه أو عام مخصوص ؟ ، وما إلى ذلك .
- وكل فائدة من هذه الفوائد لها قيمتها وأهميتها ، من هنا أخذ علم
التخريج وضعه ، وعلت مكانته .

إن علم التخريج يعرفك عدة طرق توصلك إلى الحديث الذي
تريده ، وكلما تعمقت في فهم هذه الطرق كلما كان بحثك يسيرا دقيقاً .
ومن مزايا هذه الطرق أنها مستقلة عن بعضها ، فإذا عرفت طريقة منها
أمكنك الانتفاع بها ، ولا يتوقف الأمر على معرفة بقية الطرق .

إن كتب السنة متعددة ، ومناهج مؤلفيها متنوعة ، فالوقوف على حديث فيها يحتاج إلى منهج علمي ييسر الوصول إليه ، وهذا المنهج العلمي هو ماتضمنه علم التخريج .

ولقد كان علم التخريج يؤخذ من الشيوخ بالسماع ، ولم تكن فيه مؤلفات ، وأثناء دراستي هذا العلم كنت أتوق لقراءة كتاب فيه ، لكنني لم أجد في ذلك كتابا — رغم بحثي وتحيصي — وأثناء دراستي في التخصص « الماجستير » سألت أحد مشايخي عن مؤلف في التخريج فأخبرني أن هذا العلم يصعب التأليف فيه ، وتعجبت فإني أومن أن كل مايقال يمكن أن يكتب ، وكتبت بعض موضوعات هذا العلم فأعجب بها مشايخي ، وأثنوا عليها ، مما دفعني إلى السير في هذا المؤلف .

إن حاجة الناس إلى السنة ماسة ، وحرصهم عليها شديد ، إنها بيان القرآن الكريم ، وهي مع القرآن الكريم مصدر الإسلام ، والتمسك بهما سبيل الاستقامة ، والبعد عن الضلال . بيد أن بحار السنة واسعة ، من يخوضها يحتاج إلى دليل ، فوضعت كتابي هذا ، ليكون دليلا لكل محب للسنة ، لكل قارئ مسلم ، لكل واعظ وداعية ، لكل فقيه ومفسر ومحدث ، لكل من يريد الاغتراف من بحار السنة ، ويستفيد بكنوزها . ولم أجعله محبوسا إلى وقت الطباعة ، وإنما أطلعت عليه العديد من الإخوة ، فكلما كتبت بعض المباحث أطلعت عليها الإخوة من المتخصصين في الحديث ، ومن طلاب الحديث ، وأهل الحرص على القراءة في السنة ، فما كان من تعديل سلمته لأحدهم عدلته ، وما كان من توضيح وضحته . ومن الإخوة الذين أهدوا لي طيب النصيح الأخ الدكتور / أحمد معبد عبد الكريم أستاذ الحديث المساعد ، فلقد أبدى نصائح طيبة ، جزاه الله وجزى كل الإخوة خير الجزاء .

ولقد صدرت البحث بمقدمات ، عرفت فيها التخريج ، وبينت الغرض منه ، ثم تحدثت عن فوائد التخريج ، وأطلت الكلام في هذا هادفا من ذلك أن أبين للقارئ الفوائد التي يجب عليه أن يحرص عليها إذا خرج حديثاً ، فهذا — حسب خبرتي — مهم جدا . وهذه النقطة — فوائد التخريج —

والتي تليها ألصق بعلم التخرّيج منهما بمقدمات هذا العلم ، لكن ظروف التقسيم دعت إلى ذلك . ثم ختمت هذه المقدمات بعدة حقائق أساسية في علم التخرّيج ، وعرضا إجماليا لطرق التخرّيج .

ثم جاء الحديث عن طرق التخرّيج فأفردت كل طريقة بالحديث عنها ، ورتبت الطرق حسب السهولة وعظم النفع ، فكلما كانت الطريقة سهلة ونفعها كثيرا قدمتها ، وعند الكلام على كتب كل طريقة راعيت قيمة الانتفاع بالكتاب ، فإذا كان النفع به كثيرا تكلمت عنه بالتفصيل ، وإذا كان النفع به محدودا تكلمت عليه بإيجاز ، ذلك أنني كنت حريصا على أن أسلك مسلكا وسطا ، ليس بالطويل الممل ، ولا بالقصير المخل .

وبالجملة فهذه خبرة أعوام ، ودراسة سنين ، أقدمها لكل أخ مسلم من باب النصح لسنة رسول الله ﷺ ، والنصح لدين الله تبارك وتعالى . وإني أسأل الله سبحانه وتعالى أن يرزق عملي القبول ، وأن ينفع به ، وأن يجعله في ميزان حسناتي .

« وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب »

عبد المهدى

* * *

مقدمات

- تعريف التخريج
- الغرض من التخريج
- فوائد التخريج
- نماذج تتضح بها فوائد التخريج
- حقائق أساسية في التخريج
- إجمال طرق التخريج

تعريف التخریج :

لغة : مادة (خ ر ج) تدور في معناها على الظهور والبروز^(١) .
يقال : خَرَجَتْ خوارج فلان : إذا ظهرت نجابته ، وتوجه لإبرام الأمور وإحكامها^(٢) . وخرجت السماء خروجاً : إذا أصبحت بعد إغامتها^(٣) .

وقد يكون المُخْرَج غير ظاهر في المخرج منه ، ويحتاج إخراجه إلى مجهود . ومنه الاستخراج بمعنى الاستنباط^(٤) .

ويقولون : خَرَّجَه في العلم ، وهو خَرَّجْجِه ، بمعنى : دَرَّبَهُ وعلمه^(٥) .

اصطلاحاً :

أما عند المحدثين فيقولون :

« هذا الحديث أخرجه فلان » أى ذكره في كتابه بإسناده . وعليه
فالتخریج عندهم :

ذكر المؤلف الحديث بإسناده في كتابه .

ويقولون « هذا حديث خَرَّجَه فلان » بمعنى « أخرجه » فخرَّج وأخرج وكذا التخریج والإخراج بمعنى واحد ، وهو : ذكر المؤلف الحديث بإسناده في كتابه . قال القاسمى : كثيراً ما يقولون بعد سوق الحديث « خَرَّجَه فلان ، أو أخرجه » بمعنى ذكره . فالخَرَّج (بالتشديد أو التخفيف) اسم فاعل هو : ذاكر الرواية كالبخارى^(٦) .

(١) المعجم الوسيط ١ / ٢٢٣ .

(٢) لسان العرب ٢ / ٢٥٠ .

(٣) لسان العرب ٢ / ٢٥١ .

(٤) لسان العرب ٢ / ٢٤٩ .

(٥) لسان ٢ / ٢٥٠ والمعجم الوسيط ١ / ٢٢٣ .

(٦) قواعد التحديث ص ٢١٩ .

ويقولون « هذا الكتاب خرّجه فلان واستخرجه » بمعنى ذكر أحاديثه بأسانيد لنفسه ، يلتقى مع مؤلف الأصل في شيخه أو من فوقه . — وهذا المؤلف الثانى يسمى مستخرجاً . ومثاله مستخرج أبى عوانة على صحيح مسلم ، فإن مسلماً أخرج أحاديث كتابه بأسانيد ، ثم جاء أبو عوانة فأخرج هذه الأحاديث بأسانيد لنفسه ، يلتقى فيها مع الإمام مسلم في شيخه أو من فوقه إلى الصحابى — وعليه فالتخريج والاستخراج بمعنى هو : إيراد المؤلف أحاديث كتاب ما بأسانيد لنفسه ، يلتقى مع مؤلف الأصل في شيخه أو من فوقه .

ويقولون « خرّج أحاديث كتاب كذا » بمعنى عزاها إلى من أخرجها من الأئمة في كتبهم ، مع بيان الحكم عليها . وعليه فالتخريج : عزو الأحاديث إلى من أخرجها من أئمة الحديث في كتابه مع الحكم عليها .

وهذا ما عرّف به المناوى التخريج ، وعبارته : عزو الأحاديث إلى مخرجها من أئمة الحديث من الجوامع والسنن والمسانيد ^(١) . وعبارته بعد ذلك تفيد اعتبار الحكم على الحديث إذ يقول : فإن الصدر الأول من أتباع المجتهدين لم يعتنوا بضبط التخريج وتمييز الصحيح من غيره ^(٢) .

ويبدو لى — والله أعلم — أن التخريج تطور على النحو الذى رتب عليه تعريفاته ^(٣) فكان :

أولاً : ذكر الأحاديث بأسانيدها ، وربما ناقش المؤلف أحوال الإسناد ، وربما المتن ، يتضح هذا جلياً لمن راجع سنن الترمذى ، وكذا سنن أبى داود ، وغيرهما .

ثانياً : ذكر أسانيد أخرى لأحاديث كتاب ذكرت أسانيد من باب التقوية في الإسناد ، والزيادة في المتن ^(٤) .

(١) فيض القدير ١ / ٢٠ .

(٢) فيض القدير ١ / ٢١ .

(٣) ولقد كنت فكرت في إضافة بحث هنا في تاريخ علم التخريج ، لكنى وجدته ألصق بتاريخ السنة ، والمقام هنا لطرق التخريج فتركته هناك . أسأل الله سبحانه وتعالى التوفيق من منّه وفضله .

(٤) راجع فوائد المستخرجات في تدريب الراوى ١ / ١١٤ — ١١٦ .

ثالثاً : بعد أن دوت السنة واستقرت في بطون الكتب أصبح التخرّيج عزو الأحاديث إلى الكتب الموجودة فيها مع بيان الحكم عليها .

فألّفت كتب في تخرّيج أحاديث مؤلفات في الفقه ك « نصب الرأية في تخرّيج أحاديث الهداية للزيلعي » و « التلخيص الحبير في تخرّيج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر » .

وكتب في تخرّيج أحاديث مؤلفات في التفسير ك « الفتح السماوي بتخرّيج أحاديث البيضاوي للمناوي » و « الكاف الشاف في تحرير أحاديث الكشاف لابن حجر » .

وكتب في تخرّيج أحاديث مؤلفات في اللغة ك « فلق لإصباح في تخرّيج أحاديث الصحاح للسيوطي » .

وكتب في تخرّيج أحاديث مؤلفات في التصوف ك « المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخرّيج مافي الإحياء من الأخبار للمحافظ العراقي » .

الغرض من التخرّيج :

والغرض من التخرّيج : معرفة مصدر الحديث ، وحاله من حيث القبول والرد .

فوائد التخرّيج :

فوائد التخرّيج كثيرة وكيف لا وبه يمكن الوصول إلى كنوز السنة ، وبدونه يحرم المرء من ذلك ؟ .

وسأذكر هنا — بمشيئة الله تعالى — أشهرها . وهي :

١ — معرفة مصدر أو مصادر الحديث ؛ فبالتخرّيج يستطيع الباحث أن يعرف مَنْ أخرج الحديث من الأئمة ، ومكان هذا الحديث في كتب السنة الأصلية .

٢ — جمع أكبر عدد من أسانيد الحديث ، فبالتخرّيج يتوصل الباحث إلى موضع أو مواضع الحديث من الكتاب الواحد أو الكتب المتعددة ، فيعرف

مثلا أماكن وروده في صحيح البخارى ، وقد تكون متعددة ، ويعرف أيضا أماكن وروده عند غير البخارى ، وفي كل موضع يعرف الإسناد فيكون قد حصل على أسانيد متعددة للحديث .

٣ — معرفة حال الاسناد بتتبع الطرق ، فبالوصول إلى طرق الحديث يمكن مقابلتها ببعضها فيظهر ما فيها من انقطاع أو إعضال ... إلخ .

٤ — معرفة حال الحديث بناء على كثير من الطرق ، فقد نقف على الحديث من طريق ما ضعيفا ، وبالتخرىج نجد له طرقا أخرى صحيحة . وقد نقف له على إسناد منقطع فيأتى — بالتخرىج — ما يزيل هذا الانقطاع .

٥ — إرتقاء الحديث بكثرة طرقه : فقد يكون معنا حديث ضعيف ، وبالتخرىج نجد له متابعات وشواهد تقويه ، فتحكم له بالحسن بدل الضعف .

٦ — معرفة حكم أو أحكام الأئمة على الحديث ، وأقوالهم فيه ، من حيث الصحة وغيرها .

٧ — تمييز المهمل من رواة الاسناد : فإذا كان في أحد الأسانيد راو مهمل ، مثل « عن محمد » أو « حدثنا خالد » فبتخرىج الحديث والوقوف على عدد من طرقه ، قد يتميز هذا المهمل ، وذلك بأن يذكر في بعضها مميزا .

٨ — تعيين المبهم في الحديث ، فقد يكون معنا راو مبهم أو رجل في المتن مبهم مثل « عن رجل » أو « عن فلان » أو « جاء رجل إلى النبي ﷺ » فبتخرىج الحديث نقف على عدد من طرقه ، وقد يكون في بعضها تعيين هذا المبهم .

٩ — زوال عننة المدلس : وذلك بأن يكون عندنا حديث بإسناد فيه مدلس يروى عن شيخه بالعنة ، مما يجعل الإسناد منقطعا — وبالتخرىج يمكن أن نقف على طريق آخر ، يروى فيه هذا المدلس عن شيخه بما يفيد الاتصال ، كـ « سمعت » و « حدثنا » و « أخبرنا » . مما يزيل سمة الانقطاع عن الإسناد .

١٠ — زوال مانخشاه من الرواية عنم اختلط : فإذا كان معنا حديث في

إسناده من اختلط ، ولا ندرى هل الراوى عنه فى إسناده هذا روى عنه قبل الاختلاط أو بعده ، فبالترجيح قد يتضح ذلك كأن يصرح فى بعض الطرق بأن هذا الراوى روى عنه قبل الاختلاط ، أو أن يرويه عنه راو لم يسمع منه إلا قبل الاختلاط ، مما يؤيد الحديث الذى معنا ، ويفيد أنه ليس مما اختلط فيه .

١١ — تحديد من لم يحدد من الرواة : فقد يذكر الراوى فى إسناده معنى بكنيته أو لقبه أو نسبته ، ويشاركه فى هذه — الكنية أو اللقب أو النسبة — كثيرون مما يجعل تحديده متعذراً ، فبالترجيح قد نعرف اسمه ، بأن يذكر فى إسناده أو أكثر باسمه صريحاً .

١٢ — معرفة زيادة الروايات : فقد تكون الرواية التى معنا غير مشتملة على ما يفيد الحكم صراحة ، وبالتخيـرج نقف على بقية الروايات ، وفى زياداتها ما يفيد فى الحكم أو يفيد الحكم صراحة ، أو به يتضح المعنى .

١٣ — بيان معنى الغريب : فقد يكون فى حديث لفظة غريبة ، وبترجيحه من الروايات الأخرى تتضح هذه ، بأن يأتى مكانها لفظة ليست غريبة ، أو يشتمل الحديث على بيانها .

١٤ — زوال الحكم بالشذوذ : فقد يحكم على حديث أو لفظة بالشذوذ ، وبالتخيـرج — الذى يوقفنا على كثير من الروايات — يتضح لنا ورود هذا من غير هذا الطريق ، الذى يظن تفرد راو به ، مما يدفع القول بالشذوذ .

١٥ — بيان المدرج : فقد يدرج الراوى كلاماً فى المتن ، وبالتخيـرج يمكن مقارنة الروايات ، بما يبين الإدراج .

١٦ — بيان النقص : فقد ينسى الراوى جزءاً من الحديث ، أو يختصره ، وبالتخيـرج يمكننا الوقوف على مانسيه ، أو اختصره .

١٧ — كشف أوهام وأخطاء الرواة : فقد يخطئ الراوى أو يهم ، وبالتخيـرج — الذى يوقفنا على عدد من الروايات — يتضح هذا .

١٨ — معرفة الرواية باللفظ : فقد يروى راو الحديث بالمعنى ،

وبالتخريج نقف على رواية من رواه باللفظ .

١٩ — بيان أزمنة وأمكنة الأحداث : فبجمع روايات الحديث قد يمكننا معرفة زمانه ومكانه إذ قد يذكر في بعضها ذلك .

٢٠ — بيان أعلام الحديث : فقد يرد الحديث بسبب شخص أو أشخاص ، وبالتخريج يمكننا جمع روايات هذا الحديث ، والتي قد يتضح منها الشخص — أو الأشخاص — الذين ورد الحديث بسببهم .

٢١ — معرفة أخطاء الناسخ : فقد يخطئ الناسخ في الإسناد ، أو في المتن ، وبالتخريج يمكننا الوقوف على الروايات ، وبها يتضح هذا الخطأ . وهذه الفائدة عظم شأنها في هذه الأيام لكثرة أخطاء النشر .

وبالجملة : فبالتخريج يمكن :

أ — جمع الطرق التي جاء الحديث بها .

ب — جمع ألفاظ متن الحديث .

وفي هذين من الفوائد الكثير والكثير . ولعله بعد ذكر هذا العدد من الفوائد يكون قد اتضح لك قدر التخريج وظهرت عظمة منزلته : وكثير فائدته ، مما يجعلك تحرص عليه فهو مفتاح كنوز السنة بلا ريب ، ودليل بحارها بلا شك . نسأل الله الكريم من فضله أن يفتح لنا كنوز الكتاب والسنة ، وأن يهدينا في بحارهما .

وبمشيئة الله تعالى سأسوق لك نموذجين أوضح بهما فوائد التخريج عملياً .

نماذج تتضح بها فوائد التخريج

النموذج الأول :

روى عن المغيرة بن شعبة قال : « وضأت النبي ﷺ في غزوة تبوك فمسح أعلى الخفين وأسفلهما » .

هذا الحديث إذا استعملت معه طرق التخريج فسيتضح لى أنه أخرجه الترمذى وأبو داود وابن ماجه وغيرهم .

وسأخرجه من هذه الكتب الثلاثة ثم أئين الفوائد التى حصلت عليها بالتخريج .

قال الترمذى — رحمه الله تعالى — :

حدثنا أبو الوليد الدمشقى ، حدثنا الوليد بن مسلم ، أخبرنى ثور بن يزيد ، عن رجاء بن حيوة ، عن كاتب المغيرة ، عن المغيرة بن شعبة « أن النبى ﷺ مسح أعلى الخف وأسفله » (١) .

وقال أبو داود — رحمه الله تعالى — :

حدثنا موسى بن مروان ومحمود بن خالد الدمشقى المعنى ، قالا حدثنا الوليد — قال محمود — قال أخبرنا ثور بن يزيد ، عن رجاء بن حيوة ، عن كاتب المغيرة بن شعبة ، عن المغيرة بن شعبة قال : « وضأت النبى ﷺ فى غزوة تبوك فمسح على الخفين وأسفلهما » (٢) .

وقال ابن ماجه — رحمه الله تعالى — :

حدثنا هشام بن عمار ، ثنا الوليد بن مسلم ، ثنا ثور بن يزيد ، عن رجاء بن حيوة . عن وراذ — كاتب المغيرة بن شعبة — عن المغيرة بن شعبة « أن رسول الله ﷺ مسح أعلى الخف وأسفله » (٣) .

من هذا المثال تتضح لنا عدة فوائد للتخريج هى :

١ — بالتخريج أمكننى أن أعرف عللدا ممن أخرج هذا الحديث من الأئمة ، فعرفت أنه أخرجه الترمذى وأبو داود وابن ماجه .

٢ — شيخا أبى داود روىا الحديث عن « الوليد » هكذا مهملا ، لكنه

(١) أخرجه الترمذى فى الطهارة باب ماجاء فى المسح على الخفين أعلاه وأسفله ج ١ ص ٣٢١ ، ٣٢٢ حديث رقم ٩٧ . تحفة الأهودى .

(٢) أخرجه أبو داود فى الطهارة باب كيف المسح ج ١ ص ٢٨٠ — ٢٨٢ .

(٣) أخرجه ابن ماجه فى الطهارة باب فى مسح أعلى الخف وأسفله ج ١ ص ١٨٢ ، ١٨٣ .

في رواية الترمذى وابن ماجه جاء مميزا بأنه « الوليد بن مسلم » .

٣ — « كاتب المغيرة » جاء مبهما في روايتي الترمذى وأبى داود هكذا « كاتب المغيرة » بينما جاء معينا في رواية ابن ماجه ، وأنه « ورّاد » .

ولقد حكم ابن حزم على كاتب المغيرة هذا بأنه مجهول ، والسر في هذا أنه لم يتذكر رواية ابن ماجه هذه التي صرحت باسمه . و« ورّاد » هذا أخرج له الجماعة ، وذكره ابن حبان في الثقات .

٤ — بعد أن روى الترمذى هذا الحديث قال : وهذا حديث معلول لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم . وسألت أبا زرعة ومحمد بن اسماعيل (١) عن هذا الحديث فقالا : ليس بصحيح ، لأن ابن المبارك روى هذا عن ثور ، عن رجاء بن حيوة قال : حَدَّثْتُ عَنْ كَاتِبِ الْمَغِيرَةِ — مرسل — عن النبي ﷺ . ولم يُذكر فيه المغيرة .

٥ — بعد أن روى أبو داود هذا الحديث قال : وبلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء .

٦ — بينت رواية أبى داود تاريخ الحكم ، وأنه كان في غزوة تبوك .

٧ — وقع في نسخة سنن أبى داود التي بين يديّ (٢) « فمسح على الخفين وأسفلهما » — كما سقته في رواية أبى داود قبل ذلك — وبمراجعة سنن الترمذى وسنن ابن ماجه اتضح لي هذا الخطأ المطبعي ، وأن الصواب « فمسح أعلى الخفين وأسفلهما » .

٨ — ولو قارنت مافي هذه الكتب الثلاثة — سنن الترمذى وسنن أبى داود وسنن ابن ماجه — بما في سنن البيهقي (٣) ، وراجعت كتاب « التلخيص الحبير لابن حجر » لَتَبَيَّنْتُ لك فوائد أكثر . لكنني أكتفي بهذا ففيه بيان لعظيم فوائد التخریج .

(١) يقصد به الإمام البخارى صاحب الصحيح .

(٢) هي التي عليها شرح « عون المعبود » نشر السلفية بالمدينة المنورة ، والخطأ في المتن والشرح .

(٣) ج ١ ص ٢٩٠ ، ٢٩١ . وقد جمع البيهقي في سننه عدة طرق للحديث ، وعارض الطرق ببعضها .

فانظر حال الباحث قبل التخریج ، وكيف أنه كان لا يعرف عن هذا الحديث شيئاً ، كان لا يعرف من أخرجه ، ولا ماذا قال العلماء فيه ، وبالتخریج توصل إلى ما يريد ، وتبينت له أمور كثيرة .

النموذج الثاني :

حديث « إذا خطب أحدكم المرأة ، فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل » بدراسة علم التخریج يمكن التوصل إلى أن هذا الحديث أخرجه أبو داود والحاكم وأحمد وعبد الرزاق وغيرهم :

وصورة هذا الحديث عندهم أسوقها ليتين لنا مافي التخریج من فوائد :

قال أبو داود — رحمه الله تعالى — :

حدثنا مُسَدَّد ، أخبرنا عبد الواحد بن زياد ، أخبرنا محمد بن اسحاق ، عن داود بن حُصَيْن ، عن واقد بن عبد الرحمن — يعني ابن سعد بن معاذ — عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل » (١) .

وقال الحاكم — رحمه الله تعالى — :

أخبرني أبو بكر محمد بن عبد الله بن قريش ، ثنا الحسن بن سفيان ، ثنا محمد بن أبي بكر المَدَمِي ، أخبرني عمر بن علي بن مقدم ، ثنا محمد بن اسحاق ، عن داود بن الحصين ، عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ ، عن جابر — رضي الله عنه — قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا خطب أحدكم امرأة فإن استطاع أن ينظر إلى بعض ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل » (٢) .

وقال أحمد بن حنبل — رحمه الله تعالى — :

حدثنا يونس بن محمد ، ثنا عبد الواحد بن زياد ، ثنا محمد بن اسحاق ، عن داود بن الحصين ، عن واقد بن عبد الرحمن بن سعد بن معاذ ، عن جابر

(١) أخرجه أبو داود في النكاح باب في الرجل ينظر إلى المرأة وهو يريد تزويجها ج ٦ ص ٩٦ عون المعبود .

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک في النكاح باب إذا خطب أحدكم امرأة فإن استطاع أن ينظر إلى بعض ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل ٢ / ١٦٥ .

قال : قال رسول الله ﷺ : إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر منها ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل (١) .

وقال أحمد أيضاً :

حدثنا يعقوب ، ثنا أبي ، عن ابن اسحاق ، حدثني داود بن الحصين — مولى عمرو بن عثمان — عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ ، عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إذا خطب أحدكم المرأة فقد رى أن يرى منها بعض ما يدعوه إليها فليفعل » (٢) .

وقال عبد الرزاق — رحمه الله تعالى — :

عن يحيى بن العلاء ، عن داود بن الحصين ، عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ ، عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : « لا جناح على أحدكم إذا أراد أن يحطب المرأة أن يغترها فينظر إليها ، فإن رضى نكح ، وإن سخط ترك » (٣) .

وبجمع هذه الروايات تتضح لنا الفوائد الآتية :

١ — بالتخرج أمكننا الوصول إلى أماكن ورود الحديث في كتب السنة ، فعرفنا أنه في سنن أبي داود وفي مستدرک الحاكم ، وفي مسند أحمد في موضعين ، وفي مصنف عبد الرزاق . وعرفنا مكانه في كل كتاب من هذه الكتب .

٢ — وجدنا أن ابن اسحاق يروى عن شيخه داود بن حصين — أو الحصين — بالعنعنة ، وابن اسحاق مدلس — ورواية المدلس بالعنعنة تجعل الإسناد محكوماً عليه بالانقطاع حتى يتبين سماع المدلس من شيخه هذا الحديث بعينه من جهة أخرى (٤) — جاء هذا في إسناد أبي داود والحاكم والإسناد الأول

(١) أخرجه أحمد في مسنده ج ٣ ص ٣٣٤ .

(٢) أخرجه أحمد في مسنده ج ٣ ص ٣٦٠ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ، في النكاح باب ابراز الجوارى والنظر عند النكاح ج ٦ ص ١٥٧ حديث رقم ١٠٣٣٧ .

(٤) راجع تدريب الراوى ١ / ٢١٤ ، ٢١٥ وقواعد التحديث ص ١٢٣ .

من إسناده أحمد ، ثم ظهرت لنا فائدة جمع الطرق ، وهي أنه في الإسناد الثاني عند أحمد قد روى ابن اسحاق هذا الحديث عن شيخه بما هو نص في الاتصال فقال : « حدثني داود » فزال الانقطاع الذي كان في الأسانيد الأخرى .

٣ — وجدنا في إسناده أبي داود وإسناده أحمد الأول أن الراوى عن جابر ابن عبدالله — الصحابى — هو « واقد بن عبد الرحمن بن سعد بن معاذ » وهذا الراوى كان سبباً في أن أعل ابن القطان الحديث وقال : المعروف واقد ابن عمرو — فوجدنا أن رواية الحاكم — والتي أخرجها من الوجه الذى أخرج منه أبو داود — فيها « واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ » وكذلك رواية أحمد الثانية ، وكذلك رواية عبد الرزاق فهم جميعاً أخرجوه عن داود عن واقد بن عمرو عن جابر ، فزال سبب العلة التى أعل ابن القطان بها الحديث ، والنسب أشار إليها المزى في تحفة الأشراف (١) بعد أن ذكر الحديث بقوله : كذا قال — أى أبو داود قال واقد بن عبد الرحمن — والمعروف واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ

٤ — فى رواية أحمد الثانية زيادة فى بيان داود بن حصين ، إذ بينت هذه الرواية أنه مولى عمرو بن عثمان

٥ — فى رواية عبد الرزاق أن النظر يكون دون علم المرأة ، وأنه يتغافلها وينظر ، حتى إذا لم تعجبه ترك دون كسر خاطرها .

٦ — بعض الروايات فيها تعميم « ينظر إلى مايدعوه » أو نحوه ، وبعضها فيه تخصيص « ينظر إلى بعض مايدعوه » والعام محمول على الخاص .

٧ — نلاحظ من جمع هذه الروايات أن الأسانيد من الصحابى إلى داود ابن الحصين متحدة ثم تعددت بعد ذلك فرواه عن داود ابن اسحاق ويحيى بن العلاء .

ورواه عن ابن اسحاق عدد .

وتعدد الأوجه هذا مما يفيد الإسناد قوة .

(١) ج ٢ ص ٣٨٥ حديث رقم ٣١٢٤ .

وَمَنْ تَتَّبِعْ طَرِيقَ الْحَدِيثِ أَكْثَرَ ظَهَرَ لَهُ مِنَ الْفَوَائِدِ أَكْثَرُ (١) .
وهكذا يتضح لك أن التخریج يمكننا من الوقوف على كثير من الفوائد في
الإسناد ، وكثير من الفوائد في المتن ، وكلما جمعت من الطرق أكثر كان
أفضل ، وكلما صبرت في البحث ظهرت لك الكنوز ..

* * *

حقائق أساسية في التخریج .

تخریج متن حديث معناه : بيان أماكن وروده في كتب السنة ، فتقول :
أخرجه فلان — البخارى مثلاً — في كتاب كذا — كتاب الصلاة مثلاً — في
باب كذا ، وتذكر عنوان الباب ، وتذكر كذلك رقم الجزء — إن وجد —
ورقم الصفحة ، ورقم الحديث — إن وجد — كما أنك تذكر الطبعة إذا كنت
تخرج حديثاً مفرداً طلب منك ، أما إذا كنت تخرج في بحث أو كتاب فإنك
تذكر الطبعة في نهاية البحث . وهذا إذا اعتمدت على طبعة واحدة ، أما إذا
اعتمدت على أكثر من طبعة فلا بد أن تميز كأن تذكر اسم طبعة ، ولا تذكر
الأخرى فتعنى بها طبعة معينة ، أو تعطى رمزا لكل طبعة ، خاصة إذا كثروا .
يجب أن تحرص عند تخریج أى حديث على بيان أكبر قدر ممكن من
المعلومات عن هذا الحديث ، فتذكر ما قيل عنه من صحة أو حسن أو ضعف ،
وما في إسناده من اتصال أو انقطاع أو إعضال أو غير ذلك ، وبيان الجمع بينه
وبين الأحاديث التي ظاهرها التعارض معه .

إذا طلب منك تخریج متن حديث دون تحديد الصحابي الذي رواه فأنت
مطالب بتخریجه عن كل الصحابة الذين رواه ، فتقول : هذا الحديث رواه
الأئمة عن فلان وفلان من الصحابة — عن أنس وجابر مثلاً — أما حديث
الصحابي فلان (أنس مثلاً) فأخرجه فلان وتذكر عنوان الكتاب وعنوان
الباب ورقم الجزء ورقم الصفحة ورقم الحديث ، وتذكر كل من أخرجه ، ثم

(١) راجع التلخيص الجدير ٣ / ١٦٨ رقم ٨ . وراجع تهذيب التهذيب ١١ / ١٠٦ ، ١٠٧ ترجمة رقم
١٨٣ و ترجمة رقم ١٨٤ .

تقول أما حديث الصحابي فلان (جابر مثلا) فأخرجه فلان وتذكر عنوان الكتاب وعنوان الباب .. إلخ ماتقدم .

أما إذا طلب منك تخرج متن حديث مع ذكر الصحابي ، فأنت مطالب بتخرج هذا المتن عن هذا الصحابي بالذات ، فإذا وجدته عن غير هذا الصحابي فليس حديثك، وإنما هو شاهد له ، فاجتهد في تخرجه عن الصحابي الذي رواه ، وقل أخرجه فلان واذكر عنوان الكتاب وعنوان الباب ، ورقم الجزء ورقم الصفحة ورقم الحديث ، ثم بعد أن تذكر كل من أخرجه من الأئمة قل وله شاهد عن فلان وفلان من الصحابة ، ومن باب التمهة تخرج هذه الشواهد ، خاصة إذا تيسر لك ذلك .

العمدة في التخرج عند المحدثين أصل الحديث ، ولا يهم عندهم اختلاف الألفاظ ، فما دام الصحابي متحدا ومعنى المتن متحدا كله أو بعضه فهو حديثك ، فإذا وجدت المتن فيه بعض اختلاف في الألفاظ فلا يضر ، وإذا وجدت المتن متحدا في جزء وهناك زيادة عندك أو في الكتاب الذي تخرج منه فلا يضر أيضا ، وهذا مما يخفى على كثير من الطلاب ، ولهذا أسوق لهم كلام الزيلعي إذا يقول :

وظيفة المحدث أن يبحث عن أصل الحديث فينظر من أخرجه ، ولا يضره تغير بعض ألفاظه ، ولا الزيادة فيه أو النقص (١) .. إلخ .. وأنبهم أيضا إلى كلام السخاوي إذ يقول :

ثم إن أصحاب المستخرجات غير متفردين بصنيعهم ، بل أكثر المخرجين للمشيكات والمعاجم ، وكذا للأبواب يوردون الحديث بأسانيدهم . ثم يصرحون بعد انتهاء سياقه غالبا بعزوه إلى البخاري أو مسلم أو إليهما معا ، مع اختلاف الألفاظ وغيرها يريدون أصله (٢) .. إلخ .

وأبضا إلى كلام الحافظ العراقي إذا يقول — في مقدمة كتابه « المغنى عن حمل الأسفار في الأسفار في تخرج مافي الإحياء من الأخبار » — : وحيث عزوت

(١) نصب الراية ج ١ ص ٢٠٠ وج ٣ ص ٥٤ الحديث الحادي والثلاثون .

(٢) فتح المغني ج ١ ص ٤١ .

الحديث لمن خرج من الأئمة فلا أريد بذلك اللفظ بعينه ، بل قد يكون بلفظه* وقد يكون بمعناه ، أو باختلاف على قاعدة المستخرجات (١) أه .

وإلى كلام العراقي أيضا إذ يقول — في مقدمة كتابه « تقريب الأسانيد » — : « حيث عزوت الحديث لمن خرج فإنا أريد أصل الحديث لا ذلك اللفظ ، على قاعدة المستخرجات (٢) . »

• بقدر معرفتك بالكتب ومناهجها بقدر تقدمك في علم التخريج ، فتعرف على أمهات كتب السنة ، وتعرف على موضوعها ومناهجها ، وتعرف على محتوياتها وفهارسها ، وقرأ مقدماتها ففيها خير كثير ، وأنصحك أن تعمل مع المشايخ الذين يخرجون ، فإن هذا يعرفك التخريج ، ويعرفك بأيسر الطرق للوصول إلى المراد .

• علم التخريج ضروري لدارسي المواد الإسلامية ، إذ اعتماد هذه المواد على الحديث ، وعلم التخريج يفيد من أراد الكتابة في موضوع ما ، فيعرفه بالكتب التي تزوده بأحاديث هذا الموضوع ، وهو في نفس الوقت إذا كان معه أحاديث يمكنه من معرفة مصادرها ، فهو ضروري في كل الأحوال .

ليس التخريج حكرا على تخرج متن الحديث ، وإنما يشمل في أعم معانيه :

- تخرج متن الحديث من كتب السنة .
- تخرج رجال الإسناد بالترجمة لهم ، مع التركيز على حالهم من حيث العدالة أو غيرها .
- تخرج الألفاظ الغريبة في الحديث من كتب غريب الحديث وكتب اللغة .
- تخرج الأحداث التاريخية من كتب التاريخ الثابتة .
- تخرج الأماكن والبقاع من الكتب المؤلفة في ذلك .
- تخرج أسماء المؤلفات من الكتب المصنفة في هذا المجال .

(١) المغنى عن حمل الأسفار — بهامش الاحياء — ج ١ ص ٣ طبع العثمانية .

(٢) طرح التثريب شرح التقریب ١ / ١٩ .

فإذا وصل الباحث إلى تحقيق ذلك فهو بحق باحث ، يعتمد عليه في البحث ويعول على عمله ، ومع ذلك فعليه المزيد من التحقيق والبحث والتفتيش .

إجمال طرق التخریج

إذا كان عندك حديث وأردت تخریجه (أى الوصول إليه في كتاب أو أكثر من كتب السنة) فهناك عدة طرق يمكنك أن تسلكها ، وهذه الطرق منشؤها أن العلماء قديما وحديثا يحاولون تيسير التخریج ، فألفوا مؤلفات كل مؤلف له طريقة في الوصول إلى الحديث بواسطته .

وجاءت أماننا وقد وضعت المؤلفات الكثيرة في التخریج ، وجئنا لنعرّف القارئ بطرق التخریج فوجدنا أنه يمكن حصر طرق التخریج لتيسير الدراسة . وبعد معرفتك بهذه وتعمقك فيها ستتضح لك بخار التخریج فتكون رحبة وتكون بعون الله سهلة .

وسر حصر هذه الطرق : أن العلماء جمعوا الأحاديث أو أجزاءها وربطوها على نحو ما ، وذكروا من أخرجها وشيئا من المعلومات عنها ، ومن اختلافهم في ترتيب الأحاديث كانت طرق التخریج .
فمنهم من رتب الأحاديث على حروف المعجم (حروف الهجاء : أ ، ب ، ت .. إلخ) .

ومنهم من رتب الأحاديث بحسب موضوعاتها فأحاديث الصلاة مع بعضها وأحاديث الزكاة مع بعضها وأحاديث التفسير مع بعضها ... إلخ .

ومنهم من رتب الأحاديث على حسب الراوى الأعلى (الصحابى إن كان الحديث متصلا أو التابعى إن كان الحديث مرسلا) وهؤلاء منهم من يذكر الحديث كاملا ، ومنهم من يذكر جزأه .

ومنهم من ألف في نوع من أنواع الحديث كالقدسى والمتواتر والمرسل والموضوع .

ومنهم من جمع أجزاء الأحاديث بحسب الألفاظ التي فيها (طريقة المعاجم) .

ونظرت في مناهج الأئمة فوجدت أن طرق التخريج تنحصر فيما يلي :

- ١ - التخريج بناء على مطلع الحديث .
- ٢ - التخريج بناء على لفظة من ألفاظ الحديث .
- ٣ - التخريج بناء على الراوى الأعلى للحديث .
- ٤ - التخريج بناء على موضوع الحديث .
- ٥ - التخريج بناء على نوع الحديث .

وهذا إجمال يوضحه التفصيل الآتى ، فبمشيئة الله تعالى سأحدثك عن هذه الطرق ، كل طريقة على حدها .

* * *

الطريقة الأولى التخريج بمطلع الحديث

- تقديم
- كتاب « الجامع الصغير »
- كتاب « الفتح الكبير »
- كتاب « جمع الجوامع »
- كتاب « الجامع الأزهر »
- كتاب « هداية الباري »
- كتب ذكرت بطريق الاجمال .

الطريقة الأولى

التخريج بمطلع الحديث

تعتمد هذه الطريقة على أول الحديث ، ذلك أن كتب أهلها رتبت الأحاديث على حروف الهجاء ، فالأحاديث التي أولها ألف ، ثم التي أولها باء ، ثم التي أولها تاء ، وهكذا رتبوا الأحاديث في الحرف الأول فما بعده .

فإذا أردت التخريج بها فلا بد أن تكون عارفا بأول حديثك ، ثم تنظر أول حرف فيه فتبحث عنه في هذه الكتب ثم عن الحرف الثاني فما بعده ، فإذا أردت تخريج حديث « مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا » فإنك تبحث عنه في باب الميم ، والميم مع النون « مَنْ » ثم الغين والشين والنون « مَنْ غَشَّنَا » وهكذا تقف عليه .

مزية هذه الطريقة :

ولهذه الطريقة مزية سرعة الوصول إلى الحديث المطلوب ، فما أسرع الوصول إلى الحرف ثم الحديث .

كحول

عيها :

ولهذه الطريقة عيب ، هو أن أدنى تغيير في مطلع الحديث يحيل دون الوصول إلى المراد ، فمثلا حديث « إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه » يتعين هذا المطلع لتصل إليه ، فلو تذكرته بلفظ « لو أتاكم .. » ما أمكنك الوصول ، ولو تذكرته بلفظ « إذا جاءكم ... » بُعد الوصول .

المؤلفات فيها :

والمؤلفات في هذه الطريقة عديدة ما بين كبير وصغير حتى ألف السيوطي كتابه « الجامع الكبير » وقسمته الذي على هذه الطريقة يحوى أحاديث كثيرة ،

وألف المناوى كتابه « الجامع الأزهر » ويشتمل على أحاديث كثيرة أيضا .
وبمشيئة الله تعالى سأحدثك عن كتب هذه الطريقة ، لكنى سأحدثك
عن بعضها تفصيلا وعن بعضها إجمالا ، أشير بالأول إلى الثانى ، والله أسأل
التوفيق والسداد والهدى والرشاد .

* * *

... فائدة عامة ...

عند القراءة عن أى كتاب أحضره معك
أثناء القراءة ، وكلما قرأت عنه شيئا
راجع به نفسك ، فإن هذا يجعل القراءة
مفيدة .

كتاب

« الجامع الصغير من حديث البشير النذير »

المؤلف :

ألفه الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر محمد الخضيرى السيوطى الشافعى المسند المحقق المدقق ، صاحب المؤلفات النافعة ، التى زادت — كما يقول تلميذه الداوودى — عن خمسمائة مؤلف . وأخبر عن نفسه أنه يحفظ مائتى ألف حديث ، قال : ولو وجدت أكثر لحفظت ، واشتغل بالإفتاء والتدريس والتأليف والقضاء ، ثم أعرض عن الدنيا وأهلها كأنه لا يعرف أحدا منهم ، وشرع فى تحرير مؤلفاته ، وأقام فى روضة المقياس ، فلم يتحول منها إلى أن مات ، فى سحر ليلة الجمعة تاسع عشر جمادى الأولى . ٩١١ هـ .

الكتاب :

ألف الإمام السيوطى كتابا سماه « جمع الجوامع » أو « الجامع الكبير » — وسياقى الحديث عنه إن شاء الله تعالى — قسمه إلى أحاديث قولية وأحاديث فعلية ، ثم انتقى من قسم الأحاديث القولية جملة أحاديث من أصحابها وأخصرها وأشملها وزاد عليها بعض زيادات وسماها « الجامع الصغير » .

رتب أحاديثه على حسب حروف الهجاء ، فى الحرف الأول وما بعده ، ليكون الكشف عن الحديث سهلا ميسرا ، فبدأ بالأحاديث التى أولها همزة ، ثم بالتى أولها باء ، ثم التى أولها تاء ، ثم التى أولها ثاء ... إلخ .

والأحاديث التى أولها همزة أو باء .. إلخ . مرتبة أيضا من حيث الحرف الثانى فما بعده . فمثلا الأحاديث التى أولها باء يذكر الباء مع الألف ، ثم الباء

مع الباء ، ثم الباء مع التاء^(١) ، ثم الباء مع الثاء ، ثم الباء مع الجيم ، فمع
الحاء ، فمع الخاء .. إلخ .

مثال :

— بادروا بصلاة المغرب ... الحديث .

— باكروا بالصدقة ... الحديث .

— بحسب أصحابي القتل ... الحديث .

— بحسب ...

— بخ يخ لحمس ما أثقلهن في الميزان ... الحديث .

— بخل الناس بالسلام ... الحديث .

فتلاحظ أنه أخذ الباء مع الألف فالدال ، والباء مع الألف فالكاف ، ثم
الباء مع الحاء ، ثم الباء مع الخاء ، وهكذا إلى آخر حرف الباء .

وفي نهاية الحرف أى آخر الأحاديث التى أولها باء مثلاً يعقد عنواننا هكذا
« فصل فى المحلى بأل من هذا الحرف » يذكر فيه الأحاديث التى أولها باء
مبسوقة بـ « أل » .

— البادىء بالسلام .. الحديث .

— البحر ... الحديث .

— البخیل ... الحديث .

وهكذا فى كل الحروف ، يذكر فى نهاية كل حرف الأحاديث المبدوءة
بأل .

وأحب أن أسجل لك هنا أربع نقاط :

الأولى : أنه فى حرف النون بعد أن انتهى من الأحاديث المبدوءة بحرف
النون ثم الأحاديث المحلاة بأل وهى مبدوءة بالنون ، غقد عنوان « المناهى »
ذكر فيه الأحاديث التى أولها « نهى » . فلربما إذا وجدت فى نهاية النون ستة

(١) كل ذلك إن وُجدت أحاديث فيها هذا الترتيب الحرفى ، وإلا فهناك بعض صور ليس فيها أحاديث
فهو لا يذكر فيها شيئاً ، مثل الباء مع الباء ، والباء مع التاء .

أحاديث أولها « نهيتكم » و « نهيت » و « نهينا » تظن أن هذه هي كل أحاديث المناهى ، وليس الأمر كذلك ، وإنما عليك أن تترك الأحاديث المحلاة بآل من حرف النون فتجد عنوان « المناهى » فيه من حديث رقم ٩٣٢٨ حتى حديث ٩٥٧٦ أى قرابة مائتين وخمسين حديثاً .

الثانية : أنه بعد حرف الواو ذكر حرف (لا) فلربما يكون حديثك أوله « لا » فتبحث عنه في حرف اللام فلن تجده ، وإنما عليك أن تراعى ذلك فتبحث عنه في حرف (لا) .

مثال ذلك :

— لا آكل وأنا متكىء .. الحديث .

— لا أجر ... الحديث .

— لا إخصاء ... الحديث .

وهكذا كل الأحاديث التى أولها (لا) سواء كانت نافية أو ناهية .

الثالثة : لم يضع حديث « إنما الأعمال بالنيات .. الحديث » فى مكانه من حرف الهمزة ، وإنما جعله أول الكتاب ، ابتداءً به تبركا على عادة كثير من المؤلفين ، منهم الإمام البخارى رحمه الله تعالى .

الرابعة : الأحاديث التى أولها « كان » جعلها قسمين ، قسم فى شمائله ﷺ وقسم فى غير شمائله ، أما ما كان فى غير شمائله فجعله فى مكانه (الكاف مع الألف) أما ما كان فى شمائله ﷺ ، فإنه أفرد له عنوانا خاصا (باب كان وهى الشمائل الشريفة) جعله بعد انتهاء حرف الكاف تماما ، ويعنى بأحاديث الشمائل الأحاديث المتعلقة بأوصافه ﷺ الخلقية والخلقية ، والأحاديث التى تبين ما كان نهجا داوم عليه ﷺ ، وخير توضيح لذلك أن تراجع الكتاب (١) .

وفى نهاية الحديث يذكر :

١ — من أخرجه من أئمة السنة فى كتابه .

٢ — الصحابى الذى روى هذا الحديث عن النبى ﷺ (أو غير

(١) من حديث رقم ٦٤٧٠ إلى حديث رقم ٧١٩١ .

الصحابي إذا كان مرسلًا) .

٣ - درجة هذا الحديث من حيث الصحة والحسن والضعف .

وحرصاً على الاختصار ، لم يذكر درجة الحديث بالكلمة كاملة ، وإنما استعمل الرمز . فرمز (صحـ) معناه أن الحديث صحيح ، ورمز (ح) معناه أن الحديث حسن ، ورمز (ض) معناه أن الحديث ضعيف . وكذلك لم يذكر أسماء الكتب كاملة ، وإنما استعمل رموزاً للكتب التي يكثر التخريج منها . ولقد ذكر في مقدمته هذه الرموز ومعناها ، فيمكنك الاعتماد عليها خاصة إذا كانت نسختك جزءاً واحداً ، كما أنه مع استعمال الكتاب في تخريج الحديث سوف تحفظها ولنسوف أسوقها لك هنا من باب إكمال الفائدة مع بعض بيان لها .

رموز الكتاب ومعناها :

- ١ - (خ) للبخاري في صحيحه .
- ٢ - (م) لمسلم في صحيحه .
- ٣ - (ق) للبخاري ومسلم في صحيحهما .
- ٤ - (د) لأبي داود في سننه .
- ٥ - (ت) للترمذي في سننه .
- ٦ - (ن) للنسائي في سننه .
- ٧ - (هـ) الهاء المربوطة رمز ابن ماجه في سننه .
- ٨ - (٤) الرقم أربعة رمز لأصحاب السنن الأربع (أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه) .
- ٩ - (٣) الرقم ثلاثة رمز للترمذي وأبي داود والنسائي .
- ١٠ - (حم) الإمام أحمد في مسنده .
- ١١ - (عم) لعبدالله بن الإمام أحمد في زوائده على المسند .
- ١٢ - (ك) للحاكم فإن كان في المستدرک أطلق وإلا بيّن .
- ١٣ - (خد) للبخاري في كتابه « الأدب المفرد » .
- ١٤ - (تخ) للبخاري في التاريخ .
- ١٥ - (حب) لابن حبان في صحيحه .

- ١٦ - (طب) للطبراني في الكبير .
- ١٧ - (طس) للطبراني في الأوسط .
- ١٨ - (طص) للطبراني في الصغير .
- ١٩ - (ص) لسعيد بن منصور في سننه .
- ٢٠ - (ش) لابن أبي شيبة .
- ٢١ - (عب) لعبد الرزاق في الجامع .
- ٢٢ - (ع) لأبي يعلى في مسنده .
- ٢٣ - (قط) للدارقطني فإن كان في السنن أطلق وإلا بيّن .
- ٢٤ - (فر) للديلمى في مسند الفردوس .
- ٢٥ - (حل) لأبي نعيم في الحلية .
- ٢٦ - (هب) للبيهقي في شعب الإيمان .
- ٢٧ - (هق) للبيهقي في السنن الكبرى .
- ٢٨ - (عد) لابن عدى في كتابه « الكامل في الضعفاء » .
- ٢٩ - (عق) للعقيلي في « الضعفاء » .
- ٣٠ - (خط) للخطيب فإن كان في التاريخ أطلق وإلا بيّن .

طريقة التخرج بالكتاب :

إذا أردت التخرج بواسطة هذا الكتاب ، فاعرف أول حديثك وتأكد منه ، ثم ابحث عنه في موضعه . فإذا كان حديثك في بدايته باء مثلاً فابحث في حرف الباء ، وراع ما بعدها تصل إلى حديثك . وهكذا بقية الحروف .

فمثلاً حديث « ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان ... الحديث » نبحث عنه في حرف الثاء ، فنجده تحتها .

وحديث « قال الله تعالى : إذا هم عبدى بحسنة ولم يعملها ... الحديث » نبحث عنه في حرف القاف فنجده . فإذا ما وجدت حديثك فعليك أن تفك رموزه وتعزوه إليها وهذا تخرج إجمالي .

مثال

إذا أردنا تخرج حديث « الطهور شطر الإيمان ... الحديث » نبحث عنه في

الحلى بأل من حرف الطاء فنجده وقد كتب هكذا .

« الظهور شطر الإيمان ، والحمد لله تملأ الميزان ، وسبحان الله والحمد لله تملآن ما بين السماء والأرض ، والصلاة نور ، والصدقة برهان ، والصبر ضياء ، والقرآن حجة لك أو عليك ، كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها » (حم م ت عن أبى مالك الأشعرى صحح) .

فنقول « هذا الحديث أخرجه أحمد ومسلم والترمذى عن أبى مالك الأشعرى . كذا فى الجامع الصغير — جزء كذا صفحة كذا — ورمز له بالصحة .

وهذا تخريج إجمالى . فإذا أردت التخريج التفصيلى فمهمة هذا الكتاب أنه أعلمك أن حديثك هذا فى مسند أحمد وصحيح مسلم وسنن الترمذى . فعليك أن ترجع إلى مسند أحمد ، وتخرج هذا الحديث منه بالبحث عنه فى مسند أبى مالك الأشعرى ، وتقول : أخرجه أحمد فى مسنده ، جزء كذا ، صفحة كذا ، وترجع إلى صحيح مسلم فتخرج هذا الحديث منه ، وتقول : أخرجه مسلم فى كتاب كذا ، باب كذا ، جزء كذا ، صفحة كذا ، وترجع إلى سنن الترمذى فتخرج هذا الحديث معه وتقول : أخرجه الترمذى فى كتاب كذا ، باب كذا ، جزء كذا ، صفحة كذا . وتبين طبقات هذه الكتب .

وهكذا فالكتاب سبيل ميسر لك إذا رمت التخريج الإجمالى ، وهاد لك إلى الكتب الأخرى إذا رمت التخريج التفصيلى .

حروف الهجاء (على طريقة المشاركة) :

وإتماما للفائدة سوف أذكر لك حروف الهجاء التى رتب الكتاب على أساسها وأرجو أن تكون حافظا لها ، أو تحفظها وإلا فانتفاعك بالكتاب سوف يكون صعبا جدا . ولقد هالنى أن رأيت فى أثناء الدرس بعض الطلاب لا يحفظها :

أ — ب — ت — ث — ج — ح — خ — د — ذ — ر — ز — س —
ش — ص — ض — ط — ظ — ع — غ — ف — ق — ك — ل — م — ن —
ه — و — لا — ي .

هذا والكتاب مطبوع شائع ، طبع عدة مرات ، رأيت منها مايقع في مجلدين ، وهو بتحقيق وترتيب في الطباعة جيد ، وما يقع في مجلد واحد صعب الترتيب .

الأئمة والكتاب :

حظي كتاب الجامع الصغير بتقدير الأئمة ، وعكوف بعضهم على دراسته وخدمته ، من هؤلاء :

١ — الشيخ شمس الدين محمد بن العلقمي الشافعي ، المتوفى سنة تسع وعشرين وتسعمائة وهو تلميذ السيوطي — مؤلف الجامع الصغير — فلقد شرح الجامع الصغير في مجلدين سماه « الكوكب المنير » .

٢ — الشيخ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد المتبولى الشافعي . فلقد شرحه في كتاب سماه « الاستدراك النصير على الجامع الصغير » .

٣ — العلامة نور الدين علي القارى ، نزيل مكة المكرمة . فلقد شرحه أيضا .

٤ — الشيخ علي بن الشيخ نور الدين بن محمد بن ابراهيم المعروف بالعزيزى فلقد شرحه أيضا .

٥ — العلامة محمد بن اسماعيل الأمير اليماني ، فلقد شرحه في مجلدين .

٦ — الشيخ شمس الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف المناوى الشافعي ، المتوفى سنة ثلاثين وألف تقريبا (١) . فلقد شرحه شرحاً وافياً بالمراد مع الإيجاز يقع في ست مجلدات . وسماه « فيض القدير بشرح الجامع الصغير » وهذا الكتاب كثير النفع شائع ومن ثم سوف أحدثك عنه بشيء من التفصيل .

فيض القدير بشرح الجامع الصغير :

امتاز هذا الشرح بكثرة الفوائد والفرائد ، مع الإيجاز في غير خلل ، بين فيه مؤلفه مقصود الحديث دون الدخول في الخلافات والمذاهب والمسائل

(١) ستأق ترجمته إن شاء الله تعالى عند الكلام على كتابه « الجامع الأزهر من حديث النبی الأنور » .

النحوية ، وتناول الحديث من حيث تخريجه ، وبيان حاله من حيث الصحة والضعف ، مع السيوطي ، فأحيانا يكتفى بما ذكره السيوطي في تخريج الحديث ، وأحيانا يستدرك عليه ، فيزيد أشياء في تخريج الحديث ، وأحيانا يقره على تصحيحه أو تحسينه أو تضعيفه ، وأحيانا يعترض عليه .

راجع حديث « اليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول » .

تجد أن السيوطي — رحمه الله تعالى — يقول مامفاده أن هذا الحديث أخرجه أحمد والطبراني في الكبير عن ابن عمر ، فيتعقبه المناوي قائلا : « وقضية صنيع المؤلف أن هذا الحديث لم يخرج في الصحيحين ولا أحدهما وهو عجب ، فقد خرجه البخاري من حديث أبي هريرة بزيادة ، ولفظه « اليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول وخير الصدقة ما كان عن ظهر غنى ومن يستعفف يعفه الله ومن يستغن يغنه الله » ثم يقول : وقال المنذرى خرجه الشيخان عن حكيم بن حزام .

وراجع حديث « اتخذوا هذه الحمام المقاصيص في بيوتكم » ... الحديث ، تجد أن المناوي ينتقد السيوطي في عزوه الحديث للخطيب في التاريخ فقط ، دون أن يبين أن الخطيب نقل عقبه عن أحمد وابن معين وغيرهما أن محمد بن زياد — أحد رجال الإسناد — كان كذابا يضع الحديث .

وراجع حديث « الطواف صلاة فأقلوا فيه الكلام » تجد أن السيوطي يرمز لحسنه ، وأن المناوي يقول : رمز لحسنه وهو تقصير فقد جزم الحافظ ابن حجر كابن الملقن بصحته ، ورواه الشافعي أيضا بلفظ .. الحديث .

وبالجملة فالفيض فيض .

قال مؤلفه « ولما منَّ الله تعالى بإتمام هذا التقريب ، وجاء بحمد الله آخذا من كل مطلب بنصيب ، نافذا في الغرض بسهمه المصيب ، كامدا قلوب الحاسدين بمفهومه ومنطوقه ، راغما أنوف المتصلفين لما استوى على سوقه ، سميته « فيض القدير بشرح الجامع الصغير ، ويحسن أن يترجم بمصاييح التنوير على الجامع الصغير ويليق أن يدعى بالبدر المنير في شرح الجامع الصغير ويناسب أن يوسم بالروض النضير في شرح الجامع الصغير . هذا : وحيث أقول

« القاضي » فالمراد البيضاوى ، أو « العراق » فجدنا من قبل الأمهات الحافظ الكبير زين الدين العراقى ، و « جدى » فقاضى القضاة يحيى المناوى ، أو « ابن حجر » فخاتمة الحفاظ أبو الفضل العسقلانى رحمهم الله سبحانه « أ هـ .

وكتاب الفيض طبعته المطبعة التجارية سنة ١٣٥٦ هـ ، ١٩٣٨ م وهو مشهور متداول .

للكتاب وعليه :

ويحسن بى وقد أطلت الكلام معك عن هذا الكتاب — الجامع الصغير — أن أقف وقفة أذكر فيها ماأراه للكتاب من مزايا ، وما عليه من مؤاخذات ، غير مدع أنتى حكم ، أو فى منصب من يقضى على المؤلفات ، وإنما قصارى الأمر أن أحدثك بما فهمتُ والله ربى أسأل التوفيق .

فالكتاب يمتاز بما يلى :

١ — إنه خرّج من عديد من الكتب ، فلم يتقيد بأن يخرج من عدد من الكتب معين . هذا ولا تظن أنه خرج فقط من الكتب التى تقدم ذكر رموزها ، والتى تبلغ الثلاثين ، فإن هذه هى التى أكثر التخرىج منها ، لكنه أخذ من كثير غيرها يدرك ذلك من اطلع على الكتاب .

٢ — أنه احتوى على عدد كبير من الأحاديث ، إذ تبلغ أحاديثه عشرة آلاف وواحداً وثلاثين حديثاً .

٣ — أنه رتب ترتيباً فى غاية الدقة ، فى الحرف الأول وما بعده .

٤ — أنه تعرض للحكم على الحديث بالصحة والحسن والضعف ، وهذا شىء مهم ومفيد للباحث .

٥ — أن مؤلفه ابتعد عن الموضوع والمكذوب فيما يرى ، فجاءت أحاديث الكتاب فى مجموعها ثابتة .

قال فى ديباجته : « هذا الكتاب أودعت فيه من الكلم النبوية ألوفاً ، ومن

الحكم المصطفوية صنوفا ، اقتصرت فيه على الأحاديث الوجيزة ، ولخصت فيه من معادن الأثر إبريزه ، وبالغت في تحرير التخريج ، فتركت القشر وأخذت اللباب ، وصنته عما تفرد به وضاع أو كذاب ، ففاق بذلك الكتب المؤلفة في هذا النوع ، كالفائق والشهاب ، وحوى من نفائس الصناعة الحديثية ما لم يودع قبله في كتاب « أ هـ .

ويؤخذ على الكتاب مايلي :

١ — أنه لا يمكن الكشف عن حديث فيه إلا إذا علم الإنسان أول الحديث .

٢ — أن من رام أحاديث موضوع من الموضوعات عليه أن يتصفح جميع الكتاب .

وهذان المأخذان واردان على كل كتاب رتبت أحاديثه على حروف المعجم . وسبحان من خص نفسه بالكمال .
والحمد لله رب العالمين ،

* * *

كتاب

« الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير »

انتهى الحافظ السيوطي من تأليف كتابه « الجامع الصغير » — الذي تقدم الكلام عليه — سنة سبع وتسعمائة (٩٠٧) ثم عَنَّ له بعد ذلك أن يذيله بجامع صغير آخر ، فجمع من أحاديث الجامع الكبير قسم الأقوال ، ومن غير الجامع الكبير نحو أربعة آلاف وأربعمائة وأربعين حديثاً . ورتبهم على حروف المعجم كترتيب الجامع الصغير تماماً ، واستعمل في بيان من أخرج الحديث نفس رموز الجامع الصغير ، وسمى هذا المؤلف الجديد « زيادة الجامع » .

قال في ديباجة الزيادة : هذا ذيل على كتابي المسمى بالجامع الصغير من حديث البشير النذير سميت « زيادة الجامع » رموزه كرموزه ، والترتيب كالترتيب « أ هـ » .

وظل « الجامع الصغير » على حدة ، و « زيادة الجامع » أيضاً على حدة ، يحظى كل كتاب منهما بتقدير الأئمة وانتفاعهم به ، وخدمة البعض له ، معتبرين الزيادة جزءاً من الأصل (الجامع الصغير) فهاهو عبد الرعوف المناوي الذي شرح الجامع الصغير في كتاب « فيض القدير » يشرح « زيادة الجامع » أيضاً في كتاب « مفتاح السعادة بشرح الزيادة » .

لكنهم وإن اعتبروا الزيادة جزءاً من الأصل ، فلقد ظل كل كتاب على حدة ، حتى جاء الشيخ يوسف النبهاني^(١) فمزج الكتابين معاً مزج مؤلف واحد ، بأن أدخل أحاديث « زيادة الجامع » في ثنايا أحاديث « الجامع

(١) هو يوسف بن اسماعيل بن يوسف النبهاني من بني نهبان من عرب البادية بفلسطين تعلم في الأزهر وعمل في تحرير جرائد الآستانة ثم في القضاء ببلاد الشام وجاور في المدينة المنورة . وله كثير من المؤلفات عاش من ١٢٦٥ إلى ١٣٥٠ هـ وهي توافق من ١٨٤٩ إلى ١٩٣٢ راجع الأعلام ج ٨ ص ٢١٨ وفي نهاية ترجمته عدد من مصادر ترجمته .

الصغير » حسب ما يقتضيه الترتيب على الحروف ، بحيث جاء المؤلف الجديد وكأنه مؤلف واحد ، لم تخرج مادته ، ولا يمكن تمييز أحد الكتابين فيه ، إلا أنه من باب الأمانة العلمية وضع أمام أحاديث كتاب « زيادة الجامع » حرف الزاى ، إشارة إلى أن هذا الحديث من « زيادة الجامع » ، وبذا ميّز الأصل من الزيادة مع إدخالهما في بعضهما ، حتى إن الباحث إذا بحث عن حديث ليس في الجامع وهو في الزيادة فإنه يجده بجانب حديث الجامع دون رجوعه إلى كتاب آخر ، لو لم يمزج الكتابان .

وسمّى هذا المؤلف الجديد « الفتح الكبير » في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير .

ولم يك جهد الرجل قصرا على مزج الكتابين ، وإنما تعدى ذلك إلى نوع ترتيب في الأحاديث وجدها في غير موضعها الذى يقتضيه الترتيب على الحروف ، وإلى حذف ماكرر بأن ذكر في الأصل والزيادة بنصه .

يقول في ديباجة الفتح الكبير بعد أن تكلم على كتاب الجامع الصغير وكتاب زيادة الجامع — فجمعتهما في هذا الكتاب ومزجتها مزج مؤلف واحد ، ولولا أني ميزت أحاديث الزيادة بوضع حرف (ز) في أوائلها لما عرف الأصل من الزائد . وقد اعتنيت كمال الاعتناء بترتيب الأحاديث على الحروف ، معتبرا حروف الكلمة الأولى ثم التى تليها ، وهكذا إلى آخر الحديث ، وقد وقع في الجامع الصغير عدم مراعاة الترتيب في كثير من الأحاديث — كما هو مشاهد ونبه عليه الشيخ الحفنى في حاشيته — وذلك في الزيادة أكثر ، ووجدت عدة أحاديث فيها هى موجودة في الأصل بعينها فحذفتها منها وأبقيتها على أصلها ، أما المكرر الذى في ألفاظه بعض اختلاف أو في تخريجه ولو بلفظ واحد أو راو واحد ، فإنى أبقيته في موضعه . وقد سميت « الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير » .

طريقة التخرّيج بالكتاب :

إذا أردت تخرّيج حديث من هذا الكتاب فسر على الطريقة التى ذكرتها لك في كيفية التخرّيج بالجامع الصغير ، إلا أنه إذ وجدت أمام الحديث حرف

الزراى فلا تعزه إلى الجامع الصغیر ، ولكن اعزه إلى « زیادة الجامع » ..
فمثلاً :

لو أردت تخرج حديث « إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته ، وإذا أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته » .

فهذا الحديث تجده فى الفتح الكبير ج ١ ص ٧٠ وأمامه حرف (ز) وبعده (خ ن) عن أبى هريرة فتقول : هذا الحديث ذكره فى « زیادة الجامع » وعزاه للبخارى والنسائى عن أبى هريرة ، كذا فى الفتح الكبير ج ١ ص ٧٠ . هذا إذا أردت تخريجاً إجمالياً . أما إذا أردت تخريجاً تفصيلاً فكما قلت لك هناك عليك أن ترجع إلى صحيح البخارى لتخرج الحديث منه ، مبيناً الكتاب والباب والجزء والصفحة والطبعة ، وأيضاً ترجع إلى سنن النسائى وتبين منها أيضاً الكتاب والباب والجزء والصفحة والطبعة .
للكتاب وعليه :

يمتاز كتاب « الفتح الكبير » بأنه يوفر على الباحث كثيراً من الوقت ، إذ يجعله يحظى بمادة كتابين من كتاب واحد . أما مادته العلمية والمثلية فى كتابى « الجامع الصغیر » و « زیادة الجامع » فلها من المزايا ما ذكرته فى الجامع الصغیر أما ميزة اختصار الوقت فهذا بسبب عمل الشيخ النبهانى ، فتجمع هذه الميزة مع المزايا السابقة للجامع الصغیر ، والموجودة أيضاً فى زيادته لتكون مزايا الكتاب .

لكن يؤخذ على عمل الشيخ النبهانى شئ وهو عدم ذكر رمز التصحيح والتحسين والتضعيف !! فإنه قد حذف ذلك مع أنه عظيم الفائدة .

ولعل الله يوفق من يقوم بطبع الكتاب طبعة مرتبة بحيث تكون أوائل الأحاديث فى أوائل الأسطر ، ويذكر فيها رمز التصحيح والتحسين والتضعيف .

هذا والكتاب (الفتح الكبير) مطبوع شائع

والله أعلم ،

كتاب

« جمع الجوامع »

أو

« الجامع الكبير »

مؤلفه :

ألفه الحافظ جلال الدين السيوطي مؤلف الجامع الصغير (١) .

الكتاب :

أراد الحافظ السيوطي — رحمه الله تعالى — أن يجمع الأحاديث النبوية بأسرها في كتاب ، فرسم منهاجاً يمشى عليه في جمع هذه الأحاديث ، وذلك بأن قسم الأحاديث إلى قسمين :

أ — أحاديث قولية : وهي التي تمحضت للفظ النبوي فقط .

ب — أحاديث فعلية : وهي عكس السابقة ، بأن لم تتمحض للفظ النبوي بأن كانت :

١ — أحاديث فعلية محضة ، بأن يروى الصحابي فعلاً فعَّله الرسول ﷺ أو الصحابي كقول صفوان لعمر : كيف صنع الرسول ﷺ حين دخل الكعبة ؟ فقال : صلى ركعتين (٢) .

٢ — أحاديث مشتملة على فعل وقول .

٣ — أحاديث اشتملت على سبب كحديث « قُدم على النبي ﷺ

(١) تقدمت ترجمته هناك .

(٢) راجع جمع الجوامع ج ١ ص ١٠٩٧ .

بسبى ، فإذا امرأة من السبى تسعى إذا وجدت صبيا في السبى أخذته فألصقته ببطنها وأرضعته . فقال لنا النبي ﷺ : أترون هذه طارحة ولدها في النار ؟ قلنا : لا ، وهى تقدر على أن لاتطرحه . قال : الله أرحم بعباده من هذه بولدها « ففعل المرأة هو سبب الحديث .

٤ - أحاديث اشتملت على مراجعة أو نحو ذلك .

وجعل الأحاديث القولية قسما على حدة والأحاديث الفعلية قسما على حدة .

ورتب الأحاديث القولية على حسب حروف الهجاء في الحرف الأول من الحديث فما بعده .

ورتب الأحاديث الفعلية على حسب الصحابى ، بأن يذكر تحت ترجمة الصحابى مارواه عن رسول الله ﷺ ، أو ما فعله هو .

ورتب الصحابة في هذا القسم أيضا ، فذكر العشرة المبشرين بالجنة أولا

- | | |
|-----------------------|--------------------------|
| ١ - أبو بكر الصديق | ٢ - عمر بن الخطاب |
| ٣ - عثمان بن عفان | ٤ - على بن أبى طالب |
| ٥ - سعد بن أبى وقاص | ٦ - سعيد بن زيد |
| ٧ - طلحة بن عبيد الله | ٨ - الزبير بن العوام |
| ٩ - عبد الرحمن بن عوف | ١٠ - أبو عبيدة بن الجراح |

ثم رتب بقية الصحابة على حروف المعجم في أسمائهم ، ثم في كنانهم ، ثم ذكر المبهمات ، ثم ذكر النساء على نفس الترتيب السابق في الرجال ، ثم ذكر الأحاديث المرسلة مرتبا رواتها (الذين أرسلوها) على حسب حروف المعجم في أسمائهم وكنائهم ، وهؤلاء قلة .

رموز الكتاب :

بعد أن يذكر الحديث سواء كان في قسم الأقوال ، أو في قسم الأفعال ، يذكر بعده من أخرجه من الأئمة ، مستعملا رموزا لمن أكثر التخريج عنه .

وهذه رموزه :

- ١ - (خ) للبخارى .
- ٢ - (م) لمسلم .
- ٣ - (حب) لابن حبان .
- ٤ - (ك) للحاكم . فإن كان فى المستدرک أطلق ، وإلا بیّن .
- ٥ - (ض) للضیاء المقدسى فى المختارة .
- ٦ - (د) لأبى داود السجستانى .
- ٧ - (ت) للترمذى . وينقل كلامه على الحديث .
- ٨ - (ن) للنسائى .
- ٩ - (هـ) لابن ماجه .
- ١٠ - (ط) لأبى داود الطيالسى .
- ١١ - (حم) لأحمد فى مسنده .
- ١٢ - (عم) لعبدالله ابن الامام أحمد فى زياداته على المسند .
- ١٣ - (عب) لعبد الرزاق .
- ١٤ - (ص) لسعيد بن منصور .
- ١٥ - (ش) لابن أبى شيبه .
- ١٦ - (ع) لأبى يعلى .
- ١٧ - (طب) للطبرانى فى الكبير .
- ١٨ - (طس) للطبرانى فى الأوسط .
- ١٩ - (طص) للطبرانى فى الصغير .
- ٢٠ - (قط) للدارقطنى ، فإن كان فى السنن أطلق ، وإلا بیّن .
- ٢١ - (حل) لأبى نعيم فى الحلیة .
- ٢٢ - (ق) للبيهقى ، فإن كان فى السنن أطلق ، وإلا بیّن .
- ٢٣ - (هب) للبيهقى فى شعب الإيمان .
- ٢٤ - (عق) للعقلى فى الضعفاء .
- ٢٥ - (عد) لابن عدى فى الكامل .
- ٢٦ - (خط) للخطيب فإن كان فى التاريخ أطلق ، وإلا بیّن .
- ٢٧ - (كر) لابن عساكر فى تاريخه .

وإذا عزا الحديث لابن جرير فالمراد في تهذيب الآثار ، أما إن كان في التفسير أو التاريخ فإنه يبين .

ولعلك تجد فارقا بين رموز الجامع الصغير والجامع الكبير أظهرها أنه استعمل رمز (ق) للمتفق عليه في الجامع الصغير ، ولليبقى في الجامع الكبير . وفي كل من الكتابين من الرموز مالميس في الآخر .

ذكر الصحابي :

وبعد أن يذكر عقب الحديث من أخرجه من الأئمة ، يذكر من رواه من الصحابة عن رسول الله ﷺ ، وفي ذكره للصحابة في قسم الأقوال وقع نوع اختصار أيضا ، أوضحه لك فهو حيث يطلق :

أبو بكر : فهو الصديق	أو عمر : فهو ابن الخطاب
أو عثمان : » ابن عفان	أو علي : » ابن أبي طالب
أو سعد : » ابن أبي وقاص	أو أنس : » ابن مالك
أو البراء : » ابن عازب	أو بلال : » ابن أبي رباح
أو جابر : » ابن عبدالله	أو حذيفة : » ابن اليمان
أو معاذ : » ابن جبل	أو معاوية : » ابن أبي سفيان
أو أبو أمامة : » الباهلي	أو أبو سعيد : » الخدري
أو العباس : » ابن عبد المطلب	أو عبادة : » ابن الصامت
أو عمار : » ابن ياسر	

التصحيح والتضعيف :

لم تقتصر جهود الحافظ السيوطي في هذا الكتاب على جمع الأحاديث وعزوها إلى من أخرجها من الأئمة ، ومن رواها من الصحابة ، وإنما تعدت ذلك إلى قضية الحكم على الحديث بالصحة أو الحسن أو الضعف ، وقد حرص الإمام جاهدا أن ينأى بكتابه عن الموضوع .

فهو يذكر ما في الحديث من ضعف ، وقد يبين سبب ذلك . انظر إليه ج ١ ص ١٠٨١ في حديث إسلام عمر وهو ينسبه إلى البزار وينقل عنه أنه

قال : لانعلم أحدا رواه بهذا السند إلا اسحاق بن ابراهيم الحنيني ، ولا نعلم في إسلام عمر أحسن منه ، على أن الحنيني خرج من المدينة فكف واضطرب حديثه .

وفي الحديث الذي يليه ينسبه إلى ابن أبي شيبة وحلية أبي نعيم ثم يقول : وفيه يحيى بن يعلى الأسلمي عن عبدالله بن الموصل ضعيفان .

ولقد نهج السيوطي رحمه الله في بيان صحة الحديث من ضعفه منها جمع بين الاختصار والفائدة فذكر أن الكتب التي يخرج منها ثلاثة أقسام :

أ - قسم إذا عزا إليه فهو معلم بالصحة . وهذه الكتب هي :

- ١ - صحيح البخاري .
- ٢ - صحيح مسلم .
- ٣ - صحيح ابن حبان .
- ٤ - مستدرک الحاكم وهو يئنه على مائتُقب الحاكم فيه .
- ٥ - المختارة للضياء المقدسي .
- ٦ - موطأ مالك .
- ٧ - صحيح ابن خزيمة .
- ٨ - (صحيح) أبي عوانة .
- ٩ - الصحاح لابن السکن .
- ١٠ - المنتقى لابن الجارود .
- ١١ - المستخرجات .

ب - قسم اشتمل على الحديث الصحيح والحسن والضعيف فيبينه غالبا . وهذه الكتب هي :

- ١ - سنن أبي داود .
- ٢ - سنن الترمذي .
- ٣ - سنن النسائي .
- ٤ - سنن ابن ماجه .
- ٥ - مسند أبي داود الطيالسي .

٦ — مسند أحمد بن حنبل وزيادات ابنه عبدالله عليه .

٧ — مصنف عبد الرزاق .

٨ — مصنف ابن أبي شيبة .

٩ — سنن سعيد بن منصور .

١٠ — مسند أبي يعلى .

١١ — إلى ١٣ — معاجم الطبراني الثلاثة .

١٤ — مؤلفات الدارقطني (السنن وغيرها) .

١٥ — الحلية لأبي نعيم .

١٦ — السنن الكبرى للبيهقي .

١٧ — شعب الإيمان للبيهقي .

قال : وكل ما في مسند أحمد فهو مقبول فإن الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن .

ج — قسم ليس فيه إلا الحديث الضعيف وهذه الكتب هي :

١ — الضعفاء للعقيلي

٢ — الكامل في الضعفاء لابن عدى

٣ — تاريخ بغداد للخطيب

٤ — تاريخ دمشق لابن عساكر

٥ — نوادر الأصول للحكيم الترمذى

٦ — تاريخ نيسابور للحاكم

٧ — تاريخ ابن الجارود

٨ — مسند الفردوس للديلمى

فيستغنى بالعزو إلى هذه الكتب أو بعضها عن بيان ضعف الحديث .

وعليه فلقد اكتفى السيوطى فى بعض المواطن فى الدلالة على درجة الحديث من حيث الصحة والضعف بالعزو إلى الكتب ، ذاكرا أن العزو إلى بعضها دليل الصحة ، وإلى بعضها يحتاج لبيان ، وإلى البعض الثالث دليل الضعف . وهكذا بين درجة الحديث مع الاختصار .

مصادر الكتاب :

ذكر المتقى الهندى فى أول كتابه كنز العمال أن: وجد بخط السيوطى مانصه « الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى ، هذه تذكرة مباركة بأسماء الكتب التى أهנית مطالعتها على تأليف جمع الجوامع خشية أن تهجم

المنية قبل تمامه على الوجه الذى قصده ، فيقضى الله من يذيل عليه ، فإذا عرف ما انتهت مطالعته استغنى عن مراجعته ، ونظر ماسواه « وعدد نحو ثمانين كتابا .

قلت : وأغلب ظنى أن ما فى الكتاب أكثر من هذه الكتب فليحرر .
أحاديث الكتاب :

قال السيوطى فى مقدمة هذا الكتاب مانصه « هذا كتاب شريف حافل ، ولباب منيف رافل ، بجميع الأحاديث الشريفة النبوية كافل ، قصدت فيه إلى استيفاء الأحاديث النبوية ، وأرصدته مفتاحا لأبواب المسانيد العلية » .

وفى هذا القول ما يفيد أن الرجل قصد جمع الأحاديث النبوية ، فإذا جمع ذلك مع ذكره الكتب التى راجعها ، والتى لاتشمل كل كتب السنن تبين أن الرجل رام ذلك ولو كان التمام على يد غيره .

وعلى هذا فليس الجامع الكبير شاملا لكل الأحاديث المصطفوية وإنما جمع الرجل ما استطاع ، ورسم أيسر الطرق للكشف على الحديث فى هذا المجموع الضخم .

فجاء صاحب كتاب (الجامع الأزهر من حديث النبى الأنور) (١) فزاد عليه كثيرا ، ورتب كتابه على حسب حروف المعجم .

طريقة التخرىج بالكتاب :

إذا رمت تخرىج حديث بهذا الكتاب فتأمل الحديث الذى معك أولا ، هل هو من الأحاديث البقولية أو من الأحاديث الفعلية — وقد قدمت معنى ذلك — فإن كان من القولية فاعرف بدايته وابحث عنه فيها تجده إن شاء الله تعالى .

وإن كان من الأحاديث الفعلية فاعرف راويه الأعلى ، فإن كان متصلا — بمعنى أن الذى رفعه إلى النبى ﷺ صحابى — فاعرف اسم هذا الصحابى ،

(١) ألفه الشيخ شمس الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف المناوى الشافعى وسيأتى الكلام عن هذا الكتاب تفصيلا ص ٥٥ .

فإن كان من العشرة المبشرين بالجنة فهو في أول قسم الأفعال ، وإن كان من غيرهم فأسماءهم مرتبة على حروف المعجم وكذا كناههم ثم النساء . أما إذا كان الحديث مرسلا — بمعنى أن الذى أضافه إلى الرسول ﷺ تابعى فمن دونه — فابحث عنه فى المراسيل وهى فى آخر الكتاب مرتبة على حروف المعجم فى أسماء من رفع الحديث إلى الرسول ﷺ — وقد تقدم لك بيان ترتيب الكتاب .

فإذا ما عثرت على حديثك فإنك ستجد بعده رموزا — تقدم هنا فكها — فعليك أن تفك هذه الرموز بذكر الكتب المعزوة الحديث إليها صراحة .

وبالمثال يتضح المقال :

فلو أردت مثلا تخريج حديث « نفقة الرجل على أهله صدقة » فهذا حديث قولى نبحت عنه فى قسم الأقوال — والمرتبة على حروف الهجاء — وبما أن أوله نون فنبحت فى حرف النون ، ثم فى النون مع الفاء ، ثم بعد الفاء قاف فنجد فيه ص ٨٥٧ ج ١ هكذا .

« نفقة الرجل على أهله صدقة . حم ت عن أبى مسعود البدرى ، طب عن عبدالله بن أبى أوفى ، الخرائطى فى مكارم الأخلاق عن ابن مغفل . أ ه .

فتقول : أخرجه أحمد ، والترمذى ، عن أبى مسعود البدرى . والطبرانى فى الكبير عن عبدالله بن أبى أوفى . والخرائطى فى مكارم الأخلاق عن ابن مغفل . كذا فى الجامع الكبير ج ١ ص ٨٥٧ .

وهذا تخريج إجمالى كما قلت لك سابقا ، فإذا أردت التخريج التفصيلى فخرجه من مسند أحمد ، وسنن الترمذى ، ومكارم الأخلاق للخرائطى ، مبينا مكانه بتحديد الكتاب والباب والجزء والصفحة والطبعة كما تقدم لك . أما معجم الطبرانى الكبير والذى لم يطبع منه سوى أجزاء قليلة حتى الآن (١) ، وأيضا كل كتاب غير مطبوع ويتعسر عليه تخريج الحديث منه ، فإنك تقول فيه : أخرجه فلان فى كتابه كذا ، كما قال فى الجامع الكبير . ولا عيب فى تخريجك أنك لم تذكر مكان الحديث فى هذا الكتاب مادام الكتاب مخطوطا لم

(١) طبع كله الآن ، إلا أن المخطوطة بها نقص فى وسطها ظهر أيضا فى المطبوعة .

يطبع ويصعب الوصول إليه . فهنا مثلا بعد أن تخرج من مسند أحمد وسنن الترمذى ومكارم الأخلاق للخرائطى تقول : وذكر فى الجامع الكبير عقب الحديث أن الطبرانى أخرجه فى المعجم الكبير .

للكتاب وعليه :

وكما قلت سابقا لا أدعى من هذا العنوان أننى على الكتاب حكم ، وإنما محض مُعرِّف وذاكر لرأيه .

فالكتاب يمتاز بما يأتى :

١ - أنه جمع كثرة كثيرة من الأحاديث إذ اشتمل على أكثر من ستة وأربعين ألف حديث واشتال كتاب واحد على هذا العدد اشتال على خير يفوق الوصف والحسن .

٢ - أنه جمع أحاديث كتب وصول الباحث إليها صعب إن لم يكن مستحيلا .

٣ - أنه رتب هذه الأحاديث ترتيبا بديعا . وقد يقول قائل ليته رتب أحاديث الأفعال على حسب الحروف أيضا ! وأقول له : هذا غير ممكن فتأمل .

٤ - أنه تعرض لقضية تصحيح وتحسين وتضعيف الحديث ، وهذا له ماله عند أصحاب الشأن والمتخصصين فيه . ودعوى البعض أنه اشتمل على كذا ألف حديث موضوع دعوى منشؤها الجهل ، فلقد كتب بعضهم أن الكتاب يحتوى على تسعين ألف حديث مكذوب !! وليته ماكتب ! فكلامه لايساوى المداد الذى كتب به ، فمن أين جاء تسعون ألف حديث ، والكتاب كله ستة وأربعون ألف حديث وستائة وأربعة وعشرون حديثا (٤٦٦٢٤) ؟ .

ويؤخذ على الكتاب :

١ - أن من رام حديثا فيه لابد أن يعرف أوله .

٢ - أن من رام أحاديث موضوع فعليه أن يقلب كل الكتاب .

وهذان المأخذان يؤخذان على كل ترتيب غير فقهي ، وهناك مأخذ على الترتيب الفقهي ، فسبحان من تفرد بالكمال .

هذا :

والكتاب يقوم مجمع البحوث الإسلامية بإخراجه نتمنى للقائمين عليه التوفيق والعون .

ولقد قامت « الهيئة المصرية العامة للكتاب » بتصوير الكتاب على مخطوطة دار الكتب المصرية « رقم ٩٥ حديث قوله » وكانت هذه النسخة تنقصها ورقة فاستكملت من نسخة مغربية أحضرها الأستاذ / حسن عباس زكي الذي كان له الفضل في تهجيته النظر إلى إخراج الكتاب مصورا على نسخة خطية .

والكتاب نسخه الخطية موجودة في مكتبات العالم .

والحمد لله رب العالمين ،

الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور

المؤلف :

الإمام الحافظ عبد الرعوف بن تاج الدين علي بن الحدادی المناوی
— بضم الميم — ثم القاهري ، الشافعي .

ولد سنة اثنتين وخمسين وتسعمائة (٩٥٢ هـ) وأخذ العلم عن مشاهير
عصره ، وتقدم في ذلك ، حتى كان أعلم أهل عصره بالحديث .
وعكف على التصنيف وانزوى عن الناس ، حتى كان أكثر أهل عصره
تصنيفا وتدقيقا وتحريرا .

من مؤلفاته :

كتاب « فيض القدير بشرح الجامع الصغير » وهو شرح من لان في يده
علم الحديث وعلم الفقه وعلوم اللغة .

وكتاب « التيسير » وهو أيضا شرح لكتاب الجامع الصغير للسيوطي في
حجم ثلث « فيض القدير » ، والكتابان مطبوعان .

وكتاب « نتيجة الفكر » وهو شرح على متن نخبة الفكر للحافظ
ابن حجر .

وكتاب « اليواقيت والدرر » وهو شرح لشرح النخبة .

وكتاب « بغية الطالبين لمعرفة اصطلاح المحدثين » .

وكتاب « الاتحافات السننية بالأحاديث القدسية » .

وكتاب « الجامع الأزهر » الذي هو موضوع حديثنا .

توفى رحمه الله سنة إحدى وثلاثين بعد الألف (١٠٣١ هـ) بمصر (١) .

الكتاب :

رام الحافظ السيوطي — رحمه الله تعالى — جمع السنة في كتابه « جمع الجوامع » ، ومن هنا جاءت عباراته توحى بأنه جمع السنة كلها في كتابه هذا ، فهو يقول في مقدمة قسم الأقوال : هذا كتاب شريف حافل ، ولباب منيف رافل ، بجميع الأحاديث النبوية كافل ، قصدت فيه إلى استيفاء الأحاديث النبوية ، وأرصدته مفتاحاً لأبواب المسانيد العلية . أ هـ .

ويقول في مقدمة قسم الأفعال « .. لما انتهى قسم الأقوال من كتاب « جمع الجوامع » مرتباً على حروف المعجم في أول اللفظ النبوي ، أتبعته ببقية الأحاديث الخارجة عن هذه الشريطة ، وهي الفعلية المحضة ، أو المشتملة على فعل وقول ، أو سبب ، أو مراجعة ، أو نحو ذلك ، ليكون الكتاب جامعاً لجميع ما هو موجود من الأحاديث النبوية إن شاء الله . أ هـ .

وواضح أن عبارتيه في مقدمة القسمين توحيان بأنه استوعب الأحاديث النبوية ، وهذا ما جعل البعض يعتمد على كتاب « الجامع الكبير » اعتماداً كلياً في ورود الحديث ، أو عدم وروده ، فإذا لم يجد الحديث فيه اعتبره لا أصل له .

ورغم أن هذا الفهم كان لأناس قريبي الوقت بالحافظ السيوطي ، فإنه فهم لا أصل له . يتضح ذلك من أن السيوطي — رحمه الله — كتب على غلاف كتابه أسماء الكتب التي أودع أحاديثها كتابه ، وقال : هذه تذكرة مباركة بأسماء الكتب التي أهנית مطالعتها ، على تأليف جمع الجوامع ، خشية أن تهجم المنية قبل تمامه ، على الوجه الذي قصدته ، فيقيض الله من يذيل عليه ، فإذا عرف ما انتهى مطالعته ، استغنى عن مراجعته ، ونظر ماسواه . أ هـ .

وعليه فإن السيوطي — رحمه الله تعالى — رام جمع كل الأحاديث ، سواء أتمها هو ؛ أو قطع فيها شوطاً أتمه آخر أو آخرون على يئنه . فمن فهم أن السيوطي استوعب السنة في « الجامع الكبير » فقد أخطأ على السيوطي .

(١) راجع فهرس الفهارس ٢ / ٥٦٠ — ٥٦٢ .

وجاء الحافظ المناوى — رحمه الله — ومقولة استيعاب الجامع الكبير الأحاديث شائعة ذائعة ، واستوقفه هنا أمران :

الأول : توهم استيعاب الجامع الكبير الأحاديث النبوية كلها .

الثانى : ورود أحاديث فى الجامع الكبير ، فى أسانيدھا أمور يمكنه الكشف عنها .

فشمر عن ساعد الجد التأليف كتاب ، يثبت به أن الجامع الكبير لم يستوعب الأحاديث النبوية كلها ، ويسوق فوائد متعلقة بصحة الحديث أو حسنه أو ضعفه .

يقول رحمه الله فى مقدمة هذا الكتاب :

ومن البواعث على تأليف هذا الكتاب أن الحافظ الكبير الجلال السيوطى ادعى أنه جمع فى كتابه « الجامع الكبير » الأحاديث النبوية ، مع أنه قد فاتته الثلث فأكثر ، وهذا فيما وصلت إليه أيدينا بمصر ، وما لم يصل إلينا أكثر ، وفى الأقطار الخارجة عنهما من ذلك أكثر ، فاغتر بهذه الدعوى كثير من الأكابر ، فصار كل حديث يسأل عنه ، أو يريد الكشف عليه يراجع الجامع الكبير ، فإذا لم يجده فيه ، غلب على ظنه أنه لا وجود له ، وربما أجاب بأنه لأصل له !!

فعظم بذلك الضرر ، لكون النفس إلى الثقة بزعمه الاستيعاب ، وتوهم أن ما زاد على ذلك لا يوجد فى كتاب ، فأردت التنبيه على بعض ما فاتته فى هذا المجموع ، فما كان فى الجامع الكبير أكتبه بالمداد الأسود ، وما كان من المزيد فبالمداد الأحمر ، أو أجعل عليه مدة حمراء ... إلخ .

وواضح من كلامه هذا أنه سيسوق أحاديث قد ذكرت فى الجامع الكبير^(١) ، وأحاديث ليست فى الجامع الكبير وقد تتبعته فيما كرر ، فوجدته أحيانا يكرر الحديث كما هو ، دون زيادة أو نقص ، وأحيانا يكرر مع زيادة ، وأحيانا مع نقص . والمكرر فيه كثير ، يتضح لمن تأمل أدنى تأمل .

فمثلا : راجع حديث « لا يسألنى الله عن سنة أحدثتها عليكم لم يأمرنى بها

(١) سيأتى بيان سر التكرار عند الكلام على « مدى استيعابة التخرىج » .

ولكن سلوا الله من فضله» (١) تجده في الكتابين ، وقد زاد الماوى كلاما على رجال الإسناد .

وراجع حديث « لا يسترعى الله عبدا رعية فيموت يوم يموت وهو لها غاش إلا حرم الله عليه الجنة » (٢) تجده في الكتابين دون زيادة لأحدهما عن الآخر .

وراجع حديث « لا يستمتع بالحرير من كان يرجو أيام الله » تجد أن السيوطي (٣) قد عزاه لأربعة كتب ، ولم يتكلم على إسناده ، في حين عزاه المناوى (٤) إلى أحمد فقط ، ثم تكلم على أحد رجال الإسناد .

وقد وعد المناوى ببيان حال رواة كل حديث عقبه ، لكنه لم يوف ، فهناك أحاديث فيها كلام ، لم يتكلم فيها بشيء ، ومجرد سكوته فقط إخلال بالشرط ، فقد قال في مقدمة كتابه « .. أذكر فيه كل حديث معقبا له ببيان حال راويه من الرجال ، وهو من أهل الضعف أو الكمال » . فمقتضى هذا أن يذكر عقب كل حديث أحوال رواته ، وهو مالم يفعله في بعض الأحاديث .

وقد ذكر في مقدمة كتابه أنه جمع فيه ألف حديث أو زهاءها ، والعد التقريبي يفيد أن أحاديث الكتاب أكثر من هذا بكثير ، وفي إحدى طبعات الكتاب (٥) بلغت أحاديث الكتاب بعد حذف المكرر خمسة وتسعين ومائة وخمسة آلاف .

وبالجملة فالكتاب فيه خير كثير ، سواء فيما جمعه من أحاديث زائدة عما في الجامع الكبير ، أو فيما تضمنه من كلام على رجال الإسناد . وهذه الأخيرة أهم وأكثر نفعا .

ترتيب الكتاب :

وقد رتب المناوى أحاديث كتابه على حسب حروف المعجم ، في

(١) الجامع الكبير ١ / ٩٣١ والجامع الأزهر ٣ / ١٢٦ .

(٢) في الوطن السابق من الكتابين .

(٣) في الجامع الكبير ١ / ٩٣٢ .

(٤) في الجامع الأزهر ٣ / ١٢٦ ب .

(٥) سيأت الحديث عنها إن شاء الله تعالى .

الحرف الأول من الحديث فما بعده . ولقد التزم الدقة كثيرا في هذا الترتيب (١) .

وهناك أمور أحب أن أنبهك إليها وهي :

- ١ - بعد أن ينتهي من أحاديث الحرف ، يذكر الأحاديث التي أولها هذا الحرف لكنها مبدوءة بـ «أل» . فبعد أن انتهى من الأحاديث المبدوءة بالباء قال : « فصل المحلى بـ «أل» جمع تحته الأحاديث المبدوءة بالباء وقد سبقت بـ «أل» مثل :
« البخيل من ذكرت عنده فلم يصل عليّ ... » .
« البدلاء » .
« البذاء » .
« البر » .

لكنه لم يلتزم في كل حرف أن يضع عنوان « فصل المحلى بـ «أل» وإنما يتركها في الكثير الغالب ، فإذا انتهت أحاديث الحرف بدأ في الأحاديث المحلاة بـ «أل» .

- ٢ - في باب القاف لم يجعل الأحاديث التي أولها « قضى » في مكانها ، وإنما أفرد بابا لأفضيته عليه السلام جعله بين الأحاديث المبدوءة بالقاف ، وبين الأحاديث المحلاة بـ «أل» ومبدوءة بالقاف (٢) .

- ٣ - في باب الكاف « أى الأحاديث المبدوءة بالكاف » أفرد أحاديث شمائل المصطفى عليه السلام والتي تبدأ بـ « كان » في باب خاص ، جعله بعد الانتهاء من جميع الأحاديث المبدوءة بالكاف ، سواء منها المجرد أو المحلى بـ «أل» .

أما الأحاديث المبدوءة بـ « كان » وليست في موضوع شمائله عليه السلام فلقد جعلها في موضعها (٣) .

(١) وربما أدخل بهذا الترتيب كما في حديث « كافل اليتيم ... » جعله بين الأحاديث المبدوءة بـ « كان » ل ٤٣ أ ، وكما في لوحة ٢٣ أفلقد ذكر حديثين أولهما « الغنى » ووضع بينهما حديثين غير متفقين معهما في البداية .

(٢) راجع ل ٣٧ ن من الجزء الثاني ولوحة ٣٩ ن ولوحة ٤٠ ن .

(٣) راجع ل ٤١ أ ج ٢

ولقد اشتملت أحاديث الشمائل على قدر كبير من أحاديث الكتاب ،
فلقد اشتملت على أكثر من أربعين لوحة : (اللوحة : صفحتان) (١) .

٤ — في باب اللام لم يذكر « لا » النافية ، ولا الناهية ، والسر في ذلك
أنه أفرد « اللام ألف » (٢) في باب مستقل (٣) بعد الواو ، وقبل الياء التي هي
خاتمة الحروف .

٥ — في باب النون ، لم يجعل الأحاديث التي أولها « نهي » (٤) في
مكانها ، وإنما بعد أن ذكر جميع الأحاديث المبدوءة بالنون ، المجردة منها والمخللة
بأل ، عقب ذلك بـ « باب المناهي » ذكر فيه الأحاديث التي أولها
« نهي » (٥) .

طريقة التخرّيج بالكتاب :

الغرض من النقطتين الماضيتين التمهيد لهذه النقطة ، لأنها الغاية في
الموضوع ، فلعله بعد أن عرّف بالكتاب ، وذكرت كيفية ترتيبه تكون هذه
النقطة يسيرة . فإذا أردت أن تخرّج حديثاً من هذا الكتاب فاعرف بداية
حديثك ، وتذكر ترتيب الكتاب ، فإنك تعرف موضع حديثك في الكتاب ،
فإذا كان حديثك مثلاً مبدوءاً بالباء فابحث عنه في باب الباء ، فإذا أردت تخرّيج
حديث « بنى الاسلام على خمس » فإنك تجده في الباء . وإذا كان مبدوءاً بالباء
لكنها مسبوقه بأل فإنك تجد ذلك في نهاية الباء مثل حديث « البر ما طمأننت
إليه النفس ... الحديث » .

فإذا وجدت حديثك وجدت في نهايته من أخرجه من أئمة السنة في
كتبهم ، ووجدت كذلك كلاماً مفيداً يتعلق بصحة الإسناد أو حسنه أو
ضعفه ، وهذا في الكثير الغالب .

(١) راجع ل ٥٣ إلى ل ٩٧ أ ج ٢ .

(٢) راجع ل ٨٧ ب .

(٣) لكنه لم يعنون بياض وإنما بـ « حرف » .

(٤) هكذا مجردة ، أما « نهي » أو « نهينا » فهذه في مكانها وسط الحرف ، راجع ل ٦٢ أ .

(٥) راجع ل ٦٣ ب .

والمناوى — رحمه الله — حينما يذكر فى نهاية الحديث من أخرجه من الأئمة فى كتابه ، فإنه أحياناً يذكر الإمام رمزاً له ، وأحياناً يذكره صراحة ، وإنما رمز لمن يتكرر ذكرهم فى الكتاب ، وهو لم يستعمل رموزاً كثيرة ، فجملة الرموز عنده أحد عشر رمزاً ، منها ستة رموز للطبرانى فى معاجمه متفرقة ومجموعة وهى :

طك : الطبرانى فى الكبير . طس : فى الأوسط .
طص : فى الصغير . طكس : الكبير والصغير .
طكص : فى الثلاثة .

والخمسة الباقية هى :

حم : للإمام أحمد . عم : لعبدالله بن الإمام أحمد فى الزوائد .
بزر : للبخارى . ع : لأبى يعلى .
ك : للحاكم .

ومن عدا هؤلاء فإنه يذكر أسماءهم كاملة .

فإذا عرفت من أخرج حديثك من الأئمة فعليك أن ترجع إلى كتابه حسب ترتيبه ، وحسبما تختار من طرق توصلك لحديثك فى هذا الكتاب ، فإذا وصلت لحديثك ، فقد تم المراد ، فاكتب الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث إن وجد . ثم اذكر أن المناوى تكلم على الحديث فقال كذا فى جزء كذا فى صفحة كذا . وسأوضح ذلك بمثال :

مثال توضيحى :

فإذا أردت تخريج حديث « تهادوا تحابوا » فإنك تبحث عنه فى حرف التاء ، ثم التاء مع الهاء ، فإنك تجده فى موضعه (١) ، ونصه هكذا .

[تهادوا تحابوا وهاجروا تورثوا أولادكم مجداً] طك عن عائشة وفيه المتن أبو حاتم لم أجد من ترجمه ، وبقية رجاله ثقات وفى بعضهم كلام هـ

ومعنى ذلك أن الحديث أخرجه الطبرانى فى الكبير عن عائشة ، فبحث

عنه في معجم الطبراني الكبير ، فتخرجه منه ، ثم تقول : وذكره المناوي في الجامع الأزهر وتكلم على الإسناد فقال : وفيه المثني أبو حاتم لم أجد ... إلخ كلامه فيكون تخريجك قد جمع بين ذكر مصدر الحديث ، وكلام أحد الأئمة عليه .

ويبقى هنا سؤال وهو : مامدى استيعاب الجامع الأزهر في التخريج ؟ بمعنى هل يذكر المناوي كل من خرّج الحديث ، ويحرص على استقصاء ذلك ؟ والجواب فيما يلي :

مدى استيعابه التخريج :

المتبع لكتاب المناوي يتضح له أنه لم يقصد الاستيعاب ، ولم يحرص عليه ، وإنما حرص على جمع أحاديث من طرق تخفى على الكثيرين ، واعتنى بالخفي دون ذكر الجلي ، وهذا ما أشار إليه في مقدمة كتابه : « ولم أورد فيه مما في الكتب الستة إلا النادر ، لشهرتها ، وكثرة تداولها ، وسهولة الوقوف عليها ، فعمدت إلى جمع الشوارد ، والاعتناء بالزوائد » أه .

فمثلا لو راجعنا فيه حديث « إنهما يعذبان وما يعذبان في كبير .. الحديث » (١) فإننا نجده قد عزاه لأحمد عن أبي بكرة ، وقال : ورجاله رجال الصحيح غير بحربن مرار وهو ثقة أه في حين لو راجعنا هذا الحديث في الجامع الكبير (٢) فإننا نجده قد عزاه لابن أبي شيبة وأحمد والبخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه جميعا عن ابن عباس . وعزاه لأحمد والطبراني في الكبير عن أبي أمامة . وللطبراني في الكبير عن يعلى بن مرة ، وللطبراني في الأوسط عن عائشة ، ولأبي داود الطيالسي وابن أبي شيبة وأحمد وابن ماجه والطبراني في الكبير والبيهقي في عذاب القبر عن أبي بكرة ، ولابن راهويه عن جابر .

وواضح من هذه المقارنة أن المناوي لا يروم الاستيعاب في عزوه الأحاديث إلى من أخرجها ، وإنما هو يجمع روايات يراها زائدة أو نادرة — وقد تكون

(١) ل ١٦٢ ن .

(٢) ج ١ ص ٣٠٦ .

مذكورة في الجامع الكبير، لكنه رأى وجود صفة الزيادة فيها — ويتكلم على إسنادها إن توافر ذلك لديه .

وعليه فإذا خرجت حديثك من عنده فلا تظن أنك أخذت من مصدر يحرص على الجمع ، وإنما عليك أن تواصل طريقك في جمع طرق حديثك .
للكتاب وعليه :

ويمتاز الكتاب بما يلي :

- ١ — أنه جمع قدرا كبيرا من الأحاديث .
- ٢ — أنه ذكر أحاديث من كتب يصعب على الباحث الوصول إليها ، بل وفي بعضها لا يمكن .
- ٣ — أنه رتب هذه الأحاديث ترتيبا يسهل معه الوصول إلى المراد .
- ٤ — اشتمل الكتاب على فوائد كثيرة تتعلق بالإسناد ، وهذا عندهم عزيز غال .

ويؤخذ عليه :

- ١ — أنه لم يوضح منهجه في جمع هذه الأحاديث — كما تقدم — .
- ٢ — أنه لم يوف بشرطه في الكلام على كل حديث — كما تقدم — .
- ٣ — أن ترتيبه لم يك دقيقا — كما تقدم — .
- ٤ — أنه كرر أحاديث مع الكتاب الأصل دون أدنى زيادة .
- ٥ — أن من رام حديثا لابد أن يعرف أوله .
- ٦ — أن من أراد أحاديث موضوع معين فعليه أن يتصفح كل الكتاب .

طباعات الكتاب :

والكتاب صور على نسخة خطية بدار الكتب المصرية ، ونشر وشاعت نسخته ، صوّره المركز العربى للبحث والنشر بالقاهرة سنة ١٩٨٠ .

وهذه النسخة الخطية التى نشر الكتاب تصويرا لها ، كتبت في القرن الثالث عشر الهجرى (١٢٧٢) ويبدو أن كاتبها لا علاقة له بعلم الحديث ،

وإنما هو ناسخ ، ذلك أن بها أخطاء كثيرة ، منها مالا يخفى على دارس الحديث . ونظرا لهذه الأخطاء فإنه لا يجوز الاعتماد على هذه النسخة بالأخذ منها وكفى ، وإنما لابد من مراجعة ومراجعة ليستقيم النص .

ثم ظهر كتاب بعنوان « جامع الحديث » وشاع أنه يحوى أحاديث كتب السيوطى الثلاثة (الجامع الصغير ، وزيادته ، والجامع الكبير) والجامع الأزهر للمناوى !!

وحرصت على الحصول عليه حتى يسر الله لى نسخة ، فوجدت السماع عنه أفضل من حاله ، فليس فيه ماتوقعت ، ففنيما يتعلق بـ « الجامع الأزهر » — موضوع حديثنا — طبع مستقلا^(١) ، وكنت تصور مزج هذه الكتب كلها ، وحذفت منه أحاديث كثيرة بدعوى تكرارها مع الجامع الكبير ، وبالتتبع وجدت فيها زيادات تجعل حذفها غير لائق ، أما قاصمة الظهر فهي أن القائمين بطبع الكتاب حذفوا كل كلام للمناوى على الإسناد !! ثم أفردوا فى آخر الكتاب أبوابا للأحاديث المتكلم فيها ، فجاءت خالية من علم الدراية فعظم خطؤها ، وأبعدوها عن مكانها !!! .

وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يهين للكتاب من يقوم بطبعه طبعة تليق به ، وتيسر انتفاع طلاب العلم به . والحمد لله رب العالمين .

* * *

(١) من ص ٢١٠ من الجزء الثامن إلى قرابة نهاية الجزء التاسع .

كتاب « هداية البارى إلى ترتيب أحاديث البخارى »

مؤلفه :

ألفه السيد / عبد الرحيم بن عنبر الطهطاوى عالم بالحديث، مصرى من أهل طهطا من أعمال سوهاج . توفى سنة خمس وستين وثلاثمائة وألف . رحمه الله تعالى (١) .

الكتاب :

رأى المؤلف أن من أراد حديثا من صحيح البخارى فإنه يحتاج إلى جهد جهيد ، وزمن مديد ، فأراد أن يختصره بمعنى : أن يحذف الأساسيد عدا الصحابى ، ويحذف الأحاديث المعادة ، ثم يرتب هذا المختصر على حروف الهجاء ، كى يسهل على من رام حديثا الوصول إليه . وأخذ يقدم رجلا ويؤخر أخرى فى سبيل تحقيق هذا الهدف . وإذا به يقف على كتاب (التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح) تأليف أبى العباس أحمد بن أحمد الشرجى الزبيدى المتوفى ٨٩٣ هـ اختصر فيه صحيح البخارى فوجده قد وفر عليه إحدى الخطوتين اللتين كان يريد هما ، ألا وهى خطوة حذف الأساسيد ، والاكتفاء من الحديث المكرر على رواية واحدة منه ، فنشط فى إنجاز الخطوة الثانية ، والتى هى ترتيب أحاديث هذا المختصر على حسب حروف الهجاء ، وسمى هذا التأليف « هداية البارى إلى ترتيب أحاديث البخارى » .

منهجه فى الكتاب :

رتب الأحاديث على حسب حروف المعجم ، بمعنى أنه جمع ماأوله الهمزة على حدة ، وما أوله الباء على حدة ، وهكذا إلى آخر حروف الهجاء .

(١) راجع الأعلام ٣ / ٣٤٧ .

ولم يكن الترتيب على حسب الحرف الأول فحسب ، بل كان على حسب الحرف الأول وما بعده ، انظر ص ٥٥ وما بعدها تجد :

أرأيتم الحديث
أربع الحديث
أربعون الحديث
ارجعوا الحديث
أرسل الحديث
ارم الحديث
أريت الحديث

هذه بدايات أحاديث عنده قد رتب الحرف الأول وما بعده ، فالهمزة مع الراء فالألف ، ثم الهمزة مع الراء فالباء ، ثم الهمزة مع الراء فالجيم ، ثم الهمزة مع الراء فالسين ، ثم الهمزة مع الراء فالميم ، ثم الهمزة مع الراء فالياء . وهكذا يتضح لك أنه رتب الأحاديث باعتبار حروف الهجاء في الحرف الأول فما بعده .

وأحب أن أنبهك هنا إلى ثلاث نقاط :

النقطة الأولى :

أنه بعد أن ينتهي من الأحاديث المبتدئة بحرف واحد يذكر بعدها الأحاديث المبتدئة بهذا الحرف وقد سبقه (أل) فاصلا بعنوان « فصل في المحلى من حرف كذا » أو « فصل في المحلى بأل من حرف كذا » فمثلا بعد نهاية الأحاديث التي أولها همزة ذكر هذه الترجمة (فصل في المحلى من حرف الهمزة) وذكر الأحاديث التي أولها همزة مسبوقه بأل مثل :

الآيتان الحديث
الأرواح الحديث
الأعمال الحديث
الأنصار الحديث (١)

(١) راجع ج ١ ص ١٨٩ ، ١٩٠ .

وهكذا في نهاية كل حرف يجمع الأحاديث المحلاة بأل فيه ويذكرها في آخره ، فمثلا لو أردت الكشف على حديث « البيعان بالخيار ... الحديث » فلا تبحث في حرف الباء وإنما ابحث في هذا العنوان (فصل في المحلى من حرف الباء) .

النقطة الثانية :

أنه بعد أن ذكر الأحاديث التي أولها حرف النون ، وذكر المحلى بأل من حرف النون ، عقد عنوان (باب المناهى) ذكر تحته الأحاديث التي أولها « نهى » مثل :

- « نهى ﷺ أن تباع الثمرة الحديث »
- « نهى ﷺ أن تصبر بهيمة الحديث »
- « نهى ﷺ أن تضرب الصورة .. الحديث »

وذكر عددا كبيرا من الأحاديث . والمطلوب منك أن تلاحظ ذكره « باب المناهى » بعد انتهائه من أحاديث حرف النون والمحلى بأل من حرف النون ، إذ لربما نظرت في النون وحديثك أوله نهى فلم تجده فيه فتظن أنه ليس في الكتاب ، والحقيقة أنه فيه . (راجع ج ٢ ص ١٦٦) .

النقطة الثالثة :

أنه جعل (لا) بابا مستقلا بعد الواو وقبل الياء . فأرجو أن تلاحظ ذلك ، فإذا كان حديثك أوله (لا) مثل

- لا آكل وأنا متكئ ...
- لا أحد أغير من الله .. الحديث
- لا تباغضوا ...

إذا كان حديثك على هذه الشاكلة فابحث في حرف (لا) لافي حرف اللام (١) فإذا عرفت هذه النقاط الثلاث مع ماسبق من أن الكتاب أحاديثه مرتبة على حروف المعجم عرفت ترتيب الكتاب .

(١) راجع ج ٢ ص ١٩١ .

وفى نهاية كل حديث يكتب اسم الكتاب الذى أخرج البخارى هذا الحديث فيه ، وكذا اسم الباب ، كما يكتب اسم الصحابى الذى روى هذا الحديث عن الرسول ﷺ .

وهذا نموذج على صورة الكتاب تماما :

باب	كتاب	راوى	فصل فى المحلى من حرف الهمزة
شهود الملائكة بدر	المغازى	ابن مسعود	الآيتان من آخر سورة البقرة من قرأهما فى ليلة كفتاه .
الأرواح جنود مجندة	أحاديث الأنبياء	عائشة	الأرواح جنود مجندة فما تعارف منها ابتلف وما تناكر منها اختلف .
ما جاء أن الأعمال بالنية	الإيمان	عمر	الأعمال بالنية ، لكل امرئ مانوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه .

ولعلك لاحظت من هذا النموذج أنه يذكر الكتاب والباب والراوى مقابل نهاية الحديث ، وعلى ذلك فلو ابتدأ الحديث فى صفحة ونهاه فى أخرى كتب تخريجه فى الصفحة التالية ، إذ هى التى فيها نهاية الحديث .

طريقة التخرج بالكتاب :

إذا كان عندك حديث وأردت الاستعانة بهذا الكتاب كى يدلك على موضع الحديث من البخارى فاعرف أول حديثك ، ثم ابحث عنه فى موضعه ،

فإن كان أوله همزة فابحث عنه في حرف الهمزة من هذا الكتاب . وإن كان من حرف الكاف فابحث عنه في حرف الكاف فإذا وجدته فلاحظ آخره ، ومقابل آخره تجد ذكر الكتاب الذى فيه هذا الحديث في البخارى ، وكذا الباب والراوى .

راجع النموذج الذى تقدم وخذ مثلاً الحديث الأخير فيه وهو « الأعمال بالنية .. إلخ » فلو كان هذا حديثك فقل : أخرجه البخارى في كتاب الإيمان ، باب ماجاء أن الأعمال بالنية ، عن عمر رضى الله عنه كذا في هداية البارى ج ١ ص ١٨٩ .

وعليك أن تلاحظ الآتى :

أولاً : أنه إذا لم تجد حديثك في هذا الكتاب « هداية البارى » فليس معنى ذلك أن الحديث ليس في البخارى ، إذ أن « هداية البارى » فهرس لأحاديث مختصر البخارى — كما تقدم — .

ثانياً : أنه لا يذكر لك كل روايات الحديث التى في البخارى ، وإنما قد يكون الحديث في البخارى في خمسة مواضع ، في كل موضع بلفظ ، فيذكر هو موضعاً واحداً منها بلفظه .

ثالثاً : لا يصح أن تأخذ لفظ الحديث من « هداية البارى » وتعزوه إلى البخارى معتمداً على اللفظ الذى فيه ، إذ هناك مخالفة بين لفظ روايته ورواية البخارى يظهر ذلك للمتأمل .

رابعاً : أنك إذا أخذت من هداية البارى موضع ورود الحديث في البخارى بأن عرفت الكتاب والباب اللذين فيهما الحديث فهذا تخرج إجمالى . فإذا أردت التخرج التفصيلى فارجع بنفسك إلى صحيح البخارى وأخرج حديثك منه ، واكتب معلوماتك عن الحديث من صحيح البخارى ، وقارن بين الرواية التى تريد تخرجها ورواية البخارى ، واذكر رقم الجزء ورقم الصفحة واذكر الطبعة .

مزية أخرى للكتاب :

ولم تقف جهود المؤلف على ترتيب أحاديث مختصر البخارى ، وإنما ضمن كتابه شرحا وجيزا مفيداً للأحاديث . امتاز هذا الشرح بالأسلوب الأدبى الجميل فالرجل على ما يبدو كان ذا باع طويل فى الأدب انظر إليه وهو يقول فى المقدمة .

« ... وأن كتاب الجامع الصحيح للإمام البخارى مقدم أصحاب الحديث فى القديم والحديث قد أتى من الصحاح بما رجح على غيره من الأسفار ، أسفر عن كل ذلك العيان كل الأسفار . بيد أن رياضه فيحاء ، وحياضه واسعة الأنماء ، وأنه إذا أراد رائد الحديث أن ينظره فى أى باب لا يكاد يهتدى إليه إلا بعد جهد جهيد ، وطول بحث وتنقيب فى زمن مديد ... إلخ » .

وكثيرا ما يذكر المؤلف فى هذا الشرح تخريج الحديث من كتب أخرى .

للكتاب وعليه :

يمتاز الكتاب بما يلى :

- ١ — حسن الترتيب الذى يجعل القارئ يصل إلى مايرنو إليه بسهولة .
- ٢ — تحديد موضع الحديث فى البخارى بدقة إذ يذكر الكتاب والباب .
- ٣ — بيان الصحابى راوى الحديث ، وذلك له ماله من فائدة إذ يمكن به الانتفاع فى التخريج من الكتب الأخرى .

٤ — بيان فحوى الحديث ، ولذلك ماله إذ يستطيع الباحث بذلك تخريج الحديث من الكتب التى يعتمد فى التخريج منها على معرفة الفحوى (وهى الكتب المرتبة على الموضوعات) .

٥ — شرحه المفيد الموجز للحديث .

٦ — ذكره من أخرج الحديث من أصحاب الكتب الأخرى وهذا فيه كثير .

ويؤخذ عليه :

- ١ — أنه اقتصر على ترتيب المختصر فسقطت روايات كثيرة لم تذكر ،

وهو إذا كان يخرج رواية من الروايات فإن بقية الروايات لا يذكرها ، فمثلا حديث « الأعمال بالنيات .. إلخ » الذى سبق فى الجدول ، ذكره من كتاب الإيمان فقط ، فى حين هو فى مواطن أخرى من الصحيح ، فهو فى العتق ، وفى مناقب الأنصار ، وفى غير ذلك . وألفاظه فى هذه المواضع مختلفة .

وراجع أيضا حديث « إن عبدا خيره الله .. إلخ » وحديث « إن الله خير عبدا .. إلخ » تجده خرج هذا الثانى وهو فى الصلاة ، وأهل الأول وهو فى مناقب الأنصار . فلو أردت تخريج هذا الحديث باللفظ الأول لظننت أنه ليس فى البخارى ، والواقع غير ذلك .

وكم من حديث فى البخارى حاولت تخريجه منه فلم أستطع ، وتعليل ذلك أنه رتب المختصر لصحيح البخارى .

٢ — أنه قد يغير بعض لفظ فى الرواية ، من أجل ذا سبق أن بينت أنه لا يصح الاعتماد على رواية الحديث منه وعزوه للبخارى ، بل لابد من الرجوع إلى نسخ البخارى الأصلية ، ومراجعة الحديث عليها .

٣ — ويؤخذ عليه مايؤخذ على بقية الكتب المرتبة على حروف المعجم ، من أنه لو ضاع من الإنسان طرف الحديث أو كان لا يحفظ أول الحديث فإنه لا يصل إلى مراده .

هذا والكتاب مطبوع بشركة مطبعة الرغائب بمصر سنة ١٣٤٠ هـ .

وكانت حقوق الطبع وقتها محفوظة للمؤلف .

والكتاب يقع فى جزئين فى مجلد واحد ، الجزء الأول ينتهى بحرف القاف ، ويبدأ الثانى بحرف الكاف إلى الآخر .

والله أعلم —

* * *

كتب في هذه الطريقة أذكرها إجمالا

لقد ذكرت مجموعة من كتب هذه الطريقة (طريقة التخرّيج بمطلع الحديث) تفصيلا ، للانتفاع بها في معرفة منهج كل مؤلف على هذه الطريقة ، وها أنذا أذكر لك بعض المؤلفات فيها إجمالا ، للتعرف عليها في ضوء ماسبق .

• كتاب « كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق » :

ألفه عبد الرؤوف المناوى — مؤلف الجامع الأزهر الذى سبق الكلام عنه — ولقد اشتمل على قرابة عشرة آلاف حديث ، مرتبة على حروف المعجم ، ذكر في نهاية كل حديث من أخرجه من أئمة السنة ، مقتصرًا على واحد فقط ، مستعملا الرموز في الكثير الغالب ، ولقد وضع مفتاحا للرموز في أول الكتاب .

وهذا الكتاب كثير الشبه بكتاب الجامع الصغير ، ففيه رتبت الأحاديث المجردة من « أل » ثم الحلاة بأل ، وفيه أفرد أحاديث الشماثل بعد انتهاء الأحاديث التى أولها الكاف ، وفيه أفرد أحاديث المناهى بعد حرف النون ، وفيه جعل اللام ألف (لا) حرفا مستقلا .

وقد طبع الكتاب بالمطبعة العثمانية ، ثم طبع على هامش الجامع الصغير بمطبعة مصطفى الخلبى .

• كتاب « المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة » :

ألفه الحافظ شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوى المتوفى ٩٠٢ . تلميذ الحافظ ابن حجر ، وقرين الحافظ السيوطى .

جمع في كتابه هذا كثيرا من الأحاديث المشتهرة بين الناس ، وخرّجها

تخرجنا أطال النَّفس فيه ، وبيّن منها ما كان من كلام رسول الله ﷺ ، وما ليس من كلامه ، ثم عرّج في آخر الكتاب على أشياء تشيع تحتاج إلى تصحيح ، مثل ما اشتهر من لقاء بعض الأئمة ونحوهم ببعض ، وتصانيف تضاف للناس ، وقبور لأقوام ذى جلالة ، وأناس يشيع عنهم أنهم من العلماء .

ولقد رتب الأحاديث في هذا الكتاب على حروف المعجم ، دون مراعاة لحرف « أل » ، وإذا اشتهر الحديث بلفظين ذكره بهما ، وأحال في أحدهما على الآخر .

ولقد طبع الكتاب طبع حجر في الهند ، وطبع طبعة جيدة في مصر طبعته مكتبة الخانجي بدار الأدب العربى للطباعة سنة ١٣٧٥ هـ — ١٩٥٦ م .

● « كتاب تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث » :

ألفه الإمام عبد الرحمن بن علي الشهير بـ « ابن الديبع » تلميذ الحافظ السخاوى .

اختصر فيه كتاب شيخه الحافظ السخاوى « المقاصد الحسنة » — الذى سبق الكلام عنه — ورتب أحاديثه كأصله على حروف التهجى ، وحافظ على أغراض الأصل ، واختصر كثيرا حتى صار الكتاب فى ربع حجم الأصل . والكتاب مطبوع شائع طبعته مكتبة صبيح بالقاهرة سنة ١٣٨٢ .

● « كتاب كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس » :

ألفه الشيخ اسماعيل بن محمد بن عبد الهادى الجراحى العجلونى الدمشقى المتوفى ١١٦٢ .

اختصر فيه كتاب السخاوى المسمى « المقاصد الحسنة » اختصارا حافظ فيه على مقاصد الأصل ، وأضاف إليه بعض زيادات من كتاب الحافظ ابن حجر « اللآلئ المنثورة فى الأحاديث المشهورة » ومن كتاب الحافظ السيوطى « الدرر المنثورة فى الأحاديث المشتهرة » من النسخة الصغرى والنسخة

الكبرى .

واتباعا للأصل رتب الأحاديث على حروف المعجم . ولقد ركز في كتابه على أشياء هي :

- ١ - بيان من أخرج الحديث من الأئمة .
 - ٢ - بيان من رواه من الصحابة .
 - ٣ - الكلام على الحديث من حيث الصحة والضعف ، وهو في هذا ناقل فاهم .
 - ٤ - النكات الحديثية كالتواتر أو التفرد ، والتخصيص والتعارض .
- والكتاب مطبوع في جزءين ، نشرته مكتبة التراث الإسلامى بحلب بتصحيح أحمد القلاش .

● كتاب « أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب » :

مؤلفه : الشيخ محمد بن درويش الحوت ، أحد علماء الشام ، ولد وتوفي في بيروت ، وطلب العلم فبلغ فيه درجة ، توفي في ذى الحجة سنة ست وسبعين ومائتين وألف .

اختصر فيه كتاب « المقاصد الحسنة » للسخاوى ، واستفاد بشرح المناوى للجامع الصغير ، استفاد به في بيان درجة الحديث ، وتبعاً للأصل فأحاديث الكتاب مرتبة على حروف المعجم ، وفي نهايته فوائد مهمة .

والكتاب طبع تحت الاسم المذكور هنا بتحقيق نجل المؤلف واسمه « عبد الرحمن » ، وطبع تحت اسم « الأحاديث المشككة في الرتبة » بتحقيق حفيد المؤلف واسمه كمال يوسف الحوت .

● كتاب « مفتاح الصحيحين » :

ألفه محمد الشريف بن مصطفى التوقادى ، رتب فيه الأحاديث القولية في البخارى ومسلم على حروف الهجاء ، وكتب بجانب مقدمة الحديث جهة اليمين رقم الجزء ورقم الصفحة من متن البخارى وشروحه لابن حجر والقسطلانى والعينى ومتن مسلم وشروحه للنووى ، وبجانب مقدمة الحديث

جهة اليسار كتب عنوان الكتاب ورقم الباب ، فإن اتحدت طبعتك مع الطبعة التي اعتمد عليها أعطاك الجزء والصفحة ، وإن اختلفت فاعتمد على ما يعطيك من الكتاب ورقم الباب ، ولقد عرّف بطبعاته في أول الكتاب بعض تعريف . هذا والكتاب (مفتاح الصحيحين) مطبوع شائع طبعته المطبعة العثمانية بمصر سنة ١٣١٣ وصورته دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٣٩٥ هـ .

• كتاب « البغية في ترتيب أحاديث الحلية » :

ألفه العلامة المحدث السيد عبد العزيز بن السيد محمد بن الصديق الغماري .

جمع فيه الأحاديث الواردة في « حلية الأولياء » لأبي نعيم ، وجعلها قسمين : قسم الأقوال وأطلق عليه قسم الحروف ، وقسم الأفعال ، فرتب الأول على حروف المعجم ، يذكر قدرا من أول الحديث وبجانبه رقم الجزء ورقم الصفحة ، ورتب الثاني — قسم الأفعال — على حسب الرواة ، يذكر مع كل راو مروياته ذاكرة موضوع الحديث ، ورقم الجزء ورقم الصفحة ، ولقد رتب الرواة على حروف المعجم في أسماء الصحابة والصحبايات معاً ، ثم الكنى ، ثم التابعين مرتبين على حروف المعجم أيضا . ولقد استعملت هذا الكتاب فاتضح لى أنه فاتته بعض أحاديث .

ولقد اعتمد على الطبعة الوحيدة الشائعة لحلية الأولياء ، والتي طبعها مطبعة السعادة بالقاهرة .

هذا والكتاب (البغية) مطبوع شائع طبعته مكتبة الخانجي بمصر ، وصورته دار القرآن الكريم ببيروت .

• كتاب « مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب » :

ألفه السيد أحمد بن السيد محمد بن السيد الصديق الغماري ، شقيق مؤلف البغية — الكتاب السابق — جمع أحاديث « تاريخ بغداد » للخطيب البغدادي ، ورتبها كترتيب البغية ، إلا أنه يذكر الحديث بلفظه من تاريخ بغداد ، ولفظه الذي يشيع به ، ولقد اعتمد على الطبعة الشائعة التي طبعها

المكتبة العربية ببغداد ومكتبة الخانجي ومكتبة السعادة بالقاهرة .

وكتاب « مفتاح الترتيب » طبعته مكتبة الخانجي بمصر ، ثم صورته دار القرآن الكريم ببيروت مع سابقه .

• « فهرس معجم الطبراني الصغير » :

ألفه عبد العزيز بن محمد السدحان .

رتب فيه أحاديث معجم الطبراني الصغير على حروف التهجي (أ ب ت ... إلخ) يذكر جزءا من الحديث وبجانبه الجزء والصفحة . وقد اعتمد على طبعة معجم الطبراني الصغير الموجودة بالأسواق حاليا ، وقد طبعها دار النصر بالقاهرة ونشرتها المكتبة السلفية بالمدينة المنورة سنة ١٣٨٨ هـ .

وفهرس معجم الطبراني هذا مطبوع ، طبعته مطابع الحجاز الحديثة بالرياض ، ونشرته دار اليقين للنشر والتوزيع بالرياض سنة ١٤٠٣ هـ — ١٩٨٣ م .

• « فهرس جامع بيان العلم وفضله » :

وضعه عبد العزيز بن محمد السدحان .

رتب فيه أحاديث كتاب « جامع بيان العلم وفضله » لابن عبد البر على حروف الهجاء ، يذكر جزءا من الحديث وبجانبه الجزء والصفحة ، لكنه لم يستوعب ، وقد اعتمد على طبعة مطبعة العاصمة بالقاهرة سنة ١٣٨٨ هـ — ١٩٦٨ م والتي نشرتها المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ، وهي جزءان في مجلد واحد .

وفهرس جامع بيان العلم مطبوع مع سابقه .

• « إيقاف الأخيار على أحاديث مشكل الآثار » :

جمعه نبيل بن منصور البصارة .

ورتب فيه أحاديث « مشكل الآثار » للطحاوي على حروف المعجم (الهجاء) ، يذكر جزءا من أول الحديث وبجانبه الجزء والصفحة ، وقد اعتمد

على طبعة دائرة المعارف النظامية بالهند سنة ١٣٣٣ هـ .

والكتاب — إيقاف الأخبار — مطبوع طبعته دار الدعوة سنة ١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤ م .

● « أنوار البيان في ترتيب أخبار أصبهان » :

ألفه نبيل بن منصور البصرة .

رتب فيه الأحاديث الواردة في كتاب « ذكر أخبار أصبهان » لأبي نعيم الأصبهاني على حروف المعجم ، يذكر جزءا من الحديث وبجانبه الجزء والصفحة ، وقد اعتمد على طبعة ليدن التي طبعت بمطبعة بريل سنة ١٩٣٤ .
والكتاب — أنوار البيان — مطبوع مع كتاب « إيقاف الأخبار —
— سابقه — نشرتهما معا دار الدعوة سنة ١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤ م .

● مفاتيح الذهبان لترتيب أحاديث تاريخ أصبهان :

ألفه المحدث السيد عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري — مؤلف
البغية —

رتب فيه الأحاديث الواردة في كتاب « ذكر أخبار أصبهان » لأبي نعيم على حروف المعجم ، يذكر جزءا من الحديث وبجانبه الجزء والصفحة في الأحاديث القولية ، أما الأحاديث الفعلية فرتبها باعتبار الراوي الأعلى ، ورتب الصحابة على حروف المعجم بادئا بأسماء الرجال ثم الكنى ، ثم ثنى بالنساء الراويات مرتبهن ، ثم التابعين ، يذكر الراوي وبجانبه الأيمن الجزء والصفحة ، وبجانبه الأيسر موضوع الحديث ، ولقد اعتمد على طبعة ليدن التي طبعت بمطبعة بريل سنة ١٩٣٤ .

والكتاب مطبوع نشرته مكتبة المعارف بالرياض ، واعتنى بطبعه وأشرف على تصحيحه الدكتور / محمود الطحان .

... وهناك عدة فهراس على هذه الطريقة ، أى رتبت فيها الأحاديث على حروف الهجاء .

من هذه الفهارس :

— فهرس صحيح مسلم الذى وضعه المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي ضمن مجموعة فهارسه لصحيح مسلم .

— وفهرس سنن أبي داود الذى وضعه ابن ييومي ، وهو خاص بالقدر الذى شرحه المرحوم الشيخ محمود خطاب السبكي .

— وفهرس سنن ابن ماجه وقد وضعه المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي .

— وفهرس موطأ مالك وقد وضعه المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي أيضاً .

وسأبقى الكلام على هذه الفهارس عند الحديث على الكتب السبعة بمشيئة الله تعالى (١) .

* * *

(١) راجع ص ٢٥٥ — ٢٠٦ .

الطريقة الثانية التخريج بألفاظ الحديث

- تقديم
- تمهيد
- المعجم المفهرس
- كتب تكررت إجمالاً

الطريقة الثانية

التخريج بألفاظ الحديث

يعتمد التخريج بهذه الطريقة على أخذ لفظة من ألفاظ الحديث — على أن تكون من الأسماء أو الأفعال ، أما الحروف فلا — والبحث عنها ، فإذا تبين وجود جزء من الحديث تحتها فقد توصل بها إلى تخريج الحديث ، فتحت هذا الجزء من الحديث ستجد تخريج الحديث بذكر من أخرجه وموضع تخريجه .

والمؤلفون بهذه الطريقة يركزون على الألفاظ الغريبة ، فكلما كانت الكلمة غريبة كلما كان التخريج سهلاً وأكيداً ، فلو طلب منك تخريج حديث « إن النبي ﷺ نهي عن طعام المتبارين أن يؤكل » (١) فبدل أن تبحث عنه في « نهي » أو في « طعام » أو في « يؤكل » الأولى أن تبحث عنه في « المتبارين » لقلة دورانها ، وعند كشفك عنها (٢) ستجد أن كلمة « تبارى » بكل اشتقاقاتها وردت مرتين فقط في أحاديث الكتب التسعة .

مزايا هذه الطريقة :

- وتمتاز هذه الطريقة بما يلي :
- سرعة الوصول إلى المراد بواسطتها .
- أن المؤلفين عليها يحددون موضع الحديث في الكتب ، فيذكرون الكتاب والباب ، أو الجزء والصفحة .
- أن معرفة أى جزء من الحديث يمكن أن يوصل إلى الحديث .

(١) راجع تخريجه في مسند ابن الجعد رقم ٣٢٥٧ ج ٢ ص ١١١٢ .

(٢) ج ١ ص ١٧٧ العمود الأول .

عيوبها :

ولهذه الطريقة عيوب هي :

— أن مستعملها لابد أن يكون على دراية باللغة ليعرف كيف يجرّد الكلمة ، فإنها تعتمد على الحروف الأصلية للكلمة فقط ، فلا بد أن يعرف أن يبحث عن « متعمدا » في « عمد » .

— أنها لاتذكر الصحابي ، وإنما تعطيك الحديث عن كل الصحابة ، مما يجعلك ترجع له في كل المواضع لتعرف ما كان عن الصحابي الذي معك .

— لا يكفي أن تخرّج بناء على كلمة واحدة ، فلربما خلت رواية عنها فلا تذكر .

وسوف تتضح لك هذه الطريقة أكثر عند قراءة المؤلفات فيها .

المؤلفات فيها :

أشهر المؤلفات في هذه الطريقة كتاب « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي » الذي أعده لفيف من المستشرقين ، وبمشيئة الله تعالى سأحدثك عنه تفصيلا ، كما أني سأحدثك بمشيئة الله تعالى عن المؤلفات في هذه الطريقة لكن لا على سبيل الإجمال بل على سبيل الإشارة .

* * *

كان التخریج عند متقدمی بنی الإسلام يعتمد على الحفظ ، فكان الإمام منهم یحفظ أحادیث العديد من الكتب عن ظهر قلب ، فإذا رام حديثاً ذكر من أخرجه من الأئمة . مثال ذلك مالو سئلت أنت عن آية من كتاب الله تعالى فإنك تحدد سورتها ، وربما تحدد مكانها ، ومن الحفاظ من یحدد رقمها ، فکذلك كان المتقدمون مع السنة ، فلقد كانوا يُخرجون الحديث من عدة كتب اعتماداً على الذاكرة الحافظة الواعية ، وما نظن باین حجر فی تخریجه أحادیث الكتب التي خرجها ، وكذا من سبقه كالزليعي والعراقي ، ما نظن أن هؤلاء اعتمدوا على فهرس أو مفتاح .

ولما تأخر الوقت وُجد علماء لا یحفظون ، فكان لا بد من عمل مفاتيح تبين لهم أماكن ورود الحديث ، واختلفت هذه المفاتيح من حيث القلة والكثرة ، ومن حيث تحديد الحديث فی كتاب كذا ، وتحديدہ فی نفس الكتاب . فمنهم من ألف أطرافاً للأحاديث ، ومنهم من رتبها على حروف المعجم ، ومنهم من رتبها على الموضوعات .

وكان لدارسی الإسلام من أهل الافرنج فی ذلك دور ومجهود ، فانتفعوا بما فعله بنو الإسلام ، وقاموا بدور له أثره فی خدمة السنة عند من ينصف فی الأحكام .

وكان من دورهم هذا ما استكمل عنه فی هذا الباب إن شاء الله تعالى « المعجم المفهرس » .

* * *

كتاب

« المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى »

المؤلف :

إبتدأ تأليفه ونشره الدكتور / أ . ي . فنسك أستاذ العربية بجامعة ليدن ، ثم انضم إليه عدد من المستشرقين ، منهم الدكتور / ي . ب . منسج محاضر العربية بجامعة ليدن ، والمستشرق / و . ب . دى هاس ، والمستشرق / ي . ب . فن لون ، والمستشرق / ي . ت . ب . دى برون ، والمستشرق / ي . بروخمان ، وشاركهم المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي .

الكتاب :

وهذا الكتاب فهرس لألفاظ أحاديث تسعة كتب هى :

- | | | |
|-----------------|----------------|-----------------|
| ١- صحيح البخارى | ٢- صحيح مسلم | ٣- سنن الترمذى |
| ٤- سنن أبى داود | ٥- سنن النسائى | ٦- سنن ابن ماجه |
| ٧- سنن الدارمى | ٨- موطأ مالك | ٩- مسند أحمد |

طريقة وضعه :

رأى مؤلفو هذا الكتاب أن من عيوب فهرست الأحاديث على حسب الحروف (أى باعتبار الحرف الأول فالذى يليه من الحديث) أن الباحث لا بد أن يعرف أول الحديث وإلا فلا يصل إلى غرضه ، وكذا من عيوب الفهرسة على الموضوعات أن الباحث لا بد أن يكون خبيراً بفقهاء الحديث ، وقد يختلف رأيه مع رأى المؤلف فى فقه الحديث فلا يجد الحديث .

رأوا ذلك فتحَوَّا منها آخر ، وذلك بفهرسة الأحاديث على حسب

كلماتها ، خاصة الكلمة النادرة الاستعمال ، فوضعوا الأفعال المجردة مرتبة على حروف المعجم ، يعنى الفعل الذى أوله ألف ، ثم الذى أوله باء .. إلخ .

والفعل الذى أوله ألف مرتب أيضا ، الألف مع الباء ، ثم مع التاء ، ثم مع الثاء ... إلخ (١) .

وتحت الفعل المجرد ذكروا ماضيه ثم مضارعه ثم الأمر منه ، ثم اسم الفاعل ثم اسم المفعول ، يقدمون المبني للمعلوم على المبني للمجهول ، ويقدمون المجرد على المزيد ، على نحو الترتيب المعروف فى النحو والصرف ، ويقدمون المرفوع ثم المجرور ثم المنصوب ، ويقدمون المفرد ثم المثنى ثم الجمع .

ويذكرون تحت كل كلمة (فعلا كانت أو اسما أو اسم فاعل .. إلخ) . الأحاديث التى جاءت فيها هذه الكلمة ، مقتصرين من الحديث على الجملة التى فيها هذه الكلمة .

فمثلا كلمة (أمر) توضع فى أثناء الصفحة بعد انتهاء (أمد) ويذكر تحتها كل صور الفعل من ماض ، فمضارع ، فأمر ، فاسم فاعل ، فاسم مفعول . ثم المزيد منها (أمر) بتشديد الميم ف (آمر) على وزن أفعل ، ثم (تأمر) ثم (ائتمر) ثم (استأمر) ثم (أمر) ثم (أمير) ثم (إمرة) ثم (أمارة) بالهمزة المفتوحة ثم (إمارة) بالهمزة المكسورة ثم (آمر) أفعل تفضيل من أمر .

وبعد أن يذكر الجملة من الحديث تحت الكلمة التى هى من هذه الجملة يذكر بجوارها من أخرج هذا الحديث من أصحاب الكتب التسعة ، بادئا بالكتاب الذى تطابق روايته الجملة المذكورة حرفيا ، ويحدد المكان فى هذا الكتاب ، بأن يذكر اسم الكتاب ، والباب . أو اسم الكتاب ورقم الحديث . أو الجزء والصفحة .

(١) سوى مخالقات بسيطة منها مثلاً : « أم » فمقتضى الترتيب اللغوى أن تكون « أم » بدون تشديد الميم فى أول الألف مع الميم وبالتشديد قبل آخر الألف مع الميم بقليل أى عند الألف مع الميم مع الميم إذ الميم المشددة أصلها ميمان . لكنه خالف فوضع « أم » المشددة الميم مع الخففة فى بداية الألف مع الميم وهكذا فى كل الحروف .

ومن باب الاختصار استعمل لهذه الكتب التسعة رموزاً (وضع مفتاح هذه الرموز في نهاية كل صفحتين متقابلتين) ويذكر اسم الكتاب باختصار فمثلاً كتاب « صلاة المسافرين وقصرها » في صحيح مسلم يكتب « مسافرين » وكتاب « وقوت الصلاة » في الموطأ يكتب « صلاة » .
وهذا جدول برموز الكتب التسعة ، وكيفية تحديده الحديث فيها :

- ١- صحيح البخارى رمزه (خ) ويذكر الكتاب ، ورقم الباب الذى فيه الحديث .
- ٢- سنن أبى داود رمزه (د) ويذكر الكتاب ، ورقم الباب الذى فيه الحديث .
- ٣- سنن الترمذى رمزه (ت) ويذكر الكتاب ، ورقم الباب الذى فيه الحديث .
- ٤- سنن النسائى رمزه (ن) ويذكر الكتاب ، ورقم الباب الذى فيه الحديث .
- ٥- سنن ابن ماجه رمزه (ج) ويذكر الكتاب ، ورقم الباب الذى فيه الحديث .
- ٦- سنن الدارمى رمزه (دى) ويذكر الكتاب ، ورقم الباب الذى فيه الحديث .
- ٧- صحيح مسلم رمزه (م) ويذكر الكتاب ، ورقم الحديث فى هذا الكتاب .
- ٨- موطأ مالك رمزه (ط) ويذكر الكتاب ، ورقم الحديث فى هذا الكتاب .
- ٩- مسند أحمد رمزه (حم) ويذكر رقم الجزء ، ورقم الصفحة التى فيها الحديث .

وهذه الرموز سار عليها مؤلفو الكتاب إلا فى الثلاث وعشرين صفحة الأولى من الجزء الأول ، فإنهم استعملوا فى سنن ابن ماجه رمز (ق) وفى مسند أحمد رمز (حل) وبقيّة الرموز كما هنا .

ورموز الكتاب حفظها سهل ، وتلاحظ أنهم يضعون خطأ فوق الحرف المرموز به كنوع من زيادة البيان .

طريقة التخريج بالكتاب :

إذا أردت تخريج حديث بواسطة هذا الكتاب فخذ أظهر كلمة من حديثك — وكلما كانت الكلمة غريبة كان الوصول أسهل — وجردّها ، وابحث عنها في المعجم ، فإذا وصلت إلى مجردها فانظر وردت في الحديث على أى شكل (ماض — مجرد أو مزيد — مضارع ، اسم فاعل ... إلخ) ثم انظرها في محلها تجد الجملة التي هي فيها مذكورة أمامك وبجوارها رموز الكتب التي ورد الحديث فيها ، وتحديد مكان الحديث في هذه الكتب . وما عليك حينئذ إلا أن تفك الرموز وتراجع المواطن التي ذكرها لك ، والتي هي تخريج حديثك .

وبالمثال يتضح المقال كما يقولون :

فمثلا لو أردنا تخريج حديث أنس « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » فإننا نأخذ منه مثلا كلمة « يحب » ونُجَرِّدُها بأن نأقّي منها بالماضي المجرد ، فيكون « حَبَّ » نبحث عنها في حرف الحاء مع الباء ، وفعلا نجدها في الجزء الأول ص ٤٠٥ (أحب) فنبحث عن جملة الحديث الذي معنا فنجدها في ص ٤٠٧ هكذا .

... حتى يحب لأخيه أو قال لجاره ما يحب لنفسه .

مَ إيمان ٧١ ، ٧٢ — نَحَ إيمان ٧ — تَ قيامة ٥٩

نَ إيمان ١٩ (١٠٠) (١) ، ٣٣ — جَهَ مقدمه ٩ ، جنائز ١

دَى استئذان ٥ ، رفاق ٢٩ — حم ١ ، ٨٩

٣ ، ١٧٦ ، ٢٠٦ ، ٢٥١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٢٨٩

وبيان ذلك كالآتي :

أخرجه مسلم في كتاب الإيمان حديث رقم ٧١ ، ٧٢ .

(١) وضع نجمة على رقم الباب دليل على أن الحديث كرر في هذا الباب مرتين ، ووضع نجمتين دليل على أنه كرر ثلاث مرات ، وكذا لو وضعت النجمة على رقم الصفحة .

وأخرجه البخارى فى كتاب الإيمان باب رقم ٧ .
وأخرجه الترمذى فى كتاب القيامة باب رقم ٥٩ .
وأخرجه النسائى فى كتاب الإيمان باب رقم ١٩ وكرر هذا اللفظ فى هذا
الباب . وفى باب رقم ٣٣ من نفس الكتاب .
وأخرجه ابن ماجه فى المقدمة باب رقم ٩ وفى كتاب الجنائز باب رقم ١ .
وأخرجه الدارمى فى كتاب الاستئذان باب رقم ٥ وفى كتاب الرقاق باب
رقم ٢٩ .
وأخرجه أحمد فى مسنده ج ١ ص ٨٩ وجزء ٣ ص ١٧٦ ، ٢٠٦ ،
٢٥١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٢٨٩ .

وما عليك بعد ذلك إلا أن ترجع إلى هذه الكتب وتبحث عن الأماكن
التي حدد وجود الحديث فيها وتطلع عليها لتتظر هل هو الحديث الذى معك
أم لا ؟ .

فمثلاً تأخذ كتاب البخارى وتفتح كتاب الإيمان باب رقم ٧ فتجده باب
« من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه » ج ١ ص ٥٦ من فتح البارى ،
وتجد حديثك هذا فيه فتطمئن على وجوده فيه ، وبدلاً من أن نكتب أخرجه
البخارى فى كتاب الإيمان باب (٧) بدلاً من ذلك نكتب .

أخرجه البخارى فى كتاب الإيمان باب « من الإيمان أن يحب لأخيه
ما يحب لنفسه » وتذكر الجزء والصفحة والطبعة فتقول ج ١ ص ٥٦
ط السلفية .

وعلى ذلك تكون صورة التخرج كما يلى :

أخرجه مسلم فى كتاب الإيمان ، باب الدليل على أن من خصال
الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير ج ١ ص ٢٢٠
ط الشعب .

وأخرجه البخارى فى الإيمان ، باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب
لنفسه ج ١ ص ٥٦ ط السلفية .

وأخرجه الترمذى فى أبواب صفة القيامة آخر باب منه ج ٧ ص ٢١٨

من تحفة الأحوذى طبع الفجالة الجديدة الناشر محمد عبد المحسن الكتبي .

وأخرجه النسائي في كتاب الإيمان وشرائعه باب علامة الإيمان ج ٨
ص ١٠١ من طريقين وفي باب علامة المؤمن ص ١٠٩ .

وأخرجه ابن ماجه في المقدمة باب في الإيمان ج ١ ص ٢٦ طبع عيسى
الحلبى .

وأخرجه الدارمى في كتاب الرقاق باب لا يؤمن أحدكم حتى يحب
لأخيه ما يحب لنفسه ج ٢ ص ٢١٦ .

وأخرجه أحمد في مسنده ج ٣ ص ١٧٦ ، ٢٠٦ ، ١٥١ ، ٢٧٢ ،
٢٧٨ ، ٢٨٩ .

ولعلك لاحظت أننى بعد الرجوع إلى الكتب تركت ثلاثة مواطن ذكرها
المعجم ولم أذكرها من الكتب هنا — راجع التخرىج السابق من المعجم —
وهذه المواطن هى :

الموضع الأول : فى سنن ابن ماجه فى كتاب الجنائز باب رقم ١ ولقد فتحته
ج ١ ص ٤٦١ فوجدت :

أولاً : الحديث عن على والذى معنا عن أنس .

ثانياً : أن الحديث الذى فيه مختلف عن الحديث الذى معنا فى اللفظ
تماماً ، غاية الأمر أنه يصح شاهداً له ، فنقول وله شاهد عن على بلفظ قال
رسول الله ﷺ « للمسلم على المسلم ستة بالمعروف : يسلم عليه إذا لقيه ،
ويجيبه إذا دعاه ، ويشمته إذا عطس ، ويعوده إذا مرض ، ويتبع جنازته إذا
مات ، ويحب له ما يحب لنفسه » أخرجه ابن ماجه هذا الشاهد فى كتاب
الجنائز باب ماجاء فى عيادة المريض ج ١ ص ٤٦١ .

الموضع الثانى : (أى من المواضع التى ذكرها المعجم فى تخرىج الحديث ولم
أذكرها) .

فى سنن الدارمى فى كتاب الاستئذان باب رقم ٥ ، وقد تركته لأنه

بالكشف يتضح أنه حديث على الذى سبق ذكره من ابن ماجه ، فتقول بعد
تخريج الشاهد من ابن ماجه وأخرجه (أى هذا الشاهد) الدارمى فى
الاستئذان ، باب فى حق المسلم على المسلم ج ٢ ص ١٨٨ .

الموضع الثالث :

فى مسند أحمد ج ١ ص ٨٩ وهو أيضا حديث على السابق ، فتذكر فى
تخريج هذا الشاهد أنه أخرجه أحمد فى مسنده ج ١ ص ٨٩ . أ هـ تخريج
الحديث والكلام عليه .

وقد تتساءل ألا يمكن تخريج هذا الحديث « لا يؤمن أحدكم حتى يحب
لأخيه ما يحب لنفسه » من كلمة منه غير كلمة « يحب » ؟

وأجيبك : نعم ؛ نعم يمكن تخريجه من كلمة غيرها ، ولسوف أتتبع
كلماته معك ، غير أنه يجب أن تعلم بادئ ذى بدء أنه لا يمكن تخريجه
بالحروف ، فلا يمكن تخريجه من « لا » ولا من « حتى » ولا من « ما » ، أما
ماعداء الحروف فيحتمل تخريجه منه ، وهاك البيان .

فكلمة « يؤمن » تجدها فى المعجم ج ١ ص ١٠٨ « لا يؤمن أحدكم حتى
يجب .. إلخ » وفيها نحو التخرىج المتقدم .

وكلمة « أحد » والتى فى المعجم ج ١ ص ٢٣ لا يمكن تخريج الحديث بها
إذ ليس مذكورا فيها .

وكلمة « أخيه » والتى فى المعجم ج ١ ص ٣٤ نجد الحديث تحتها فى
العمود الأول من ص ٣٥ ونحو التخرىج المتقدم مذكور له .

وكلمة « لنفسه » والتى فى المعجم ج ٦ ص ٥٠٦ لا يمكن تخريج الحديث
منها إذ ليس له ذكر فيها . وعليه فيمكن تخريج هذا الحديث الذى معنا من
أحدى ثلاث كلمات فيه وهى « يؤمن » ، « يحب » ، « أخيه » والأفضل أن
تراجعها جميعها .

وأرجو أن يكون قد اتضح لك أن المعجم قد يعطيك لفظة الحديث الذى

معك وعندما ترجع إليها في الكتب تجد أنها من حديث آخر ، كما في كلمة « يجب لأخيه » التي ذكرها من حديث أنس الذي معنا ، ومن حديث علي أيضا الذي ذكرته لك عند ابن ماجه والدارمي وأحمد .

فهو يجمع الكلمة الواحدة من أحاديث مختلفة المعنى .

وراجع كذلك تخريج حديث « من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » إذا خرجته من كلمة « فليتبوأ » والتي في جزء ١ ص ٢٢٩ تجد أنه ذكر له كثيرا من المواضع ، فإذا ذهبت إلى الكتب تجد أن ماذكره من أنه في كتاب المناقب باب (٥) من البخارى ، ومن أنه في حديث ١١٢ من كتاب الإيمان من صحيح مسلم ليس صحيحا ، إذ المذكور في الموضعين حديث آخر هو « ومن ادعى قوما ليس له فيهم نسب فليتبوأ مقعده من النار » .

وتجد أيضا أن ماذكره من أنه رأى الحديث — في مسند أحمد ١ / ١٣١ ليس صحيحا ، وإنما الذى فيه حديث « من كذب فى الرؤيا متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » .

فهو جمع كلمة « فليتبوأ مقعده من النار » من حديث « من كذب على .. إلخ » ومن حديث « من ادعى .. إلخ » ومن حديث « من كذب فى الرؤيا .. إلخ » وذكرها جملة دون تمييز ، وهذا مما يؤخذ عليه وسيأتى جماع ذلك .

إحالة :

وعندما تستعمل هذا الكتاب فى الكشف على حديث فتجد الكلمة التى يمكن أن يكون حديثك تحتها فلربما تجد بجانبها كلمة « راجع كلمة كذا وكلمة كذا » ويعدد لك كلمات قد تكون كثيرة فكيف الأمر حينئذ ؟ .

وأوضح لك ذلك بأن الكلمة التى تريد أن تبحث عن حديثك تحتها لأنها كلمة منه إذا وجدت بجانبها كلمات مسبقة بكلمة « راجع » فابحث فى هذه الكلمات (١) هل فيها كلمة من حديثك أم لا ؟ فإن كان فيها كلمة فابحث عن

(١) وهى مرتبة فيه على حروف الهجاء .

حديثك في الكلمة التي معك أولا ، ثم ارجع إلى الكلمة التي وجدت من
حديثك في الكلمات التي طلب منك أن تراجعها ، فإنك قد تجد حديثك تحت
الكلمة التي معك ، وتحت الكلمة التي أحالك عليها ، وقد تجده تحت الكلمة
التي أحالك عليها فقط .
وأيضا بالمثال يتضح المقال :

فمثلا : حديث « إن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضى بما
يصنع » نأخذ كلمة « العلم » فنجدها في المعجم ج ٤ ص ٣٣٠ العمود الأول
« علم » ونجد بجانبها « راجع ... » وعدد ثمانيا وأربعين كلمة بالبحث فهين
وجدت كلمة « أجنحتها » والتي معنا في الحديث وقبل الرجوع إلى
« أجنحتها » بحثت عن الحديث تحت كلمة « العلم » أولا فلم أجده فذهبت
إلى كلمة « أجنحتها » بالبحث عن « جناح » ثم « جناح » فوجدت « جناح »
في الجزء الأول ص ٣٨٤ العمود الأول ، فوجدت حديثنا فيها ص ٣٨٥
العمود الأول أول كلمة وتخرجه مذكور .

وفي حديث « من أعنت شقصا له من عبد وكان له مايلغ ثمنه بقيمة العدل
فهو عتيق » .

تجد أنه في كلمة « قيمة » أحال على « العدل » ومع ذلك خرج الحديث
في « قيمة » بل وبأكثر مما في العدل .

ومن هنا أوصيك بأنه إذا أحالك فلا ترجع إلى الكلمة المحال عليها إلا بعد
أن تبحث عن حديثك في الكلمة التي معك أولا .

المعجم والصحابي :

سبق أن قلت لك — في المقدمة — إن الحديث يسمى باسم الصحابي
الذي رواه ولو طلب منك تخریج حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ
« من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » فإن عليك أن تخرج هذا المتن
عن أبي هريرة فقط ، فإن جاء عن أنس فلا ، وإن جاء عن الزبير فلا ، وإن
جاء عن علي فلا ، غاية الأمر أن ماجاء عن هؤلاء إنما هو شاهد لما جاء عن أبي
هريرة .

وهنا أقول لك إن المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى — وهو الكتاب الذى نتحدث عنه — لا يتقيد بالصحاحى فهو يذكر لك مواضع ورود هذه الجملة من الحديث دون بيان الصحاحى الذى روى هذا الحديث^(١) ، ومن ثم فعليك حينئذ أن ترجع إلى الكتب التى يبين ورود هذه الجملة من الحديث فيها للتحقق أولاً من وجود حديثك فيها ، ولأجل أن تعرف أى هذه الروايات عن الصحاحى الذى معك . فما كان موافقا لحديثك فى معناه وفى راويه الأعلى — الصحاحى فمن دونه إذا كان الحديث مرسلًا — فهو تخرىج حديثك ، وما كان مخالفاً لحديثك فليس تخریجاً مطلقاً ولا صلة لك به ، وما كان موافقا لحديثك ولو فى المعنى لكنه عن صحاحى غير الصحاحى الذى معك فهو شاهد لحديثك ، تذكره بعد تخریج حديثك وتذكر تخریجه ، فبعد أن تذكر تخریج حديثك من الكتب التى أخرجته تقول : وله شاهد عن فلان^(٢) أخرجه فلان^(٣) فى كتاب كذا ، باب كذا ، جزء كذا ، صفحة كذا . وأخرجه أيضاً فلان .. إلخ تخریج هذا الشاهد .

كتب المعجم :

سبق أن قلت لك : إن المعجم يذكر لك من أخرج الحديث من أصحاب الكتب التسعة ، وأنه يحدد مكان الحديث فيها كما يلى :

بيان الكتاب ورقم الباب فى البخارى ، والترمذى ، وأبى داود ، والنسائى ، وابن ماجه ، والدارمى . وذلك فى كل الكتب إلا فى كتاب التفسير فإنه يذكر رقم السورة ورقم الحديث فيها . وهذا فى البخارى والترمذى .

بيان الكتاب ورقم الحديث فى هذا الكتاب فى صحيح مسلم ، وموطأ مالك .

بيان الجزء والصفحة فى مسند أحمد .

(١) راجع حديث « من كذب على متعمدا ... إلخ » من الفتح الكبير ج ٣ ص ٢٣٤ — ٢٣٥ وخرجه من المعجم ليرى كيف أنه عن كثير من الصحابة كما فى الفتح الكبير ، وأن المعجم ساقه دون بيان لرواية كل صحاحى .

(٢) وتذكر اسم الصحاحى راوى الشاهد .

(٣) وتذكر اسم من أخرج الشاهد من الأئمة كالبخارى مثلا .

ويبقى سؤال هو : في أى طبعة من طبعات هذه الكتب نجد هذا الترقيم ؟
والجواب : أن بعض هذه الكتب طبع طبعات مرقمة موافقة تماماً
للمعجم ، وهذه أمرها سهل وهين ، وبعضها رقم مؤلفو المعجم نسخهم ولم
تطبع كما رقموا ، وهاك الحديث على كل كتاب :

١ - صحيح البخارى :

طبع مرقماً بما يتفق مع المعجم تماماً ، لكن طبعته بهذا الترقيم كانت مع
شرحه المسمى « فتح البارى بشرح صحيح البخارى لابن حجر » فإن أردت
نسخة موافقة للمعجم فعليك بـ « فتح البارى » طبع السلفية التى رتب كتبها
ورقم أحاديثها المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي .

٢ - صحيح مسلم :

إذا أردت نسخة موافقة للمعجم تماماً فهى طبعة عيسى البابى الحلبى التى
اعتنى بها ورقم أحاديثها المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي .

ولقد ذكر مؤلفو المعجم فى أول الجزء الأول ترقيماً لأحاديث صحيح
مسلم بأن ذكروا الكتاب والأحاديث ذات الأرقام عشرة ومضاعفاتها ،
فذكروا الحديث رقم (١) ورقم (١٠) ورقم (٢٠) ورقم (٣٠)
وهكذا ، فإذا رقت نسختك على ما حدوده كانت قريبة جداً إن لم تكن
موافقة تماماً لما فى المعجم .

٣ - سنن الترمذى :

تعتمد على الطبعة التى حقق الشيخ أحمد شاكر جزءين منها ، وحقق
الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي الجزء الثالث ، وأتمها بتحقيق الرابع والخامس
الشيخ ابراهيم عطوة عوض .

٤ - سنن أبى داود :

تعتمد على الطبعة التى حققها الشيخ محبى الدين عبد الحميد أو غيرها
لكن الأولى أفضل وترقم نسختك بنفسك .

٥ - سنن النسائي :

تعتمد على أى طبعة ولتكن طبعة مصطفى الحلبي ورقم أبواب نسختك .

٦ - سنن ابن ماجه :

تعتمد على طبعة عيسى الحلبي والتي حققها الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي ، وهى مرتبة مرقمة طبق المعجم .

٧ - سنن الدارمي :

تعتمد على الطبعة التى حققها وصححها وخرج أحاديثها الشيخ عبدالله هاشم يماني (١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م) وهى مرقمة طبق المعجم .

٨ - موطأ مالك :

تعتمد على طبعة عيسى الحلبي والتي حققها الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي وأحاديثها مرقمة طبق المعجم تماما .

ولقد ذكروا فى مقدمة الجزء الأول من المعجم أسماء كتب الموطأ ، وذكروا أيضا كيفية اختصارهم لها .

٩ - مسند أحمد :

تعتمد على طبعة المطبعة اليمنية ، والتي صورتها بيروت ، وتقع فى ستة أجزاء ، وتجزئتها وصفحاتها طبق المعجم .

للكتاب وعليه :

يمتاز الكتاب بما يلي :

١ - أنه يمكن تخريج الحديث منه دون معرفة راويه الأعلى ودون معرفة أوله . وإنما يكفي أن يعرف الباحث أى جملة من الحديث بل تكفى كلمة من كلمات الحديث خاصة إذا كانت غريبة .

٢ - أنه يدل على وجود الحديث فى كتاب كذا ويحدد مكان وجوده فى

هذا الكتاب بدقة ، فهو يفيد أن الحديث في صحيح البخارى مثلا ثم يحدد مكان وجوده في صحيح البخارى ، إذ يذكر الكتاب ورقم الباب ، ومن ثم فإن الباحث يصل إلى بغيته به بسرعة .

٣ — أنه حل مشكلة مسند الإمام أحمد ، فلقد كان الباحث إذا قيل له هذا حديث في مسند أحمد يضيق ذرعاً ، لأن هذا سيكلفه الكثير والكثير للبحث عنه .

٤ — أنه للكتب الستة وغيرها إذ يشمل الكتب الستة ومسند أحمد وموطأ مالك وسنن الدارمى .

٥ — أنه يمكن الاستعانة به إلى حد ما في الموضوعات فمن رام الكتابة في موضوع « الصبر » مثلا بحث عن مادة « صبر » فإنه يجد فيها خيراً كثيراً ، وكذا إذا أراد مثلا موضوع الإيمان ، أو الأمانة ، أو ما إلى ذلك .

ويؤخذ عليه مايلي :

١ — أنه يجمع الكلمة من عدة أحاديث — كما تقدم في حديث « ... حتى يحب لأخيه ... » وحديث « من كذب على متعمدا ... » فمن ثم لا يمكن الاعتماد عليه ، بل لابد من الرجوع إلى الكتب الأصلية ، وأيضاً فإن الباحث يرجع إلى العديد من المواضع فيجد حديثه في بعضها دون البعض الآخر ، وفي هذا نوع مشقة .

٢ — فيه نوع تقصير من حيث الترتيب اللغوى — تقدم شيء من ذلك .

٣ — قد يسقط تخريج بعض الأحاديث حتى ليظن الإنسان أنها ليست في الكتب التسعة ، ويسقط تخريج بعض الأحاديث من بعض الكتب التسعة ، وإهماله للترمذى كثير .

٤ — أنه تخريج من تسعة كتب فقط ، وليست هذه هي السنة بكاملها ، فلا يظن ظان أنه المصدر الكامل للتخريج ، فهناك مستدرک الحاكم ، وصحيح ابن حبان ، والصحاح لابن السكن ، وصحيح ابن خزيمة ، وهذه أحاديثها

صحيحة . وغيرها كثير من كتب السنة . وليس هذا عيبا في الكتاب وإنما هو مما يجب أن ينبه إليه الطلاب حتى يبحثوا في غيره ولا يعولوا عليه وحده .

٥ — والكتاب يرى في من يعتمد عليه من طلاب الحديث بلادة الذهن في فهم فحوى الحديث ومعرفة أبواب الكتب ، فإن المؤلفات الأخرى كالجامع الصغير ، وكنز العمال حينما تفيد الطالب أن الحديث أخرجه البخارى مثلا تجعله يراجع معلوماته ، ماكتب البخارى ؟ وأى كتاب أقرب لهذا المعنى ؟ ويقلب في عناوين الكتب ، وعناوين الأبواب ، فتترى عنده ملكة فهم فحوى الحديث ، وخبرة بمناهج المؤلفين في السنة .

هذا والكتاب في جملته طيب ، وهو مطبوع في ليدن في سبع مجلدات . طبع الأول في سنة ١٩٣٦ والأخير في سنة ١٩٦٩ وكانت المساعدات المالية في طبعه من الجامع العلمية البريطانية ، والدنيمركية ، والسويدية ، والهولندية ، والأنيسكو ، والك ف . س . ه ، والهيئة الهولندية للبحث العلمى البحث ، والاتحاد الأسمى للمجامع العلمية . وكانت هذه الطبعة محدودة جدا ، وعالية الثمن حتى ليصعب شراؤها على جل الباحثين فهياً الله الكريم بعض الناشرين لتصويرها ونشرها فعمت وذاعت والحمد لله رب العالمين .

ويبدو أن السبعة أجزاء ليست هى الكتاب كله ففى الكتاب إحالات على فهرس الأماكن ، وفهرس الأشخاص ، وفهرس الآيات القرآنية ، وكل ذلك غير موجود . فإما أنه لم يطبع ، أو لم يؤلف ويحتمل أن يكون ألف وطبع لكن لم يصور ، وإن كان هذا بعيدا ... والله أعلم .

كتب مؤلفة في هذه الطريقة

أذكرها إجمالاً

ومن المؤلفات في هذه الطريقة — طريقة التخرج بألفاظ الحديث —
مايلي :

— فهرس صحيح مسلم الذى وضعه المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي
ضمن مجموعة الفهارس التى وضعها لصحيح مسلم ، فالفهرس السادس من
هذه الفهارس (١) فهرس على هذه الطريقة .

— فهرس سنن أبى داود الذى وضعه ابن يئوى للأجزاء التى شرحها
الشيخ محمود خطاب السبكي وهو الفهرس الرابع (٢) (الألفاظ) .

وبمشيئة الله تعالى سأحدثك عن هذين الكتابين عند الكلام على فهارس
الكتب السبعة .

* * *

(١) ويقع في الجزء الخامس ص ٤٦٤ .

(٢) ص ٦٠ .

الطريقة الثالثة

التخريج بواسطة الراوى الأعلى

- تقديم
- كتب الأطراف
- كتاب « تحفة الأشراف »
- كتاب « النكت الظراف على
الأطراف »
- كتاب « ذخائر المواريث فى الدلالة
على مواضع الحديث »
- كتب المسانيد
- كتاب « مسند الإمام أحمد بن حنبل »

الطريقة الثالثة

التخريج بواسطة الراوى الأعلى

يعتمد التخريج بهذه الطريقة على معرفة الراوى الأعلى ، والراوى الأعلى قد يكون صحابيا إذا كان الحديث متصل الإسناد ، وقد يكون تابعيا إذا كان الحديث مرسلا . والمؤلفون على هذه الطريقة رتبوا الأحاديث على الراوى الأعلى ، فوضعوا تحت كل صحابى أحاديثه ، وتحت كل تابعى أحاديثه . فإذا عرفت الراوى الأعلى فابحث عنه فى هذه الكتب ، وحينما تقف عليه ابحث فى أحاديثه فإنك تجد حديثك وتجد معه من أخرجه من أئمة السنة .

أما إذا كنت لاتعرف الراوى الأعلى للحديث فإنه لايمكنك استعمال هذه الطريقة ، وعليك أن تسلك طريقة أخرى من طرق التخريج ، نعم يمكنك إذا سلكت طريقة أخرى فعرفت منها الصحابى أن تعود إلى هذه الطريقة فتستفيع بها ، فإنها قريبة ، وبها فوائد عديدة ستوضح لك عند الكلام على كتبها .

مزايا هذه الطريقة :

وهذه الطريقة تمتاز بما يلى :

- ١ - أنها قريبة ، فالمؤلفون عليها يعطون القارىء من أخرج الحديث ، والكتاب الذى فيه ، وهذا يقرب عليه مشوار التخريج ، بخلاف الطريقة الأولى التى تعطى من أخرج الحديث فقط من الأئمة دون ذكر الكتاب .
- ٢ - أنها كثيرة الفوائد ، ففيها مقارنة الأسانيد مما معه تظهر فوائد عديدة ، فضلا عما يذكره مؤلفوها من فوائد .

عيوبها :

١ - أنه لا يمكن استعمالها إلا بمعرفة الراوى الأعلى للحديث .

٢ - ترتيب الأحاديث تحت الراوى فيه شىء من البعد إذ لم ترتب الأحاديث على نحو يقرب ، والكتاب الذى رتب فيه الأحاديث (مثل تحفة الاشراف) رتب بناء على الرواة مما أبعد المراد نوعا ما .

المؤلفات فيها :

والمؤلفات فى هذه الطريقة متعددة ، وهى صنفان :

أ - كتب الأطراف .

ب - كتب المسانيد .

وسأحدثك بمشقة الله سبحانه وتعالى عن الصنفين .

* * *

أولاً : كتب الأطراف

تعريف الأطراف :

من أنواع المؤلفات في الحديث كتب الأطراف ، ويعنون بها الكتب التي تجمع أحاديث كتاب فأكثر ، على أن تذكر أحاديث كل صحابي على حدة ، يكتفون في المتن بما يدل عليه ، فيذكر المؤلف جزءاً منه ، أو جملة من عنده تدل عليه (١) ، أما الأسانيد فمنهم من يقتصر على ذكر بعضها اختصاراً ، ومنهم من يذكرها كاملة ، ليقارن بينها ، ويتبين مافيه .

قال في الرسالة المستطرفة : كتب الأطراف هي التي يقتصر فيها على ذكر طرف الحديث الدال على بقيته مع الجمع لأسانيده ، إما على سبيل الاستيعاب ، أو على جهة التقيد بكتب مخصوصة (٢) أ هـ .

فإذا كان كتاباً لأطراف الكتب الستة مثلاً ، فمعناه جمع أحاديث كل صحابي على حدة من الكتب الستة ، مقتصرين على جزء من المتن ، أو ما يشير إليه وإن لم يكن منه ، على أن يورد الحديث بكل طرده من الكتب الستة عن هذا الصحابي ، فإذا طالعت هذا الكتاب تكون قد اطلعت على جميع طرق الأحاديث المكررة في الكتب الستة .

وغنى عن البيان أن كتب الأطراف تخدم الأسانيد فتبين مافيه من انقطاع أو إعضال ، وتعين المبهم ، وتميز المهمل إلى آخر فوائد جمع الطرق ، أما هي في المتن فلا تخدمها إلا من حيث التخريج وخدمة الأسانيد .

وإليك إجمال لفوائد الأطراف .

(١) كقوله حديث قصة الرُّبَيْع بنت النضر حديث رقم ٧٦٦ ج ١ ص ٢٠٦ في تحفة الأشراف .

(٢) الرسالة المستطرفة ص ١٢٥ .

فوائد الأطراف :

لكتب الأطراف فوائد عدة منها :

١ - جمع طرق الحديث من الكتب التي وضع لها كتاب الأطراف ، فيعرف إن كان متواترا أو مشهورا أو عزيزا أو غريبا .

وحينما نحكم عليه بشيء من ذلك فإنما هو حكم نسبي ، أى بالنسبة للكتب التي وضع لها كتاب الأطراف ، فمثلا لو وجدنا حديثا غريبا في أطراف الكتب الستة ، فهو غريب بالنسبة لما هو في الكتب الستة ، لكن قد يوجد له طرق أخرى في غير الستة تزيد غرابته وتجعله عزيزا أو مشهورا .. إلخ اللهم إلا المتواتر فلو ثبت التواتر من عدة كتب فقد ثبت ولا تزيده بقية الكتب شيئا .

٢ - جمع طرق الحديث من الكتب التي وضع لها كتاب الأطراف لمقارنة الطرق ببعضها ، ولذلك فوائد لا تحصى منها : بيان ما في الإسناد من انقطاع ، ومعالجة ما في الإسناد من سقط ، وتمييز المهمل من الرواة ، وتعيين المبهم ، ومعرفة اسم من ذكر بكنيته إذا ذكر من طريق آخر باسمه ، وبالجملة تحديد أشخاص الرواية ، مما يترتب عليه نفع عميم ، وهو أصل أصيل عند الأئمة في نقدهم الأسانيد ، وكلامهم في العلل .

٣ - سلامة النص ، فنسخة الأطراف - أو نسخته - نسخة أخرى لأسانيد الكتب التي وضع لها كتاب الأطراف ، وبمراجعتها يمكن تصحيح النص والوصول به إلى السلامة .

٤ - معرفة من أخرج الحديث من الأئمة ، وأماكن ذكره في كتبهم . ولا تظن أن الأطراف للأسانيد كالمسانيد للمتون ، فكتب المسانيد فيها جمع مرويات كل صحابي على حدة ، دون جمع ألفاظ كل متن ، ولو كانت كذلك لكانت مقابلة للأطراف ، ويبدو لي - والله أعلم - أن المحدثين اهتموا بالأطراف من باب الاهتمام بالإسناد الذي لا يقصد لذاته ، وإنما يقصد لصحة وسلامة المتن ، ولم أقف على مؤلف لهم يقوم في عالم المتن مقام الأطراف في عالم الإسناد .

المؤلفات في الأطراف :

ولقد حظى هذا النوع من التأليف باهتمام عدد من الأئمة ، نظراً لما رأوا فيه من الأهمية ، حتى قيل « محدث بلا أطراف كإنسان بلا أطراف » فألف فيه :

● الحافظ الإمام أبو مسعود ابراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي المتوفى سنة أربعمائة كتابه « أطراف الصحيحين » .

● والحافظ الإمام خلف بن حمدون الواسطي المتوفى سنة إحدى وأربعمائة كتابه « أطراف الصحيحين » أيضا .

● وألف الحافظ شمس الدين أبو الفضل محمد بن طاهر بن أحمد المقدسي المعروف بابن القيسراني والمتوفى سنة سبع وخمسمائة كتابه « أطراف الكتب الستة » .

● وألف الحافظ أبو القاسم علي بن أبي محمد الحسن الدمشقي الملقب ثقة الدين والمعروف بـ « ابن عساكر » والمتوفى سنة إحدى وسبعين وخمسمائة كتابه « الإشراف على معرفة الأطراف » جمع فيه أطراف السنن الأربع (أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه) .

● وألف الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزى المتوفى سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة كتابه « تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف » جمع فيه أطراف الكتب الستة وما يجرى مجراها ، من مقدمة صحيح مسلم ، ومراسيل أبي داود ، والعلل والشماثل للترمذي ، وعمل اليوم والليلة للنسائي ، وسيأتي إن شاء الله تعالى .

● وألف الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني الشهير بابن حجر المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة كتابه « إتحاف المهرة بأطراف العشرة » وهي الموطأ ، ومسند الشافعي ، ومسند أحمد ، ومسند الدارمي ، وصحيح ابن خزيمة ، ومنتقى ابن الجارود ، وصحيح ابن حبان ، ومستدرک الحاكم ، ومستخرج أبي عوانة وشرح معاني الآثار للطحاوي ، وسنن الدارقطني ، وإنما

زاد العدد واحداً لأن صحيح ابن خزيمة لم يوجد منه سوى قدر ربعة (١) .

● وألف الشيخ عبد الغنى بن اسماعيل النابلسي المتوفى سنة ثلاث وأربعين ومائة وألف كتابه « ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث » جمع فيه أطراف الكتب الستة والموطأ ، وسيأتى الحديث عليه إن شاء الله تعالى .
وغير هؤلاء كثيرون ألفوا في الأطراف (٢) لأهميتها ، وسوف أحدثك في كتابين من كتب الأطراف هما :

- ١ — « تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف » للمزى .
- ٢ — « ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث » للنابلسي .

* * *

(١) الرسالة المتطرفة ص ١٢٧ .

(٢) راجع الرسالة المستطرفة ص ١٢٥ — ١٢٧ .

كتاب « تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف »

المؤلف :

الإمام الحافظ المحقق ، محدث الشام ، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي . عبد الرحمن بن يوسف القضاعي الكلبى المزى الدمشقى الشافعى . ولد سنة أربع وخمسين وستائة بظاهر حلب ، ونشأ بالمزة إحدى قرى دمشق ، وطلب العلم صغيرا مبتدئا بحفظ القرآن الكريم ثم بالفقه ثم باللغة ، ثم طلب الحديث وارتحل فى سبيله ، فسمع بالشام ، والحرمين ، ومصر ، والاسكندرية ، وغير ذلك . سمع من نحو ألف شيخ منهم : الإمام النووى ، والعز الحرانى ، وأبى بكر بن الأنماطى ، والإربلى ، وابن أبى الخير . ونسخ بخطه المليح المتقن كثيرا لنفسه وللناس وتقدم فى علم الحديث جدا .

قال الذهبى فى ترجمته : وأما معرفة الرجال فهو حامل لوائها ، والقائم بأعبائها ، لم تر العيون مثله ، عمل تهذيب الكمال فى مائتى جزء وخمسين جزءا ، وعمل كتاب الأطراف فى بضعة وثمانين جزءا ، وخرج لنفسه وأملى مجالس ، وأوضح مشكلات ومعضلات ماسبق إليها فى علم الحديث ورجاله . وولى المشيخة بأماكن منها : الدار الأشرفية ، وكان ثقة حجة كثير العلم ، حسن الأخلاق ، كثير السكوت ، قليل الكلام جدا ، صادق اللهجة ، لم تعرف له صبوة ، وكان يطالع وينقل الطباق إذا حدث ، وهو فى ذلك لا يكاد يخفى عليه شيء مما يقرأ ، بل يرد فى المتن والإسناد ردًا مفيدًا يتعجب منه فضلاء الجماعة ، وكان متواضعا حلما صبورا ، مقتصدا فى ملبسه ومأكله ، كثير المشى فى مصالحه ، ترافق هو وابن تيمية كثيرا فى سماع الحديث ، وفى النظر فى العلم ، وكان يقرر طريقة السلف فى السنة ، ويعضد ذلك بمباحث نظرية وقواعد كلامية ، توفى ثمانى عشر صفر سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة (١) .

(١) تذكرة الحفاظ ٤ / ١٤٩٨ .

الكتاب :

وجد المزي — رحمه الله — أن أبا مسعود ابراهيم بن محمد الدمشقي المتوفى سنة أربعمائة قد وضع كتابا لأطراف الصحيحين ، وأن خلف بن حمدون الواسطي المتوفى سنة إحدى وأربعمائة قد وضع أيضا كتابا لأطراف الصحيحين ، كما وجد أن الحافظ علي بن الحسن المعروف بابن عساكر قد وضع كتابا لأطراف السنن الأربع ، فرأى أن يجمع بين أطراف الصحيحين وأطراف السنن ليكون كتابا جامعا لأطراف الكتب الستة^(١) صحيح البخاري ، وصحيح مسلم ، وسنن أبي داود ، وسنن الترمذي ، وسنن النسائي وسنن ابن ماجه .

ورأى أن يجعل معها مايجرى مجراها فأضاف إليها :

— الأحاديث المعلقة عند البخاري — مقدمة صحيح مسلم — المراسيل لأبي داود .

— العلل الصغير للترمذي (وهو الذى فى نهاية جامعه) — الشئائل للترمذي .

— السنن الكبرى للنسائي — عمل يوم وليلة للنسائي (أفرده مع أنه أحد كتب الكبرى) .

— فضائل على للنسائي (أفرده مع أنه أحد كتب الكبرى) .

وواضح من هذا أنه جمع أطراف سنن النسائي الصغيرى المسماة بـ « المجتبى » وأطراف سنن النسائي الكبرى أيضا .

رأى أن يجمع بين أطراف الصحيحين وأطراف السنن ، وأطراف مايجرى مجراها معتمدا على مجهود سابقه — أبى مسعود الدمشقي ، وخلف

(١) وقد سبقه فى وضع كتاب لأطراف الستة أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسى المعروف بابن القيسرائى المتوفى سنة سبع وخمسمائة ، ولست أدرى هل اطلع على كتابه أولا ، بيد أن أغلب الظن أنه لم يطلع عليه .

الواسطى ، وابن عساكر — مضيفا إلى مجهودهم مجهوده .

ولقد تجلى مجهوده فى النقاط الآتية :

— زيادات زائدها من عنده ، وقد وضع قبلها حرف (ز) للدلالة على زيادتها .

— استدراقات استدركها عليهم ، وقد ميز استدراكه على ابن عساكر بوضع حرف (ك) قبله .

— الاعتماد على أكثر من نسخة لكتب الأئمة ، فلقد اعتمد سابقوه على نسخة واحدة ، فاعتمد ابن عساكر على نسخة اللؤلؤى فى سنن أبى داود مثلاً ، فجاء المزى فاعتمد على كل النسخ الشهيرة .

ويسر الله له ذلك فقام بهذا وأتمه وسمى الكتاب « تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف » قال فى المقدمة : وأضفت إلى ذلك بعض ماوقع لى من الزيادات التى أغفلوها ، أو أغفلها بعضهم ، أو لم يقع له من الأحاديث ومن الكلام عليها ، وأصلحت ما عثرت عليه فى ذلك من وهم أو غلط ، وسميته « تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف » .

ترتيب الكتاب :

● جمع المؤلف أسماء الصحابة الذين لهم رواية فى الكتب الستة وما يجرى مجراها ، وقد بلغ عددهم ستة وثمانين وتسعمائة صحابى وصحابية (٩٨٦) (١) .

● جمع أسماء التابعين ومن بعدهم ممن لهم رواية مرسلة أو مقطوعة فى الكتب الستة وما يجرى مجراها ، وقد بلغ عددهم ٤٠٥ تابعى .

● رتب الصحابة والتابعين ومن بعدهم على حروف المعجم فى اسم الراوى واسم أبيه .

● وضع تحت اسم كل صحابى (أو تابعى فمن بعده) ماله من أحاديث

(١) قال المحقق فى المقدمة (٩٩٥) لكن من راجع الترقيم وجدته كما قلت هنا ، وقد رجع إليه المحقق فى مقدمة الجزء الثالث عشر صفحة ٨ .

في الكتب الستة وما يجري مجراها ، وقد بلغت هذه الأحاديث والآثار ١٩٥٩٥ حديثا وأثرا .

● الأحاديث تحت الصحابي لم يرتبها على أى نحو ، وإنما إذا كان الصحابي من المكثرين فإنه يرتب أحاديثه على حسب الرواة عنه ، فيرتب الرواة عنه على حسب حروف المعجم ، ويضع تحت كل راو أحاديثه التي رواها عن هذا الصحابي .

● فإذا كان التابعي قد أكثر من الرواية عن هذا الصحابي فإنه يرتب الرواة عنه — أى عن التابعي — على حروف المعجم أيضا ، ويضع تحت اسم كل تابع تابعي مايرويه عن التابعي .

● فإذا كان أحد أتباع التابعين مكثرا عن التابعي رتب الرواة عنه على حروف المعجم أيضا ، ووضع تحت اسم كل واحد من أتباع أتباع التابعين مايرويه عن تابع التابعي ، وهذا أنزل ماعنده .

ومثاله :

سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة (١) .

وأيضا :

اسرائيل بن يونس ، عن جده أبي اسحاق السبيعي ، عن الأسود ، عن عائشة (٢) .

ولقد رتب الصحابة على الأسماء ، ثم الكنى ، ثم المنسوبون إلى آبائهم أو أجدادهم ، ثم المبهات ، ورتب المبهات على الحرف الأول فما بعده فيمن رَوَى عنهم ، ثم المبهات عن المبهات ، ثم النساء مرتبات على الحرف الأول فما بعده في الأسماء ، ثم الكنى ، ثم المبهات من النساء ، ثم المراسيل (مراسيل التابعين فمن بعدهم) .

وطريقته أن يذكر الصحابي ثم يذكر تحته كلمة « حديث » ويذكر فوقها

(١) تحفة ج ١١ ص ٢٥ حديث رقم ١٥١٤١ .

(٢) تحفة ١١ / ٣٧٨ .

رموز من أخرج هذا الحديث ، وفي المطبوعة تكتب الرموز بجانب كلمة « حديث » جهة اليمين لأفوقها ، ويذكر طرقاً من الحديث أو مايدل عليه ، ثم يضع نقطاً ، ثم يكتب غالباً كلمة « الحديث » أى اقرأ الحديث ، أو إلى نهاية الحديث ، ثم يذكر من أخرجه مستعملاً الرموز ، ثم يذكر الكتاب الذى أخرجه فيه فيقول فى الصلاة أو يقول فى الصوم ، ثم يذكر الإسناد ، ثم يقول « به » أو « عنه به » والمراد أن صاحب الكتاب كالنسائى مثلاً أخرج الحديث عن صاحب الترجمة وهو أنس مثلاً بهذا الإسناد .

وإذا كان للحديث عدة طرق تلتقى فى أحد الرواة ثم تتحد بعده ذكر الجزء الذى تختلف فيه إلى الراوى الذى تلتقى فيه ، ثم قال : ثلاثهم أو رباعتهم مثلاً عن فلان — الراوى الذى التقوا فيه — ثم يسوق الإسناد منه إلى الصحابى آخر الإسناد .

ويرتب الأحاديث تحت الصحابى بحسب كثرة مخرجها فما أخرجه الستة أولاً ، ثم ما أخرجه الخمسة ، ثم الأربعة .. إلى آخره . هكذا إذا كانت الأحاديث تحت الصحابى دون ترتيب للتابعين . أو من بعدهم ، أما إذا رتب باعتبار التابعين فيرتب الأحاديث تحت التابعى أو تابع التابعى باعتبار كثرة مخرجها أيضاً .

ويرتب الكتب على حسب الأصحية ، فالبخارى أولاً ، ثم مسلم ، ثم أبو داود ، ثم الترمذى ، ثم النسائى ثم ابن ماجه .

وهذا مثال توضيحي :

● الجعد بن عثمان — وقيل ابن دينار — أبو عثمان البصرى عن أنس م د ت حديث قال لى النبى ﷺ يابنى ... م فى الاستئذان (٦ : ١) عن محمد بن عبيد بن حساب — د . فى الأدب (٧٣) عن عمرو بن عون — ومسدد — ومحمد بن محبوب — ت فى الاستئذان (٩٦) عن محمد بن عبد الملك ابن أبى الشوارب — خمستهم عن أبى عوانة عنه به . وقال ت : غريب من هذا الوجه . انتهى مانقلته من التحفة (١) وإليك توضيحه :

(١) ج ١ ص ١٦١ ، ١٦٢ رقم ٥١٤ .

وضع النجمة قبل الجعد معناه أنه يروى عن الصحابي ، وهذه النجمة من وضع المحقق ، وليست من وضع المؤلف ، (اصطلاح أن يضع اسم الصحابي كبيرا (بحروف كبيرة) واسم التابعي قبله نجمة واحدة ، وتابع التابعي قبل اسمه نجمتان ، وتابع تابع التابعي قبل اسمه ثلاث نجومات) والرموز التي بجوار كلمة « حديث » معناها أن هذا الحديث أخرجه أصحاب هذه الرموز ، أى أخرجه مسلم وأبو داود والترمذى ، والنقاط التي بعد كلمة « يابنى » معناها أن الحديث لم ينته ، وحرف (م) معناها أن الحديث أخرجه مسلم و « فى الاستئذان » معناها أن مسلما أخرجه فى كتاب الاستئذان ، أما الأرقام التي بين قوسين (٦ : ١) فليست من وضع المؤلف ، وإنما هى من وضع محقق الكتاب أراد أن يبين أن الحديث عند مسلم فى الاستئذان الباب السادس الحديث رقم ١ ، فالأرقام التي بين قوسين رقم الباب ورقم الحديث إن وجد . « عن محمد بن عبيد بن حساب » أى أن مسلما أخرجه عن هذا الراوى ، والخط الذى بعد اسم الراوى دليل على أن السند ممتد لم ينته بعد . وحرف الدال معناها أخرجه أبو داود فى الأدب باب رقم ٧٣ عن عمرو بن عون ، وعن مسدد ، وعن محمد بن محبوب ، وأخرجه الترمذى فى الاستئذان باب رقم ٩٦ عن محمد بن عبد الملك بن أبى الشوارب وقال : غريب من هذا الوجه ، وهؤلاء — محمد بن عبيد ، وعمرو بن عون ، ومسدد ، ومحمد بن محبوب ، ومحمد بن عبد الملك — خمستهم يروون الحديث عن أبى عوانة عنه — أى عن الجعد أبى عثمان البصرى — عن أنس صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

رموز الكتاب :

ولقد استعمل المؤلف رموزا للكتب التي يستعملها كثيرا من باب الاختصار ، وهذه الرموز هى :

ع : معناها أن الحديث أخرجه الستة : البخارى ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذى ، والنسائى ، وابن ماجه .

خ : أخرجه البخارى فى صحيحه .

خت : أخرجه البخارى معلقا .

م : أخرجه مسلم في صحيحه .
 د : أخرجه أبو داود في سننه .
 ت : أخرجه الترمذی في سننه .
 تم : أخرجه الترمذی في الشمائل له .
 س : أخرجه النسائی في السنن .
 سي : أخرجه النسائی في عمل اليوم والليلة .
 ق : أخرجه ابن ماجه القزوينی .
 ز : توضع في أول مازاده المزى على سابقه ، للدلالة على أن هذا من زياداته .

ك : توضع في أول ما استدركه المزى على ابن عساكر ، للدلالة على أن هذا من استدرأكاته .

وهذه الرموز ذكرها المؤلف في أول الكتاب (١) ، وقد وضعها المحقق في أسفل كل صفحتين متقابلتين .

أما الكتب التي يستعملها بقلة فلم يستعمل لها رموزا ، وإنما ذكرها بأسمائها ، كالعلل الصغير للترمذی ، والمراسيل لأبى داود .

طريقة التخریج بالكتاب :

إذا أردت تخریج حديث بهذا الكتاب فلا بد أن تكون عالما باسم الصحابی الذى روى هذا الحديث ، فإن كان من المكثرين كأبى هريرة ، وابن عباس ، وعائشة ، فالأيسر أن تكون عالما بمن روى الحديث عنه من التابعين ، وإلا احتجت لوقت أطول نوعا ما ، فإذا عرفت الصحابی فابحث عنه ، وعلى كعب الأجزاء كتب المحقق أول اسم في الجزء وآخر اسم من أسماء الصحابة الموجودين فيه ، وعلى ذلك فيمكنك من نظرة على الكعوب أن تعرف في أى الأجزاء الصحابی الذى تبحث عنه ، فإذا وصلت إلى الصحابی فتتبع أحاديثه حتى تقف على حديثك ، فإذا كان من المكثرين فاعلم أن المؤلف رتب تلاميذه على حروف المعجم فابحث عن اسم التلميذ وفق الحروف ، فإذا وجدته فابحث

تحتة عن الحديث فستجده بسهولة جدا ، وإذا كنت لاتعرف الراوى عن الصحابى فتتبع أحاديث الصحابى دون النظر إلى التلاميذ فإنك ستصل بتوفيق الله ، فإذا وصلت فستجد كلمة « حديث » وبجانها رموز من أخرج الحديث ، وهذه الرموز سبق أن كلمتك عنها ، ثم ستجد الحديث كله أو بعضه أو مايدل عليه ، ثم يذكر من أخرجه ، وفى أى كتاب أخرجه ، ووضع المحقق رقم الباب ورقم الحديث إن وجد الأخير ، وستجد أنه ذكر الإسناد ، وهذا مهم جدا فإنك ستقارن الأسانيد ، وسيظهر لك فيها خير كثير .

وبالمثال يتضح المقال :

فإذا أردت تخرج حديث جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال : « إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى مايدعوه إلى نكاحها فليفعل » فإنك تبحث عن أحاديث جابر (١) فتجد الجزء الثانى مكتوبا على كعبه « أهبان — جودان » أى أنه يشتمل على أحاديث الصحابة الذين أسماؤهم بين « أهبان » و « جودان » ولما كان جابر يقع فى هذه الدائرة فإننا نبحت عنه فى هذا الجزء فنجد أحاديثه فيه ، فنتتبع الأحاديث لنصل إلى حديثنا ، ولما كان جابر من المكثرين رتب المؤلف — رحمه الله — تلاميذه على حروف المعجم ، ولما كان الإسناد معلوما عندى فإن الراوى عن جابر هو واقد الأنصارى فأبحث عن واقد فأجده (٢) ، وأجد الحديث هكذا :

83 * واقد بن عبد الرحمن بن سعد بن معاذ الأنصارى الأوسى المدنى عن

جابر .

٣١٢٤ حديث « إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى مايدعوه إلى نكاحها فليفعل » د . فى النكاح (١٩) عن مسدد ، عن عبد الواحد بن زياد ، عن محمد بن اسحاق ، عن داود بن حصين ، عنه به كذا قال ، والمعروف واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ أ ه .

ومعنى هذا أن الحديث أخرجه أبو داود فى النكاح باب رقم ١٩ بهذا الإسناد ، وما عليك إلا أن تبحث فى سنن أبى داود عن كتاب النكاح ، الباب

(١) ص ١٦٥ .

(٢) ص ٣٨٥ .

التاسع عشر ، ثم تبين أن أبا داود أخرجه في كتاب النكاح ، باب في الرجل ينظر إلى المرأة وهو يريد تزوجها ج ٦ صفحة ٩٦ ، ثم تقول : وذكره المزي في التحفة جزء كذا صفحة كذا (ج ٢ ص ٣٨٥) وقال : والمعروف : واقد ابن عمرو بن سعد بن معاذ .

وبذا تكون قد خرجت حديثك تخريجا كاملا من التحفة ، فإذا أردت كمال التخریج فراجع حديثك في غير كتب التحفة ، وابحث عنه فيها ، فإذا وجدته فأثبت مكانه ، بتحديد الكتاب ، والباب ، والجزء ، والصفحة ، ورقم الحديث إن وجد . فحديثنا هذا بمحاولة تخريجه من غير كتب التحفة وجدته عند الإمام أحمد من طريقين (١) ، فأقول : وأخرجه أحمد في مسند جابر جزء كذا صفحة كذا (ج ٣ ص ٣٣٤ ، ٣٦٠) ووجدته عند عبد الرزاق (٢) ، وعند البيهقي في الكبرى (٣) ، وعند الحاكم (٤) ، وصححه على شرط مسلم وأقره الذهبي ، وذكره في بلوغ المراد وعزاه للشافعي والبخاري ، وبهذا تكون قد خرجت حديثك تخريجا جيدا .

هذا إذا كان حديثك رفعه الصحابي ، أما إذا كان مرسلا « رفعه التابعي فمن دونه » أو كان مقطوعا بمعنى أنه من كلام التابعي فمن دونه فإنك تراجع في ذلك قسم المراسيل في آخر الكتاب (٥) وقد رتب المؤلف أصحاب المراسيل — من يرفع الحديث من التابعين فمن بعدهم — وأصحاب الأحاديث المقطوعة (كلام التابعين فمن بعدهم) رتبهم على حروف المعجم ، فتعرف من أرسل حديثك ثم تبحث عنه فتجده ، فتبحث عن حديثك فتجده ضمن أحاديثه ، وفيه تخريجه فتخرجه من الكتاب — أو الكتب — الذي عزاه إليه كما تقدم فيما رفعه الصحابي :

فوائد أخرى للكتاب :

وللكتاب فوائد أخرى غير التخریج فهو :

● يحتوي على أسانيد الكتب التي فهرس أحاديثها ، فمن اضطرب عنده

(١) ٣ / ٣٣٤ ، ٣٦٠ .

(٢) ٦ / ١٥٧ .

(٣) ٧ / ٨٤ .

(٤) المستدرک ٢ / ١٦٥ .

(٥) ج ١٣ ص ١٣١ .

إسناد من هذه الأسانيد ، أو لم يستطع الترجمة لأحد رواته فليراجع تحفة الأشراف فيجد فيها الإسناد ، فلربما صوّب له ما عنده ، مما يزيل الاضطراب ، ويسر له أمر الترجمة ، ولذا لا يستغنى عنه ناشر لكتاب من الكتب التى فهرس أحاديثها .

● ويحتوى على فوائد جلية فى دائرة الأسانيد ، ولعلك لاحظت ذلك أثناء المثال الذى خرجته وهو حديث جابر ، فإنه لم تحف عليه العلة التى ذكرها ابن القطان من أن واقد بن عبد الرحمن ليس بمعروف ، وإنما المعروف واقد بن عمرو ، ولذا أشار إلى ذلك بقوله : والمعروف واقد بن عمرو بن سعد ابن معاذ .

● وفيه فوائد فى علم الرجال طيبة ، فيذكر الراوى باسمه وكنيته إن كان مشهورا باسمه أو مشهورا بها ، ولقد اتضح شئ من ذلك فى المثال التوضيحى الذى ذكرته فى حديث أنس الذى يرويه عنه الجعد ، وكيف أنه يبين أنه الجعد بن عثمان ، وقيل ابن دينار ، ثم بين كنيته ، وأنه أبو عثمان ، وبين نسبته وأنه البصرى ، وكل هذا مما يساعد الباحث على الوصول إلى مرامه .

● وفى ترتيبه راعى ما يشتهر به الراوى واسمه الحقيقى ، فذكره فى الموضوعين ، وأحال فى أحدهما على الآخر ، فمثلا أبو الزناد قد لا يعرف الباحث اسمه فيبحث عنه بكنيته فى روايته عن أنس فيجده هكذا (١) :

88 * أبو الزناد — عبدالله بن ذكوان — تقدم حديثه عنه (ح ٩٤٢) أه

ومعنى هذا أن هذه الترجمة تقدمت رقم ٨٨ فى ترتيب الرواة عن أنس ، وأبو الزناد اسمه عبدالله بن ذكوان فراجع فى ذلك فإنه تقدم حديثه عن أنس هناك ، ثم إن المحقق وضع (ح ٩٤٢) للدلالة على أنه تقدم عند حديث رقم (٩٤٢) (٢) .

وبالجملة ففى الكتاب فوائد دقيقة يدركها من استعمله ، فيعرف قيمته ، جزى الله مؤلفه خير الجزاء .

(١) ج ١ ص ٤٤٤ .

(٢) ج ١ ص ٢٥١ .

للكتاب وعليه :

والكتاب يمتاز بما يلي :

- ١ - هو فهرس دقيق لأحاديث الكتب الستة وما يجرى مجراها .
- ٢ - جمع أحاديث كل صحابي على حدة من الكتب الستة وما يجرى مجراها .
- ٣ - جمع أسانيد كل حديث في الكتب الستة وما يجرى مجراها ، وبمقارنة هذه الأسانيد يحصل الباحث على خير كثير .
- ٤ - نبه على نكات في الإسناد طيبة .
- ٥ - به يمكن جمع الأحاديث التي في إسنادها مجهول أو مبهم ، إذ أنه جعل ذلك في نهاية الرواة عن الصحابي ، وفي آخر الراويات من النساء .
- ٦ - به يمكن جمع المراسيل والمقطوعات في هذه الكتب ، بتتبع مافي نهاية أحاديث كل صحابي ومراجعة قسم المراسيل .
- ٧ - فيه كثير من الفوائد ذكرت بعضها فيما سبق تحت عنوان « فوائد أخرى للكتاب » .

ويؤخذ عليه :

- ١ - أن من لا يعرف الصحابي الذي روى الحديث لا يمكنه الوصول إلى حديثه .
- ٢ - أنه لا يذكر المتن كاملا في الكثير الغالب ، مما معه يضطر الباحث إلى مراجعة الكتب وعدم الاكتفاء بهذا الكتاب .
- ٣ - أحيانا يذكر طرف الحديث فلا يكون كافيا للدلالة على الحديث ، كقوله حديث العضباء (١) ، وهذا العيب لم يكن في زمن المؤلف لقوة مدرسة الحديث ، وإنما هو مما جد في العصور المتأخرة لقلة الدراية بالحديث .

(١) حديث رقم ٧٦٨ ج ١ ص ٢٠٦ .

٤ - استعمل بدل صيغ الأداء بين كل الرواة حرف « عن » فانهم
طريق التحمل لكل راو ، مما معه يحتاج لمراجعة الكتب الأصلية عند التدقيق
في مسألة من مسائل التحمل ، كرواية المدلس ، أو معارضة روايتين .

كتاب « النكت الظراف على الأطراف »

للحافظ ابن حجر

تابع كتاب تحفة الأشراف للمزى

شأن الكتاب المفيد أن ينتفع به العلماء ، ويستفيد هو أيضا من العلماء ،
فما فيه من علم ينتفع العلماء ، وأثناء استفادتهم به يستفيد هو ، فمن محقق
مدقق ، ومن مستدرك ومن شارح .. إلى آخره .

وهذا شأن تحفة الأشراف ، فلقد انتفع به العلماء الكبار ، من أمثال
الحافظ علاء الدين مغلطاي (ت ٧٦٢) والحافظ العراقي ، والحافظ ولي
الدين أبو زرعة العراقي ابن الحافظ العراقي ، والحافظ ابن حجر ، والحافظ ابن
فهد ، والحافظ السخاوي ، والحافظ السيوطي ، هؤلاء انتفعوا بالكتاب ،
واستفاد الكتاب من جهودهم فلهم عليه استدراقات وملحوظات شاركوا بها
الحافظ المزى في تحقيق الكتاب وتدقيقه .

بل إن الحافظ المزى لما أتم كتابه لم يخرج يده منه ، وإنما ظل يحقق فيه
ويعيد النظر ، فألف جزءا تتبع فيه كتاب النسائي رواية ابن الأحمر ، فجمع
ماسقط من التحفة من هذه الرواية ، وسمى هذا الجزء « لحق الأطراف » .

● وجاء الحافظ مغلطاي فجمع أوهام المزى في جزء ، وعليه فيه
تعقبات .

● وجاء الحافظ العراقي ف قيد على هامش نسخته بعض الملحوظات على المزى .

● وجاء الحافظ ولي الدين أبو زرعة العراقي فاستفاد بجزء مغلطاي وبخاوش
والده مع ماظهر له ، فاجتمع له جزء لطيف تعقب فيه مغلطاي في كثير ، وحقق
عددا من مسائل التحفة .

● وجاء الحافظ ابن حجر فاطلع على مجهودات سابقيه وانتفع بها ، وكان قد انتفع بالتحفة أثناء شرحه صحيح البخارى ، وبدت له هنات فيها فدونها على هامش نسخته أو فى طرر عنده ، وجاء له وقت قام بجمع تهميشاته مع ماكتبه سابقوه ، وأخرج منها مؤلفا لم يشغل نفسه فيه بالرد على مفلطاي ، وإنما اهتم بتصويب ما فى التحفة .

والمطلع على كتابه يجد أن جهده فى « فتح البارى بشرح صحيح البخارى » ظاهر فى مناقشاته هذه ، فلقد جلى كثيرا من الدقائق ، وأزاح اللثام عن كثير من الفوائد . وكان جهده فى هذا الكتاب مركزا فى عدة أشياء أهمها :

١ — إضافة روايات سقطت من المزي^(١) وهذه ليست كثيرة ، ومعظمها من كتاب النسائى رواية ابن الأحرر ، ومن الأحاديث والآثار المعلقة عند البخارى .

٢ — تصويب أوهام وقع فيها المزي كعزو حديث خطأ^(٢) ، أو عدم العزو إلى كتاب هو فيه^(٣) .

٣ — التنبيه على تجوز عند المزي فى لفظ الحديث ، فلربما ذكر المزي لفظ الرواية بشئ من المخالفة فيتعقبه الحافظ ابن حجر ببيان الصواب^(٤) .

فإذا وجدت حديثك فى التحفة فاقرأ كلام المزي ، ثم انظر أسفل الصفحة فاقرأ ماكتبه الحافظ ابن حجر تفز بمجهود الإمامين .

طبعة الكتاين :

والكتابان طبعا والحمد لله ، طبعتهما الدار القيمة بهيوندى بمباى الهند ، وحققهما الشيخ عبد الصمد شرف الدين ، ولقد أتعب نفسه وبذل جهده فى

(١) راجع حديث رقم ١١٦٤ فى التحفة وفى النكت .

(٢) راجع رقم ٦٧١ و ٦٨٢ .

(٣) راجع رقم ٦٦٣ و ١١٤٢ .

(٤) راجع رقم ٦٦٦ و ١٠٤١ .

تحقيق الكتّابين ، نسأل الله أن يجزيه خير الجزاء ، إلا أنى كنت أتمنى له أن يلتزم
بمنهج المحققين ، من حيث المحافظة على النص كما وضعه المؤلف ، ويضيف في
الهامش ما شاء ، أما هو — الشيخ عبد الصمد — فاستساغ لنفسه أن يضيف
في الصلب مادام قد ميز !! نسأل الله أن يتقبل عملنا وعمله .

* * *

كتاب « ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث »

مؤلفه :

ألفه الشيخ الإمام العلامة عبد الغنى بن اسماعيل بن عبد الغنى بن اسماعيل النابلسي الحنفى الدمشقى .

ولد بدمشق خامس ذى الحجة سنة خمسين وألف ، وطلب العلم مبكراً ، وتلمذ على كبار شيوخ عصره ، وارتحل في سبيل ذلك ، وجلس للدرس والتصنيف وهو في العشرين من عمره ، وله نظم كثير .

وصنف التصانيف النافعة الكثيرة التى تزيد على المائتين منها : « إزالة الخفا عن حلية المصطفى » و « رحلة طرابلس » و « الذهب الإبريز في الرحلة إلى بعلبك وبقاع العزيز » و « الحقيقة والحجاز في الرحلة إلى بلاد الشام ومصر والحجاز » و « الحضرة الأنسية في الرحلة القدسية » و « كنز الحق المبين في أحاديث سيد المرسلين » و « نهاية السؤل في حلية الرسول » و « ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث » وهو الذى نتحدث عنه هنا ولقد ألفه في أربعة أشهر قمرية ، وذلك سنة (١١٠٢) .

توفى رحمه الله تعالى بدمشق سنة (١١٤٣) عن نحو التسعين .

الكتاب :

أراد المؤلف — كسابقه — أن يضع فهرساً لأحاديث الكتب الستة ، يعين الباحث على الوصول إلى الحديث الذى يريده من هذه الكتب ، مع الإيجاز والاختصار . فألف كتابه هذا على الأطراف ، جمع فيه أطراف الكتب الستة ، ولما رأى أن المشاركة يعدون سادس الكتب الستة سنن ابن ماجه ، والمغاربة يعدون سادس الكتب الستة موطأ مالك ، فإنه جعل كتابه جامعاً لأطراف أحاديث الكتب الستة وموطأ مالك أى أخذ السادس عند المشاركة

وهو سنن ابن ماجه ، والسادس عند المغاربة وهو موطأ مالك ، ليكون كتابه جامعاً لأطراف الكتب الستة على رأى الفريقين .

وعلى هذا فالكتاب فهرس على الأطراف للكتب الآتية :

١ — صحيح البخارى ، ٢ — صحيح مسلم ، ٣ — صحيح الترمذى ، ٤ — سنن أبى داود ، ٥ — سنن النسائى ، ٦ — سنن ابن ماجه ، ٧ — موطأ مالك .

ومعنى أن الكتاب فهرس على الأطراف أن المؤلف — رحمه الله تعالى — لم يذكر نص الحديث كاملاً وإنما يذكر طرف الحديث الدال على بقيته وقد يذكر جملة من الحديث ثم يسوق المعنى بلفظ من عنده وقد يذكر عنوان الحديث فقط . انظر مثلاً رقم ٤٦٩ تجده « حديث الأعرابى الذى بال فى المسجد » فهو لم يذكر أى لفظ من ألفاظ روايات الحديث وإنما ذكر مايدل عليه . وانظر أيضاً رقم ٢٥٠ تجده يقول « حديث المعراج بطوله » دون ذكر لرواية الحديث .

ولذا يقول فى المقدمة :

« وقد اعتبرت المعنى أو بعضه دون اللفظ فى جميع الروايات ، بحيث تذكر الرواية من الحديث ويشار برموز الحروف إلى ماوافقها فى المعنى دون الكلمات ، فعلى الطالب أن يعتبر فى مطلوبه المعانى ، وهذا أمر واضح عند من يتداول كتب الأطراف ولها يعانى » .

أرأيت كيف أن الرجل لا يذكر لفظ الحديث وإنما يذكر مايدل عليه ؟ أرجو أن تلاحظ ذلك .

وضعه :

وإذا كان يذكر أطراف الأحاديث بمعنى أنه يذكر عنوان الحديث أو مايدل عليه ، فإنه راعى فى وضع هذه الأحاديث أساس التخرىج وذلك بأن جعلها على حسب الصحابى ، فهو يذكر أطراف أحاديث كل صحابى تحت ترجمة الصحابى ، فيذكر مثلاً ترجمة (زيد بن ثابت بن الضحاك) ويسرد

تحتها كل ماروى عن زيد هذا من أحاديث في الكتب السبعة. ويذكر مثلاً ترجمة (عبدالله بن عباس) ويسرد تحتها كل ماروى عنه من أحاديث في الكتب السبعة .

وطريقته :

أن يذكر طرف الحديث ثم يذكر من أخرجه من هؤلاء الأئمة السبعة (أصحاب الكتب السبعة) ويذكر شيخ كل إمام فيهم فقط ، دون ذكر بقية السند ، فمثلاً حديث ٣٠٧٦ « تسمعون ويسمع منكم ويسمع من يسمع منكم » ذكره تحت ترجمة عبدالله بن عباس ثم يعزوه إلى أبى داود فى العلم عن زهير بن حرب وعثمان بن أبى شيبه أى أن شيخ أبى داود فى هذا الحديث زهير ابن حرب ، وعثمان بن أبى شيبه . لكنه لم يعول على ذكر بقية الإسناد من زهير ابن حرب وعثمان بن أبى شيبه إلى ابن عباس ، ويرجع السر فى عدم ذكره بقية الإسناد إلى حرصه على الاختصار .

وبين أن الإمام من هؤلاء أخرجه فى أى كتاب من كتابه مثال ذلك الحديث السابق « تسمعون ويسمع منكم .. إلخ » فإنك تلاحظ أنه عزاه لأبى داود فى سننه وقال : فى العلم . أى أن الحديث فى كتاب العلم من سنن أبى داود وكذلك حديث رقم ١٤٣٩ « لا يبيع حاضر لباد » عزاه لمسلم فى البيوع ، عن يحيى بن يحيى ولأبى داود فيه — أى فى كتاب البيوع أيضاً — عن النفيلي . وللترمذى فيه ، عن نصر بن على ، وأحمد بن منيع . والنسائى فيه ، عن إبراهيم بن الحسن . ولابن ماجه فى التجارات عن هاشم بن عمار .

وإذا كنت قد قلت لك إنه يذكر :

- ١ — طرف الحديث .
- ٢ — من أخرجه من الأئمة .
- ٣ — شيخ من أخرجه من الأئمة .
- ٤ — الكتاب الذى فيه هذا الحديث .

فإنه يبقى أن أقول لك كلمتين :

الكلمة الأولى : أنه لم يذكر اسم أصحاب الكتب صراحة ، فلم يقل

أخرجه أبو داود ، ولا أخرجه مسلم ، وإنما استعمل رموزا لذلك وهذه رموزه :

١ — صحيح البخارى	رمزه	(خ)
٢ — صحيح مسلم	رمزه	(م)
٣ — سنن أبى داود	رمزه	(د)
٤ — سنن الترمذى	رمزه	(ت)
٥ — سنن النسائى	رمزه	(س)
٦ — سنن ابن ماجه	رمزه	(هـ)
٧ — موطأ مالك	رمزه	(ط)

الكلمة الثانية : أنه بعد أن وضع تحت ترجمة كل صحابى ما له من أحاديث فى الكتب السبعة رتب الصحابة على سبعة أبواب هى :

الباب الأول : أسماء الصحابة مرتبة على حسب حروف الهجاء .

الباب الثانى : ذكر فيه من اشتهر من الصحابة بكنيته ، مرتبا للكنى على حروف الهجاء أيضا ، بعد حذف (أبو) التى هى صدر الكنية .

الباب الثالث : ذكر فيه المبهمين من أسماء الرجال من الصحابة ، مرتبة على ترتيب أسماء الرواة عنهم ، بيان ذلك أن بعض الرواة عن الصحابة أهمل ذكر اسم الصحابى ، مكتفيا بقوله : عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ . أو عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ (ومعلوم فى علم الدراية أن هذا لا يؤثر فى صحة الحديث ، إذ الجهل باسم الصحابى لا يضر ، فهم عدول بتعديل الله تعالى ورسوله ﷺ لهم) فجاء مؤلف الكتاب فجمع هذه الأحاديث التى لم يذكر فيها اسم الصحابى ورتبها بحسب اسم الراوى عن الصحابى (راجع ج ٤ ص ١٥٧ الباب الثالث) بمعنى أن مارواه أسعد بن سهل عن مبهم من الصحابة يذكره تحت اسم (أسعد بن سهل) ومارواه اسماعيل بن ابراهيم عن مبهم من الصحابة يذكره تحت اسم (اسماعيل بن ابراهيم) . وهؤلاء الرواة عن المبهم من الصحابة رتبهم على حسب حروف الهجاء فى أسمائهم ، وكذا فى كناهم . فما كان منهم مذكورا بكنيته ذكره بكنيته مرتبا للكنى على حروف

المعجم بعد حذف (أبو) وكذا في نسبتهم إلى آبائهم أو أجدادهم كابن أبزي ، وابن الأسقع .

وفي هذا الباب ذكر ماروته النساء عن انبهم من الرجال من الصحابة ، إذ أن الباب لذكر الأحاديث التي أبهم فيها الصحابي — أى لم يذكر اسمه — سواء كان الذى أبهم الاسم رجل أو امرأة . فمن ثم ذكر ماأبهمته النساء عن الرجال من الصحابة .

وفيه أيضا ذكر مارواه مبهم عن مبهم ، كحديث ثوير بن أبى فاختة عن رجل من أهل قباء عن أبيه « أمرنا النبي ﷺ أن نشهد الجمعة من قباء » فهذا رواه ثوير عن مبهم عن مبهم . وقد رتب هذا الفصل باعتبار اسم الراوى الذى أبهم وهو هنا ثوير ، فرتب باعتبار اسمه ، ومن على شاكلته . راجع ص ١٧٥ ج ٤ وأحاديث هذا الفصل قليلة لاتصل العشرين .

الباب الرابع : أسماء النساء الراويات عن رسول الله ﷺ مرتبة على حسب حروف المعجم .

الباب الخامس : ذكر فيه من اشتهرت بكنيتها من النساء ، مرتبا على حروف المعجم بعد حذف (أم) صدر الكنية .

الباب السادس : ذكر فيه المنبهم من أسماء النساء الراويات عن رسول الله ﷺ مرتبة على ترتيب أسماء الرجال الرواة عنهن ، ثم النساء الراويات عنهن . وذكر في هذا الباب مارواه مبهم عن مبهم من النساء ، مرتبا على حسب حروف المعجم فى اسم من أبهم المبهم الأول .

وبالجملة فالباب الرابع والخامس والسادس صورة للباب الأول والثانى والثالث غير أن الأبواب الثلاثة الأولى للرجال والثلاثة الأخيرة للنساء .

الباب السابع : ذكر فيه الأحاديث المرسلة على حسب مرسلها ، مرتبا أسماءهم على حروف المعجم ، وكذا كناهم . ثم ذكر المبهمين من المرسلين للحديث . ثم ذكر النساء من المرسلات للحديث .

كل ذلك مرتب على حروف المعجم .

طريقة التخریج بالكتاب :

ولعله بعد أن ذكرت لك هذه المعلومات عن الكتاب تستطيع أن تخرج منه ، ولكننى سوف أزيد الأمر وضوحاً بالإجابة على هذا السؤال .
كيف تخرج حديثاً بكتاب « ذخائر المواريث » ؟ .

والجواب : عليك أن تعرف الراوى الأعلى للحديث ثم تنظر أهو صحابى ؟ أم تابعى ؟ أم مبهم ؟ فإن كان صحابياً فاعرف اسمه أو كنيته وابحث عنه فى فهرس الكتاب — وقد سبق بيان ترتيب الصحابة فيه — فإذا عرفت أول ترجمته فابحث فى أحاديثه حديثاً حديثاً مراعيًا أنه سيذكر لك جملة بسيطة تؤدى معنى حديثك فقط ، لا أنه سيذكر لك النص . فإذا ما وجدت معنى حديثك أو جزءاً منه أو عنوانه متأكداً من ذلك فاعلم أن الرموز التى فى نهايته هى أسماء الكتب التى جاء الحديث فيها — تقدم بيان الرموز — وفيها أيضاً ذكر الكتاب الذى فيه الحديث فلك هذه الرموز عازيا الحديث إليها .

وبالمثال يتضح المقال :

فمثلاً : لو أردنا تخریج حديث عبدالله بن عمر عن النبى ﷺ قال :
« لاحسد إلا فى اثنتين : رجل آتاه الله القرآن فهو يتلوه آناء الليل وآناء النهار ورجل آتاه الله مالا فهو ينفقه آناء الليل وآناء النهار » .

لو أردنا تخریج هذا الحديث فإننا نبحث عن ترجمة عبدالله بن عمر يعنى عن مكان ذكر حديثه فى « ذخائر المواريث » فنجده فى الجزء الثانى ص ٧٦ فنبحث فى أحاديثه عن هذا الحديث فنجده ص ١٠٤ ونجده هكذا :

٣٨٦٤ — (حديث) : « لاحسد إلا فى اثنتين رجل آتاه الله مالا »
(خ) فى التوحيد عن على بن عبدالله ، وفى فضائل القرآن عن أبى إيمان (م)
فى الصلاة عن أبى بكر بن أبى شيبة ، وعمرو الناقد ، وزهير بن حرب ، وعن
حرمة بن يحيى . (د) فى البر عن ابن أبى عمر . (ت) فى فضائل القرآن عن
قتيبة .

فإذا ما وجدته هكذا فقل « أخرجته البخارى فى صحيحه فى كتاب التوحيد ، وفى كتاب فضائل القرآن .

وأخرجه مسلم فى الصلاة .

وأخرجه أبو داود فى البر .

وأخرجه الترمذى فى فضائل القرآن .

كذا فى ذخائر المواريث ج ٢ ص ١٠٤ حديث رقم ٣٨٦٤ .

ولا داعى لذكر شيخ البخارى « على بن عبد الله » وشيخه الثانى « أبو اليمان » ، وكذا لا داعى لشيخ مسلم ولا شيخ أى راو آخر من أصحاب الكتب السبعة .

وهذا تخرج اجمالى . أما التخرج التفصيلى فكما قلت لك سابقا عليك أن ترجع إلى هذه الكتب ، وتبحث عن حديثك ثم تقول أخرجته فلان فى كتاب كذا ، باب كذا ، جزء كذا ، صفحة كذا ، طبعة كذا .

فمثلا الحديث الذى معنا ترجع إلى صحيح البخارى كتاب التوحيد فتجده فيه فتقول .

« أخرجته البخارى فى كتاب التوحيد باب قول النبى ﷺ « رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار » ج ١٣ ص ٥٠٢ طبعة السلفية .

وفى كتاب فضائل القرآن باب اغتباط صاحب القرآن ج ٩ ص ٧٣ طبع السلفية .

وهكذا تخرجه أيضا من مسلم وأبى داود والترمذى .

هذا إذا كان الذى أضاف الحديث إلى النبى ﷺ صحابيا — أو صحابية — مذكورا اسمه . أما إذا كان حديثك رفعه تابعى أى أنه حديث مرسل فارجع إلى الباب السابع « المراسيل من الحديث » ج ٤ ص ٣١٢ واعرف اسم الراوى الذى أرسل الحديث ، وابحث عنه تجد حديثك . أو كان الصحابى فيه مبهما أى قال الراوى عنه عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ فارجع إلى الباب الثالث « المبهمين من أسماء الرجال من الصحابة » ج ٤

ص ١٥٧ أو كانت الصحابية فيه مبهمة فارجع إلى الباب السادس « المنهم من أسماء النساء الصحابيات » ج ٤ ص ٣٠٨ ومعرفتك بالكتب — التى تقدمت — تفيدك فى التخرج وهى أساسه .

وقد تتساءل ماذا إذا وجدت جزءا من حديثى ولكن لم أتأكد أهو حديثى أم لا ؟ فأجيبك : رجوعك إلى الكتب يبين ذلك .

للكتاب وعليه :

وهذا الكتاب يمتاز بما يأتى :

- ١ — دقة الترتيب والتى تيسر وصول الباحث لمراده .
 - ٢ — معرفة تخريج الحديث عن الصحابى الذى نريد تخريج الحديث عنه .
 - ٣ — معرفة مالكل صحابى من أحاديث فى الكتب السبعة .
 - ٤ — معرفة مراسيل الكتب السبعة .
 - ٥ — معرفة الأحاديث التى فى إسنادها مبهم ، كى تؤخذ فى الاعتبار لتدرس لبيان من أخرجها متصلة ، خاصة إذا كان الإبهام فى غير الصحابى .
- ويؤخذ عليه مايلى :**

- ١ — أن الاستفادة به متوقفة على معرفة الباحث راوى الحديث الأعلى من صحابى أو تابعى ، وهذا شئ قد لا يكون ميسراً .
- ٢ — أنه إذا أراد الإنسان حديثا عن راو من المكثرين كأبى هريرة الذى استغرق حديثه (١٥٨) صفحة أو عبدالله بن عباس الذى استغرق حديثه (٨٦) صفحة فإن عليه أن يبحث فى هذه الصفحات الكثيرة نوعا ما . والسر فى هذا أن أحاديث الكتاب لم ترتب .

ولقد فكرت لم لم يرتبها المؤلف ، وهو صاحب الترتيب البديع فى ذكر أسماء الراوى الأعلى ؟ .

فوجدت أنه ربما وجد حرجا فى ترتيبها — أى الأحاديث — وذلك لما يأتى :

أولاً : أنه ماتحرى لفظ الرواية فكيف يرتب ؟ ولو تحرى لطلال لفظ:

الكتاب ، ومع ذلك فالأحاديث الفعلية لا يمكن ترتيبها على الحروف .

ثانياً : أنه لو أراد تحرى الرواية فرواية أى كتاب يثبتها ؟ . وعلى ذلك فلا يرتب على الحرف الأول فما بعده من الحديث .

ثالثاً : لو رتبته على الموضوعات فقد يظن ظان أن حديثه فى باب كذا فإذا لم يجده فيه ظن أنه ليس فى الكتب السبعة ، فكان عدم الترتيب أولى .

ومن باب الإنصاف أيضاً نقول : هذا الذى يؤخذ على الكتاب لا يقلل من قيمته ، واعتماد الباحثين عليه ، وهو — أى الذى يؤخذ عليه — ينزاح بتروى الباحث ، خاصة وصفحات الكتاب محدودة .

كما نقول : إن الكتاب فى جملة مفيد فى موضوعه نافع ، قال عنه الشيخ أحمد شاكر — فى مقدمة مفتاح كنوز السنة — وهو أكثر كتب الأطراف فائدة مع الاختصار التام .

هذا : والكتاب طبعته لجنة النشر والتأليف الأزهرية بمطبعتها سنة ١٣٥٢ هـ ١٩٣٤ م وتقع هذه الطبعة فى أربعة أجزاء يمكن تجليدها فى مجلد واحد . وأحاديثها مرقمة وتبلغ (١٢٣٠٢) حديث .

والله ولى التوفيق والهدى ،

* * *

ثانياً : كتب المسانيد

ومن الكتب المرتبة على الراوى الأعلى كتب المسانيد .

تعريفها :

وكتب المسانيد هى التى موضوعها جعل أحاديث كل صحابى على حدة .

ولقد جرى على ذلك جمع من العلماء ، يذكرون الصحابى وتحت ما رواه من أحاديث عن رسول الله ﷺ ، وما قاله من رأيه أو تفسيره . وإنما كتبوا الأحاديث مرتبة على الصحابة أو التابعين لأنهم كانوا يكتبون للناس ليحفظوا ، فكانوا يجعلون وحدة الحفظ مرويات الصحابى ، فكانت مرويات الصحابى بمثابة السورة من القرآن ، وحدة مستقلة ينشط طالب العلم إذا انتهى من واحدة وبدأ فى أخرى .

خصائص المسانيد :

وللمسانيد خصائص أوجزها فيما يلى :

١ — مرتبة على الراوى الأعلى — الصحابى أو التابعى إذا كان الحديث مرسلًا .

٢ — الصحابة فيها مرتبون على نحو ما ، فمن الأئمة من رتب الصحابة على حروف الهجاء ، ومنهم من رتبهم على حسب السابقة فى الإسلام ، ومنهم من رتبهم على الشرافة النسبية ، ومنهم من رتبهم على القبائل .

٣ — الأحاديث تحت الصحابى غير مرتبة ، فلم يرتبها على أى نهج ، وإنما سردت سردا ، والسر فى هذا ماتقدم من أنهم كانوا يكتبون للحفظ فقط .

٤ — الأحاديث في هذه المسانيد غير متحدة الدرجة ، فلم يشترط المؤلفون فيها اتحاد الدرجة من صحة أو حسن أو ضعف ، وإنما جمعوا بين الصحيح والحسن والضعيف .

٥ — لم يقصد فيها استيعاب الرواة ، وإنما بعضها اشتمل على عدد كبير من الصحابة ، وبعضها اشتمل على أصحاب صفة واحدة ، كمسند المقلين ، أو مسند العشرة المبشرين ، وبعضها اشتمل على مسند صحابي واحد كمسند أبي بكر الصديق .

المؤلفات في المسانيد :

والمسانيد كثيرة جدا . فلقد كانت منهج العلماء على رأس المائتين فألف كثيرون عليها . ومن أشهرها مسند الإمام أحمد بن حنبل — رضى الله عنه — وهو الذى يراد عند إطلاق كلمة مسند ، أما فى غيره فتقال مقيدة ، وسوف أفرد الحديث عنه إن شاء الله تعالى . ومنها أيضا مسند الحميدى — شيخ البخارى — وهو مطبوع شائع ، ومنها مسند أبى داود الطيالسى وهو أيضا مطبوع ومسند البخارى الكبير ، والمسند الكبير على الرجال لمسلم بن الحجاج ، ومسند نعيم بن حماد المروزى ، ومسند أبى اسحاق ابراهيم بن نصر المطوعى ، ومسند أسد بن موسى ، ومسند أبى محمد عبيد الله بن موسى بن أبى المختار باذام العيسى ، ومسند يحيى بن عبد الحميد الحماني ، ومسند مسدد بن سرهد ، ومسند أبى خيثمة زهير بن حرب ، وغير ذلك كثير (١) .

فوائد المسانيد :

وللمسانيد فوائد جمّة فهي :

١ — جامعة لكثير من الأحاديث ، مشتملة على كثير من الروايات ، محتوية على العديد من الطرق .

٢ — طريق سهل لمن أراد الحفظ ، فالصحاحى فى الروايات عمدة ، فجمع أحاديثه مما يسهل حفظ السنة .

(١) راجع الرسالة المستطرفة ص ٤٦ — ٥٧ .

٣ - سبيل للوصول إلى الحديث المراد ، فيمكن التخرج بها بسهولة جدا ، نعم هي تحتاج لنوع من التأني عندما يكون الحديث من مسند صحابي من المكثرين ، والصبر من شيم طلاب العلم .

وكما وعدت فسأحدثك عن أحد هذه المسانيد تفصيلا وهو مسند الإمام أحمد بن حنبل .

مسند الإمام أحمد بن حنبل

المؤلف :

الإمام أحمد بن حنبل أشهر من أن يعرف به ، فهو صاحب المذهب الفقهي المشهور ، وآثاره العلمية جعلت ذكره شائعا على الألسنة ، وتفانيه في الحق جعله نبراسا للدعاة .

عرف به الذهبي فقال : هو الإمام حقا ، وشيخ الإسلام صدقا ، أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل ، وساق نسبه إلى وائل الذهلي الشيباني المروزي ثم البغدادي (١) .

ولد الإمام أحمد - رضي الله عنه - سنة أربع وستين ومائة ، ونشأ يتيما ، وطلب العلم في مستهل حياته ، تحدث عن نفسه فقال : طلبت الحديث سنة تسع وسبعين ، فسمعت بموت حماد بن زيد وأنا في مجلس هشيم .

وسمع من كبار معاصريه ، فأخذ عن إبراهيم بن سعد ، وهشيم بن بشير ، وسفيان بن عيينة ، ويحيى القطان ، وعبد الرحمن بن مهدي ، ومحمد بن إدريس الشافعي . وعبد الرزاق الصنعاني وغيرهم كثير .

وروى عنه كثيرون منهم بعض شيوخه كالشافعي ، وابن مهدي ، وعبد الرزاق ، وروى عنه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وروى أبو داود ، والنسائي ، والترمذي ، وابن ماجه عنه بواسطة رجل ، وروى عنه أيضا علي ابن المديني ، ويحيى بن معين ، ودُحَيْم ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم الرازيان ،

(١) سير أعلام النبلاء ١١ / ١٧٧ ، ١٧٨ .

وأبو زرعة الدمشقي ، وبقي بن مخلد ، وعبدالله بن محمد البغوي ، وأمه كثيرون .

ولقد أخذ الإمام أحمد العلم بعقل وورع ، فتقدم فيه جدا ، قال عبدالله ابنه : قال لي أبو زرعة : أبوك يحفظ ألف ألف حديث فقل له : وما يدريك ؟ قال : ذاكرته فأخذت عليه الأبواب .

وعن أبي زرعة قال : حُرزت كتب أحمد يوم مات فبلغت اثني عشر حملا وعدلا ، ما كان على ظهر كتاب منها حديث فلان ، ولا في بطنه حدثا فلان كل ذلك كان يحفظه .

وقال إبراهيم الحري : رأيت أبا عبدالله كأن الله جمع له علم الأولين والآخرين .

وقال الشافعي : خرجت من بغداد فما خلفت بها رجلا أفضل ولا أعلم ولا أفقه من أحمد بن حنبل .

وقال علي بن المديني : إن الله أيد هذا الدين بأبي بكر الصديق يوم الردة ، وبأحمد بن حنبل يوم المحنة .

توفي — رضوان الله تعالى عليه — في يوم الجمعة ثاني عشر ربيع الأول سنة إحدى وأربعين ومائتين ، وله سبع وسبعون سنة (١) .

الكتاب :

ألف الإمام أحمد مسنده هذا تيسيرا لحفظ السنة ، فجعل أحاديث كل

(١) راجع في ترجمته • المصعد الأحمد لابن الجزري ، وهو في مقدمة المسند طبعة الشيخ أحمد شاكر وترجمة الامام أحمد فيه ص ٣٥ .

• ومقدمة شرح ثلاثيات المسند للسفاري ج ١ ص ٦ .

• وهي في تاريخ الإسلام . وقد نقلها الشيخ شاكر في مقدمة طبعته ج ١ ص ٥٨ .

• وسير أعلام النبلاء ١١ / ١٧٧ .

• والجرح والتعديل ١ / ٢٩٢ .

• وتذكرة الحفاظ ٢ / ٤٣١ .

• والأعلام ١ / ٢٠٣ ، وفي هامش السير ، والأعلام كثير من المراجع .

صحاحى وحدة مستقلة ، وجمع فيه كثرة كثيرة من الأحاديث ، قيل إنها تبلغ ثلاثين ألف حديث ، وقيل بل هى أربعون ألف حديث (١) ، وهذا بالمكرر وبالأثار المروية عن الصحابة .

ولم يك المسند كل ما يحفظ الإمام أحمد ، وإنما انتقاه مما يحفظ ، فلئن كانت أحاديث المسند ثلاثين ألف حديث أو أربعين ألفا فإن محفوظات أحمد كانت تبلغ ألف ألف حديث — كما تقدم — .

ولقد صرح بأنه انتقى المسند من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألف حديث (٢) .

ورام الإمام أحمد — رضى الله عنه — بهذا المسند جمع أصول السنة بحيث يكون مشتملا على كل السنة ، فلا تكون عقيدة ولا أمر ولا نهى ولا أدب ولا شيء يتعلق بالدين إلا وهو مشتمل عليه .

ولذا قال : عملت هذا الكتاب إماما ، إذا اختلف الناس فى سنة عن رسول الله ﷺ رُجع إليه (٣) .

وقال : هذا كتاب جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألفا ، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه ، فإن وجدتموه وإلا فليس بحجة (٤) .

وظل الإمام — رضى الله عنه — يراجع المسند سنوات ، وكانت مراجعته منصبه على قضية التصحيح والتضعيف ، ومن هنا جاء المسند على درجة طيبة فى التصحيح ، ليس من الكتب التى مهمتها الجمع وكفى ، وإنما من الكتب التى تهتم بدرجة الحديث ، وإن كانت تعتمد على ما هو فى دائرة القبول عموما . ومن هنا اشتمل الكتاب على كثرة كثيرة من الأحاديث .

(١) راجع خصائص المسند ص ٢٣ والمصعد الأحمد ص ٣٢ ، ٣٣ والمصدران فى مقدمة طبعة الشيخ شاکر ، ورقم الجزء والصفحة منها .

(٢) راجع خصائص المسند ص ٢١ ، والمصعد الأحمد ص ٣١ .

(٣) المصعد الأحمد ص ٣٠ .

(٤) المصعد الأحمد ص ٣١ .

ومما يدل على أنه ظل يعالج قضية التصحيح والتضعيف إلى أن وافته منيته حديث « يهلك أمتى هذا الحى من قريش : قالوا : فما تأمرنا يا رسول الله ؟ قال : لو أن الناس اعتزلوهم » فإنه ذكره في المسند (١) وقال عبدالله ابن الإمام أحمد بعده : وقال أبى في مرضه الذى مات فيه : اضرب على هذا الحديث ، فإنه خلاف الأحاديث عن النبی ﷺ ، يعنى قوله « اسمعوا وأطيعوا واصبروا » .

وهذا المجهود من الامام أحمد فى التصحيح والتضعيف ظهر أثره فى منزلة المسند ، فيقول الحافظ أبو موسى المدينى : لم يخرج أحمد فى مسنده إلا عن ثبت عنده صدقه وديانته ، دون من طعن فى أمانته (٢) . وقال أيضا : وهذا الكتاب أصل كبير ومرجع وثيق لأصحاب الحديث ، انتقى من حديث كثير ومسموعات وافرة ، فجعله إماما ومعتمدا ، وعند التنازع ملجأ ومستندا (٣) .

وجمع الشيخ أبو زهو — رحمه الله تعالى — أقوال العلماء فى المسند ، وأن لهم ثلاثة أقوال ، قول بأن كل ما فيه حجة . وقول بأنه يحتوى على الصحيح والضعيف ، وقول بأنه يحتوى على الصحيح والضعيف والموضوع ، ثم وفق بين هذه الأقوال بأن ما كان فى المسند من جمع الإمام أحمد فليس فيه حديث موضوع ، وما كان من زيادات عبدالله ابنه ، أو زيادات القطيعى فهذا هو الذى فيه الموضوع (٤) .

ولشيخ الإسلام أبى العباس ابن تيمية كلام فى هذا دقيق فأنقله بنصه ، قال — رحمه الله — وقد تنازع الناس هل فى مسند أحمد حديث موضوع ؟ فقالت طائفة من حفاظ الحديث كأبى العلاء الهمدانى ونحوه : ليس فيه موضوع ، وقال بعض العلماء كأبى الفرج ابن الجوزى : فيه موضوع . قال أبو العباس ابن تيمية — رحمه الله تعالى — ولا خلاف بين القولين عند التحقيق ، فإن لفظ الموضوع قد يراد به المختلق المصنوع الذى يتعمد صاحبه الكذب وهذا مما لا يعلم أن فى المسند منه شيئا ، بل شرط المسند أقوى من

(١) ج ٢ ص ٣٠١ .

(٢) المصعد ص ٣٤ .

(٣) المصعد ص ٣٢ .

(٤) الحديث والمحدثون ص ٣٧٢ — ٣٧٥ .

شرط أبى داود فى سننه ، وقد روى أبى داود فى سننه عن رجال أعرض عنهم فى المسند . قال : ولهذا كان الإمام أحمد فى المسند لا يروى عن من يعرف أنه يكذب ، مثل محمد بن سعيد المصلوب ونحوه ، ولكن يروى عن من يُضَعَّف لسوء حفظه ، فإن هذا يكتب حديثه ، ويعتضد به ويعتبر به ، قال : ويراد بالموضوع ما يعلم انتفاء خبره ، وإن كان صاحبه لم يتعمد الكذب ، بل أخطأ فيه ، وهذا الضرب فى المسند منه ، بل وفى سنن أبى داود والنسائى ، وفى صحيح مسلم والبخارى أيضا ألفاظ فى بعض الأحاديث من هذا الباب ، لكن قد بين البخارى حالها فى نفس الصحيح (١) .

ترتيب المسند :

رتب الإمام أحمد مسنده على حسب مقتضيات عصره ، ففى عصره كان الغرض من الكتابة تيسير حفظ السنة فى الصدور ، فكان الحافظ يكتب ما يحفظ ليحفظه الآخرون ، ولا شك أنه عندما تكون الكتابة للحفظ فى الصدور فإن أفضل وجه أن تكون على حسب الصحاحى ، فيكتب تحت الصحاحى ما روى عنه من أحاديث وآثار ، دون أى ترتيب لهذه الأحاديث ، فحديث فى الأحكام بجانب حديث فى الرقاق ، بجانب ثالث فى التفسير .

أما الصحابة فلم يرتبهم على حروف المعجم ، وإنما جعل العشرة المبشرين بالجنة بما فيهم الخلفاء الأربعة أولا ، ثم ذكر أربعة من الصحابة لم يبين سبب إفرادهم (٢) ، ثم ذكر مسند أهل البيت ، ثم مسند مشاهير الصحابة ، ثم مسند المكين ، ثم الشاميين ، ثم الكوفيين ، ثم البصريين ، ثم الأنصار ، ثم مسند النساء ، وفى وسط مسند النساء ذكر مسند القبائل (٣) ، وشيئا من حديث أبى الدرداء (٤) ، وهذا مما معه لايسهل الوصول إلى الصحاحى أو الصحابية ، وإنما يحتاج إلى دليل يهذى إلى المطلوب ، وأكثر من هذا أنه ربما ذكر أحاديث

(١) المصنف الأحمدي ص ٣٤ ، ٣٥ .

(٢) وهم : عبد الرحمن بن أبى بكر ، وزيد بن خارجه ، والحارث بن خزيمة ، وسعد مولى أبى بكر وقد استوعب حديثهم فى الجزء الأول من ص ١٩٦ إلى ص ١٩٩ .

(٣) راجع ج ٦ ص ٣٨٣ إلى ص ٤٠٢ .

(٤) راجع ج ٦ ص ٤٤٠ — ٤٥٢ .

الصحاحى مفرقة فى أكثر من موضع (١) ، وأغرب من هذا أنه ربما ساق حديثاً أو أكثر لصحاحى فى مسند صحاحى آخر (٢) وبدهى أن الصحابة على هذا النحو لم يرتبوا ترتيباً يسهّل الوصول إلى المراد ، لكن لا يعترض على الإمام أحمد بذلك ، فإنه لم يعتمد على ترتيب المسند ، وإنما كان شغله الشاغل انتقاء أحاديثه كما بينت ذلك فى النقطة السابقة .

ومن هنا فإن الحافظ الذهبى — رحمه الله تعالى — فى ترجمة عبد الله ابن الإمام أحمد يقول : ولو أنه حرر ترتيب المسند وقربه وهذبه لأتق بأسنى المقاصد ، فلعل الله تبارك وتعالى أن يقيض لهذا الديوان السامى من يخدمه ويؤوب عليه ، ويتكلم على رجاله ، ويرتب هيئته ووضعه ، فإنه محتو على أكثر الحديث النبوى ، وقَلَّ أن يتتب حديث إلا وهو فيه (٣) .

وكان الشيخ الألبانى قد وضع فهرساً لأسماء الصحابة الذين هم فى المسند رتبهم على حروف المعجم ، وعندما قام المكتب الإسلامى ودار صادر ببيروت بتصوير المسند على طبعة المطبعة الميمنية بمصر استأذنوا الشيخ فى تصوير الفهرس الذى وضعه لنفسه فأذن لهم ، إلا أن هذا الفهرس سقط منه أسماء بعض انصحاب ممن هم رواية فى المسند (٤) ، ولقد نبه الناشر إلى ذلك ووعد بفهرس واف ، ورغم طول المدة (٥) لم يظهر هذا الفهرس .

كيفية التخرىج :

إذا أردت تخرىج حديث من مسند أحمد فلا بد أن تكون عارفاً بالصحاحى راويه ، أما إذا كنت لاتعرف الصحاحى فإنه لا يمكنك تخرىج الحديث بهذه الطريقة — طريقة التخرىج بالراوى الأعلى — لامن مسند أحمد ولا من غيره من الأسانيد .

(١) حديث صحاحى بعدد من تجدها فى ج ٣ ص ٤١٦ ، ج ٣ ص ٤١٧ غير متصلتين ، و ج ٣ ص ٤٣١ و ج ٤ ص ٣٨٤ .

(٢) حديث من نافع بن عتبة بن أبى وقاص ج ١ ص ١٧٨ فى مسند عمه سعد بن أبى وقاص ، وراجع تحقيق أحمد سائر ج ٣ ص ٧١ رقم ١٥٤٠ ، ١٥٤١ .

(٣) مصدق الأحمد ص ٣٩ .

(٤) فمثلاً أبو سبارة المتعنى له أحاديث فى المسند ج ٤ ص ٢٣٦ وليس له ذكر فى هذا الفهرس .

(٥) إذ الطبعة فى عام سنة ١٣٨٩ هـ — ١٩٦٩ م ونحن الآن فى عام ١٤٠٦ هـ — ١٩٨٦ م فمضى على وعده ستة عشر عاماً أو أكثر .

فإذا كنت تعرف الصحابي فابحث عن أحاديثه في المسند ، يساعدك في هذا الفهرس المطبوع في أول المسند ، أو الفهارس الموضوعية في آخر كل جزء ، فإذا وصلت إلى أحاديث الصحابي الذي معك فتتبع الأحاديث التي في مسنده فإنك تصل إلى حديثك الذي أردت تخريجه ، نعم قد يستغرق البحث بعض الوقت إذا كان الصحابي من المكثرين كأبي هريرة وابن عباس وعائشة — رضى الله عنهم — إلا أن الباحث يجب عليه أن يتخلق بالصبر ، فإنه فضيلة أساسية في طلب العلم .

فإذا وصلت إلى حديثك فقل : أخرجه أحمد في مسنده في جزء كذا ، في صفحة كذا . وإذا كان للإمام أحمد كلام على الحديث أو أحد رواته فانقله ، فإنه مما يعرض عليه بالواجب .

وهذا مثال أوضح به كيفية التخريج بالمسند .

مثال توضيحي :

إذا أردت تخريج حديث أنس « أمر بلال أن يشفع الآذان ويوتر الإقامة » فإنك تنظر في الفهرس الموضوع للصحابة في أول المسند فتجد أن مسند أنس في الجزء الثالث الصحيفة الثامنة والتسعين ، فتفتح هذا الجزء على تلك الصحيفة فإنك تجد مسند أنس ، فتمر على أحاديثه فتجد هذا الحديث مذكورا في ص ١٠٣ ، فتقول : أخرجه أحمد في مسنده ج ٣ ص ١٠٣ ، وبهذا تكون قد خرجت حديثك من مسند أحمد .

هذا ويمكن التخريج من المسند بواسطة الطريقة السابقة ، أعنى طريقة الألفاظ ، وذلك بواسطة المعجم المفهرس ، وكذلك بالطريقة اللاحقة ، أعنى طريقة الموضوعات وذلك بواسطة « مفتاح كنوز السنة » .

كما أنه قد قام الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا الساعاتي بترتيب مسند الإمام أحمد على الموضوعات في كتابه الموسوم بـ « الفتح الرباني بترتيب مسند أحمد ابن حنبل الشيباني » . فجاء عملا طيبا ، وزاد الأمر حسنا بأن خرج أحاديثه وشرح غريبه وذلك في كتابه « بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني » والذي

أتمه شيخنا ووالدنا فضيلة الشيخ محمد عبد الوهاب البحيرى^(١) ، وقد طبع الكتابان معا في أربعة وعشرين جزءا ، فيمكن التخرج من عمله على الطريقة اللاحقة (طريقة الموضوعات) .

وكذلك قام الشيخ أحمد محمد شاكر بتحقيق قدر من المسند ، تكلم فيه على الأحاديث من حيث الصحة والضعف ، ووضع فهرس للأحاديث ، وكان يزعم وضع فهرس كاملة له إلا أن المنية أعجلته ، والقدر الذى قام بتحقيقه فيه خدمة جليلة للمسند .

وكذلك قام أبو هاجر محمد السعيد بن بسيونى زغلول بوضع فهرس لأحاديث مسند أحمد رتبها على حروف المعجم ، وقد نشرته دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

وكذلك قام حمدى عبد المجيد السلفى بوضع فهرس ألف بائى للمسند ، وطبعته مطبعة الإرشاد ببغداد سنة ١٩٨١ م .

للكتاب وعليه :

يمتاز الكتاب بما يلى :

- ١ - أنه اشتمل على كثرة كثيرة من الأحاديث .
- ٢ - أنه فى جملة أصح من كثير غيره .
- ٣ - أنه حوى ما لم يحو غيره من الأحاديث والآثار .

ويؤخذ عليه :

- ١ - أن من رام حديثا فيه ولم يعرف راويه من الصحابة لا يمكنه الوصول .
- ٢ - أن من رام أحاديث موضوع ما احتاج قراءة الكتاب كله .
- ٣ - أنه لم ينضج فى تأليفه فلم يصل مرتبة الترتيب ، مما معه يصعب

(١) فضيلة شيخنا البحيرى أتمه « بلوغ الأمانى » من باب « ما جاء فى فضل جعفر بن أبى طالب وأولاده رضى الله عنهم » من كتاب المناقب إلى آخر الكتاب ، وهو فى الطبعة الأولى من ص ٢١٤ ج ٢٢ إلى نهاية الجزء الرابع والعشرين .

الوصول إلى المراد .

طباعات الكتاب :

طبع الكتاب عدة طبعات ، فطبع في القاهرة سنة ١٨٩٦ ، وطبع في بمبي بالهند سنة ١٣٠٨ ولم أطلع على هاتين الطبعتين ولا أدري شيئا عن تمامهما .

وطبع في القاهرة بالمطبعة الميمنية في ست مجلدات بخط صغير ، وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للمتقى الهندي وذلك في سنة ١٣١٣ هـ ، ولما نفذت نسخه قام المكتب الإسلامى ودار صادر ببيروت بتصوير هذه الطبعة ونشرها ، وذلك في عام ١٣٨٩ هـ — ١٩٦٩ م ، ولازال نسخ هذا التصوير شائعة ذائعة .

وحقق الشيخ أحمد شاكر ثلث الكتاب تقريبا ، وطبعته دار المعارف بمصر في الفترة من سنة ١٣٦٥ هـ — ١٩٤٦ م إلى سنة ١٣٧٥ هـ — ١٩٥٦ م في خمسة عشر جزءاً .

ويقوم فضيلة الشيخ الحسينى عبد المجيد هاشم بإتمامه ، نتمنى له الإتمام على خير .

وقامت دار الاعتصام بالقاهرة بطبع قدر منه ، أتمنى لها أن تنمه .

* * *

الطريقة الرابعة

التخريج بناء على موضوع

الحديث

- تقديم
- كتاب «كنز العمال» للهندي
- كتاب «منتخب كنز العمال» للهندي
- كتاب «مفتاح كنوز السنة» لفنسنك
- كتاب «المغنى عن حمل الأسفار» للعراقي
- كتاب «نصب الراية» للزيلعي
- كتاب «الدراية» لابن حجر
- كتاب «التلخيص الحبير» لابن حجر
- كتاب «منتقى الأخبار» لابن تيمية
- كتاب «بلوغ المرام» لابن حجر
- كتاب «تقريب الأسانيد» للعراقي
- كتاب «الترغيب والترهيب» للمنذرى
- كتاب «الزواجر» لابن حجر الهيتمي
- كتاب «الدر المنثور» للسيوطي
- كتاب «فتح القدير» للشوكاني
- كتاب «تفسير ابن كثير»
- كتاب «الكاف الشاف» لابن حجر
- كتاب «الخصائص الكبرى» للسيوطي
- كتاب «مناهل الصفا» للسيوطي
- كتاب «سيرة ابن كثير»
- كتاب «سبل الهدى والرشاد» للشامي

بسم الله

الطريقة الرابعة

التخريج بناء على موضوع الحديث

يعتمد التخريج بهذه الطريقة على معرفة موضوع الحديث ، فانظر في حديثك وحدد موضوعه ، ثم ابحث عنه في هذا الموضوع من كتب هذه الطريقة — والتي سيأتى الحديث عنها إن شاء الله تعالى — تجده فيها .

وقد يكون الحديث له أكثر من موضوع فابحث عنه في كل موضوعاته ، فمثلا حديث « بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلا » هذا الحديث يوضع في كتاب الإيمان ، وفي كتاب التوحيد ، وفي كتاب الصلاة ، وفي كتاب الزكاة ، وفي كتاب الصوم ، وفي كتاب الحج ، لتناوله كل هذه الموضوعات . فعليك أن تبحث عنه في كل هذه الموضوعات . فلربما اقتضت على بعضها ووضعه المؤلف في غيره .

وواضح أن التخريج بهذه الطريقة يعتمد على معرفتك موضوع الحديث ، فإذا لم تعرفه فإنه لا يمكنك أن تخرجه بهذه الطريقة .

مزايا هذه الطريقة :

١ — هذه الطريقة لا تحتاج شيئا زائدا عن الحديث ، فلا تحتاج سلامة مطلع الحديث شأن الطريقة الأولى ، ولا تحتاج دراية بالاشتقاقات اللغوية شأن الطريقة الثانية ، ولا تحتاج معرفة الراوى الأعلى شأن الطريقة الثالثة ، وإنما تحتاج فقط معرفة معنى الحديث ، وهذا ظاهر في معظم الأحاديث وبالدراسة يكون في كلها .

٢ — هذه الطريقة تبنى في الباحث ملكة فقه الحديث ، فبعد استعمالها فترة يصبح الباحث ذا قدرة على معرفة موضوع الحديث الذى هو فقه الحديث .

٣ - هذه الطريقة توقف الباحث على حديثه والأحاديث التي في موضوعه ، مما ينشطه في البحث ، ويساعده في تدقيق المسألة .

عيوبها :

١ - قد يخفى معنى الحديث على الباحث فلا يستطيع تحديد موضوعه ، وعليه فلا يمكنه تخرج الحديث بهذه الطريقة .

٢ - قد لا يتفق رأى الباحث مع رأى المؤلف ، فيضع المؤلف الحديث في كتاب لا يتوقع الباحث وضعه فيه ، ولهذا نماذج كثيرة ، فقد يضع المؤلف الحديث في كتاب التفسير ، ويرى الباحث أنه يوضع في المغازى .

بيد أن هذين العيبين يزولان بكثرة العمل في كتب السنة ، إذ ذلك يولد دراية بمناهج الأئمة وبترتيب موضوعات الكتب .

المؤلفات فيها :

المؤلفات في هذه الطريقة كثيرة جدا ، ويكفى أن تعلم أن كل كتاب رتب أحاديثه على الموضوعات فهو من كتبها . وسوف أقسمها إلى مجموعات لتيسير الدراسة والفهم ، ولفتا لانتباه الباحث ، غير مشروط على نفسى الاستقصاء ، فإن ذلك يطول ، والحاجة لاتدعو إليه . وهذه المجموعات هى :

١ - كتب تخرج أحاديث عامة : مثل « كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال » للمتقى الهندى . و « منتخب كنز العمال » للمتقى الهندى أيضا .

٢ - كتب تخرج أحاديث كتب معينة : مثل « مفتاح كنوز السنة » لفنسنك و « المغنى عن جمل الأسفار في الأسفار في تخرج ما فى الإحياء من الأخبار » للحافظ العراقى .

٣ - كتب في تخرج أحاديث كتب فقه : مثل « نصب الراية في تخرج أحاديث الهداية » للزيلعى . و « الدراية في تخرج أحاديث الهداية » لابن حجر . و « التلخيص الحبير في تخرج أحاديث الرافعى الكبير » لابن حجر أيضا .

٤ - كتب في تخرج أحاديث الأحكام : مثل « منتقى الأخبار من

حديث سيد الأخيار « لمجد الدين ابن تيمية . و « بلوغ المرام من أدلة الأحكام » لابن حجر . و « تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد » للعراقي .

٥ - كتب في تخرج أحاديث الترغيب والترهيب : مثل « الترغيب والترهيب » للحافظ المنذرى . و « الزواجر عن اقتراف الكبائر » لابن حجر الهيثمى .

٦ - كتب في تخرج أحاديث التفسير : مثل : « الدر المنثور في التفسير بالمأثور » للسيوطى . و « فتح القدير في فنى الرواية والدراية من علم التفسير » للشوكانى . و « تفسير القرآن العظيم » لابن كثير . و « الكاف الشاف في تخرج أحاديث الكشاف » لابن حجر .

٧ - كتب في تخرج أحاديث السيرة والشمال : مثل « الخصائص الكبرى » للسيوطى . و « مناهل الصفا في تخرج أحاديث الشفا » للسيوطى . و « سيرة رسول الله ﷺ » لابن كثير . و « سبل الهدى والرشاد » للشامى .

وبمشيئة الله تعالى سأحدثك عن هذه المجموعة ، تفصيلا في الثلاث مجموعات الأولى لكثرة الحاجة إليها ، وفائدة معرفتها تفصيلا ، وإجمالا في المجموعات الأخرى ، إذ ذاك كاف ، وبعيد عن التطويل الممل . وقبل البدء في التفصيل أنبهك أنه يمكنك استعمال هذه الطريقة بدون كتاب يرشدك ، فيمكنك عن طريق تعرف موضوع حديثك أن تخرجه ، فإذا كان في الصلاة مثلا راجعت كتاب الصلاة في البخارى رجاء أن تجده فيه ، وراجعت كتاب الصلاة في صحيح مسلم ، وهكذا تراجع كتاب الصلاة في أى كتاب من كتب السنة قد رتب على الموضوعات بغية أن تجد حديثك فيه .

ومزية كتب هذه الطريقة أنها تختصر لك الطريق ، فإذا كان عندك حديث فراجعته في كتاب من كتب هذه الطريقة - حسبما سأحدثك - فإنه يدلك أنه في كتاب كذا وكذا ، فتبحث في الكتب التى دلك عليها ، بدل أن تكون مطالبا بالبحث في كل الكتب المرتبة على الموضوعات .

وإليك التفصيل وأسأل الله التوفيق

* * *

أولاً : كتب تخرج أحاديث عامة

١ - كتاب « كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال »

مؤلفه :

هو الشيخ الإمام العالم الكبير المحدث علي بن حسام الدين عبد الملك بن قاضي خان الشهير بالمتقى الشاذلى المدينى الجشتى البرهان فورى الهندى .

ولد بمدينة برهان فور بالهند سنة (٨٨٥) وقيل (٨٨٨) .

ونشأ محبا للعلم طالبا حريصا عليه ، مع الزهد والورع ، وكثير الطاعة ، وارتحل إلى كثير من البلاد فأفاده ذلك علما جمًا من أكابر علماء عصره . وارتحل إلى مكة فمات بها بعد أن جاور ردحا من الزمن .

قال العيدروسى : « مؤلفاته نحو مائة ، ما بين كبير وصغير » .

وأفرد عبد القادر بن أحمد الفاكهى مناقبه فى كتاب سماه « القول النقى فى مناقب المتقى » .

توفى رحمه الله سنة خمس وسبعين وتسعمائة (١) .

الكتاب :

جمع المؤلف فى كتابه هذا كل أحاديث « الجامع الكبير » للسيوطى ، مع زيادات « الجامع الصغير » و « زيادة الجامع » . فاحتوى الكتاب على أحاديث أكثر من ثمانين كتابا من كتب السنة ، وعلى أكثر من ستة وأربعين ألف حديث ، مع بيان من أخرجها من الأئمة ، ومن رواها من الصحابة فمن دونهم .

(١) راجع ترجمته فى نهاية كنز العمال ، وفى الأعلام ج ٤ ص ٣٠٩ . وفيه ذكر بعض مصادر ترجمته .

وهذا تفصيل ذلك الإجمال :

ألف الحافظ السيوطي ثلاثة كتب الغرض منها تيسير الوقوف على الحديث لمن نشد ذلك . فألف « الجامع الكبير » مقسّمه إلى قسمين — كما تقدم — قسم الأحاديث القولية ، وقسم الأحاديث الفعلية . ثم لخص من قسم الأحاديث القولية كتابه « الجامع الصغير » ، انتقى فيه الأصح والأخضر ، وابتعد عن التكرار ، وزاد فيه ما ليس في الجامع الكبير ، ثم ألف كتابا ثالثا على منوال الجامع الصغير سماه « زيادة الجامع » .

فجاء صاحب كنز العمال فوجد — كغيره — أن هذه الكتب الثلاثة قد جمعت من الأحاديث ألّوفا ، ومن الآثار صنوفا ، لكنه شعر — كغيره — بعيوب الترتيب على حروف المعجم — وقد تقدمت عند الكلام على الجامع الصغير والتي عددها فقال :

منها :- (أى الفوائد الجلية التي عرى عنها الجامع الكبير للسيوطي) أن من أراد أن يكشف منه حديثا وهو عالم بمفهومه لا يمكنه إلا إذا حفظ رأس الحديث إن كان قوليا ، أو اسم راويه إن كان فعليا . ومن لا يكون كذلك تعسر عليه ذلك .

ومنها :- أن من أراد أن يخطط ويطلع على جميع أحاديث البيع مثلا ، أو أحاديث الصلاة ، أو الزكاة ، أو غيرها ، لم يمكنه ذلك أيضا إلا إذا قلب جميع الكتاب ورقة ورقة !! وهذا أيضا عسر جدا .

ومنها :- أن الأبواب والفصول والتراجم بمنزلة الشرح للأحاديث ، وذلك أن بعض الأحاديث مجمل وبعضها مفصل ، وبعضها ذكر فيه سببه وقصته ، وبعضها ليس كذلك .

فلما وجد ذلك قام بعمل على خمس مراحل كانت نتيجة هذا الكتاب — كنز العمال — الذي نتحدث عنه . وهذه المراحل هي :

١ — المرحلة الأولى :

جمع أحاديث الجامع الصغير وزوائده وبوبها على حسب الأبواب

الفقهية ، وسمى هذا المؤلف الجديد « منهج العمال في سنن الأقوال » .

٢ — المرحلة الثانية :

بوّب مابقي من أحاديث قسم الأقوال من الجامع الكبير على حسب الأبواب الفقهية أيضا ، وسمى هذا المؤلف الجديد « الإكمال لمنهج العمال » .

٣ — المرحلة الثالثة :

جمع الكتابين (منهج العمال) و (الإكمال لمنهج العمال) معاً ، مميزاً أحاديثهما ، بأن يضع الترجمة — أى العنوان — ثم يذكر تحتها مايناسبها من أحاديث « منهج العمال » ، ثم يذكر كلمة « الإكمال » ثم يذكر مايناسبها من أحاديث « الإكمال لمنهج العمال » ، وسمى هذا التأليف الجديد « غاية العمال في سنن الأقوال » .

٤ — المرحلة الرابعة :

بوّب أحاديث قسم الأفعال من الجامع الكبير على الأبواب الفقهية ، وسماه « مستدرك الأقوال بسنن الأفعال » .

٥ — المرحلة الخامسة :

جمع بين كتابي « غاية العمال في سنن الأقوال » و « مستدرك الأقوال بسنن الأفعال » في مؤلف واحد . يذكر الكتاب من غاية العمال ثم يذكره من مستدرك الأقوال . فمثلاً يذكر كتاب الإيمان من غاية العمال — أى من الأحاديث القولية — وبعد أن تنتهى أحاديثه يذكر كتاب الإيمان من المستدرك — أى من الأحاديث الفعلية —

وسمى هذا المؤلف (كثر العمال في سنن الأقوال والأفعال) .

وقد تتساءل لم فصل أحاديث « الإكمال » عن أحاديث « منهج العمال » مع أنهما جزءا كتاب واحد ، هو « الجامع الكبير » ؟ .

والجواب :— أن الرجل كان أميناً ، فإنه لما وجد السيوطى قد أعلى الجامع الصغير في المنزلة على الجامع الكبير أراد أن يجعل أحاديث الجامع الصغير

على حدتها ، فهي التي قال صاحبها في الكتاب الذي جمعها : وبالغت في تحرير التخريج فتركت القشر وأخذت اللباب .

ولقد بلغ من أمانة الرجل أنه ذكر مقدمة السيوطي للجامع الصغير ولزوائده ، وللجامع الكبير قسم الأقوال ، ولقسم الأفعال . كل ذلك حتى يكون استوفى كل مقاله السيوطي في هذه الكتب الثلاثة .

وهو إذ يذكر الأحاديث إنما يعقبها بما ذكره السيوطي من :

— عزوها لمن أخرجها من الأئمة .

— ذكر الراوي الأعلى .

— الكلام عليهما من حيث الصحة والضعف .

متبعا نفس رموزه التي وضعها للجامع الصغير وللجامع الكبير — وقد تقدم بيان ذلك في الحديث على الكتاتين ..

وعلى هذا تستطيع أن تقول : إن كتاب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال إنما هو كتاب الجامع الكبير للسيوطي ، مضافا إليه زيادات « الجامع الصغير » و « زيادة الجامع » ، مرتبا على الموضوعات ، مقدمة أحاديثه القولية على الفعلية .

ترتيب الكتاب :

وبعد أن رتب الأحاديث على الموضوعات بأن وضع كل مجموعة أحاديث تحت الباب الذي يناسبها ، وكل مجموعة أبواب تحت الكتاب الذي يناسبها ، بعد ذلك رتب الكتب على حروف الهجاء ، فابتدأ بالكتب التي أولها همزة وهي :

الإيمان ، ثم الأذكار ، ثم الأخلاق ، ثم الإجازة ، ثم الإيلاء ، وأتبعها بالكتب التي أولها باء ، ثم بالتى أولها تاء ، حتى انتهى إلى آخر حروف المعجم فرتب كتبه على السبعين ، ذكر لها فهرسا في أول الكتاب . وذكر مصحح الكتاب لها فهرسا في نهاية الكتاب راجع ج ١ ص ١٣ و ج ١٦ ص ٧٦١ .

وهو إذ يذكر الكتاب من السنن القولية ، وبعد أن ينتهي من كل أبوابه

يذكره من السنن الفعلية ، إذ يذكر ذلك يرتب الأبواب في الكتاب من السنن الفعلية ، نحو ترتيبها تحت الكتاب في السنن القولية . راجع الجزء الأول ص ٢٣ و ص ٢٧٠ .

قال في المقدمة : « فمن ظفر بهذا التأليف فقد ظفر بجمع الجوامع مبوبا ، مع أحاديث كثيرة ليست في جمع الجوامع . لأن المؤلف — السيوطي — رحمه الله زاد في الجامع الصغير وذيله أحاديث لم تكن في جمع الجوامع » أ هـ .

طريقة التخرج بالكتاب :

ولعله بعد أن عرفت الكتاب وأصل مادته العلمية وطريقته يكون قد سهل عليك التخرج منه ، ونزيد الأمر بيانا بالإجابة على هذا السؤال .

كيف نخرج حديثا من كتاب كنز العمال ؟

والجواب :

إذا أردت تخرج حديث من كنز العمال فتأمل حديثك أولا ، لتعرف من أى كتاب هو ؟ يعنى هل هو من كتاب الإيمان ؟ أو الصلاة ؟ أو الزكاة ؟ .. إلخ ثم تصفح أبواب هذا الكتاب في الفهرس (١) ، لترى أى باب يكون فيه ، ثم افتح هذا الباب من الكتاب وتتبع أحاديثه فسوف تجد حديثك غالبا إن شاء الله .

فإذا ما وجدته فعليك أن تفك رموزه ، وتعزوه لمن ذكر المؤلف أنه أخرجه من الأئمة . فمثلاً حديث : —

« لاحسد إلا في اثنتين ، رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار ، ورجل آتاه الله مالا فهو ينفقه آناء الليل وآناء النهار » .

(١) وأرجو أن تلاحظ أن عليك أن تراجع أحاديث هذا الكتاب من سنن الأقوال ثم أحاديث هذا الكتاب أيضا من سنن الأفعال فمثلا كتاب الأذكار من الأحاديث القولية يشمل من ص ٤١٣ ج ١ إلى ص ٢٣٩ ج ٢ . ويبدأ كتاب الأذكار من قسم الأفعال من ص ٢٤٠ ج ٢ فقد تبحث عن حديثك في كتاب الأذكار من السنن القولية فلا تجده فتظن أنه ليس في كتاب كنز العمال في حين هو فيه في كتاب الأذكار من السنن الفعلية فأرجو أن تلاحظ ذلك .

تبحث عنه في فضل القرآن . وفضل القرآن مذكور ضمن كتاب الأذكار — يعرف ذلك من تصفح الكتاب — فتبحث في كتاب الأذكار ، فتجد الباب السابع في تلاوة القرآن وفوائده ، الفصل الأول في فضائله ، فمظنة هذا الحديث في هذا الفصل فتبعه في هذا الفصل فتجده فيه رقم ٢٣٣٩ ص ٥٢٢ ج ١ .

وبعده تجد تخريجه هكذا (حم ق ت ه عن ابن عمر) فتفك هذه الرموز وتقول :

ذكره في كنز العمال ج ١ ص ٥٢٢ حديث رقم ٢٣٣٩ وعزاه لأحمد ، والبخارى ، ومسلم ، والترمذى ، وابن ماجه . عن ابن عمر .
وبهذا تكون قد خرجت الحديث تخريجا إجماليا . ونحن في شعبة الحديث نكلف الطالب أن يرجع إلى هذه الكتب نفسها ، ويخرج الحديث منها ، فيخرج الحديث من البخارى ، ويقول : أخرجه البخارى في كتاب كذا ، باب كذا ، جزء كذا ، صفحة كذا ، طبعة كذا . وكذلك مسلم . والترمذى . وابن ماجه . ويقول أخرجه أحمد في مسنده جزء كذا صفحة كذا .

أى أنه يخرج الحديث من هذه الكتب التى أحاله الكنز عليها ، ويذكر مكان الحديث فيها ، محددا موضعه جهد الطاقة ، ذاكرا ما قيل فيه متناولا المتن من حيث الموافقة والمخالفة ، فإن كان المتن الذى معه كرواية البخارى تماما قال : أخرجه البخارى بلفظه ، وإن كانت هناك مخالفة غير مؤثرة في المعنى قال : بمعناه أو : بنحوه .

أما إن كانت هناك زيادة أو نقصان فيقول : بزيادة كذا .. أو ليس فيه كذا ..

وهذا الذى نكلف به طالب الحديث هو منهج كل مدقق .

رموز الكتاب :

ورموز الكتاب هى رموز الجامع الصغير والجامع الكبير — وقد تقدمت — بيد أنى أحب أن أنبهك إلى نقطتين :

الأولى :- علمت أن المؤلف يسوق أحاديث الإيمان — مثلا — من السنة القولية ، ثم يسوقه من السنن الفعلية ، وأحاديث الإيمان — وغيره — من السنن القولية مقسمة إلى قسمين :

أ — أحاديث « منهج العمال » .

ب — أحاديث « الإكمال » (١) .

وهنا اختلاف يسير في الرموز أرجو أن تجعله في الاعتبار دائما ، وهو أن رمز (ق) إذا جاء في أحاديث منهج العمال — وهى التى فى صدر كل باب — فمعناه متفق عليه ، أى أخرجه الشيخان البخارى ومسلم ، أما إذا جاء فى الإكمال أى فى قسم الأفعال . فمعناه أخرجه البيهقى ، فإن كان أخرجه البيهقى فى السنن ذكر هذا الرمز فقط ، وإن كان أخرجه البيهقى فى غير السنن ذكر هذا الرمز ويّين فى أى كتاب هو .

الثانية : أنه قد تجد فى بعض الأحاديث رمز (ز) أو (بز) والسيوطى رحمه الله تعالى لم يبين لمن هذا الرمز ، فقلعه نسى ذلك ، أو هو سهو من الكتاب ، قال فى مقدمة الكنز « فالغالب أنه لأبى حامد يحيى بن بلال البزاز » (راجع رقم ١٣٢٧ و ١٣٢٩) .

الحكم على الحديث :

وفى الكتاب بيان لدرجة الحديث من حيث الصحة والحسن والضعف وغير ذلك . وهى على وتيرة الجامع الكبير ، وقد تقدم كل ذلك .
للكتاب وعليه :

يمتاز الكتاب بما يلى :

١ — ترتيبه على الأبواب الفقهية ، وفى ذلك من اليسر مافيه .

٢ — أنه كنز لمن أراد الاستفادة الموضوعية به ، فمن رام أحاديث موضوع معين وجدها فيه مجموعة مرتبة ، معزوة لمن أخرجه من الأئمة ، مدروسة فى الغالب من حيث الصحة والضعف .

(١) وهذا التقسيم قد تقدم ، وأرجو أن تكون على ذكر منه .

ويؤخذ عليه :

١ - أنه قسم الأحاديث فأبعدها عن بعضها ، فجعل أحاديث المنهج « منهج العمال » منفصلة عن أحاديث الإكمال ، وهي إذ تمثل أحاديث الأقوال منفصلة عن أحاديث الأفعال . وليته أدخل كل ذلك في بعضه مميزاً بكلمة تسبق الحديث ولعل الله يوفق من يفعل ذلك . ولقد اعترف المؤلف بهذا المأخذ ، واستدركه في كتابه « منتخب كنز العمال » والذي سيأتي الحديث عنه إن شاء الله تعالى .

كنز العمال والجامع الكبير :

والناظر يجد أن كنز العمال للمتقى الهندي والجامع الكبير للسيوطي يكونان حلقة تامة ، فمن أراد الكشف عن حديث باعتبار أوله فعليه بالجامع الكبير ، ومن لم يعرف أول حديثه ، أو أراد جملة أحاديث في موضوع واحد ، فعليه بـ « كنز العمال » فالكتابان كل منهما مكمل للآخر ، ولا غنى بأحدهما عن الآخر .

والكتاب مطبوع شائع ، طبع في الهند بجيدر أباد الدكن . ثم طبع في حلب طبع منشورات مكتبة التراث الإسلامي قام على هذه الطبعة واعتنى بها عدد من العلماء.

هذا والله الموفق ،،،

* * *

٢ - كتاب « منتخب كنز العمال »

بعد أن بوب المتقى الهندي كتاب « جمع الجوامع » على الأبواب الفقهية في كتابه « كنز العمال » اتضح له تكرار الكثير من الأحاديث لمجرد الاختلاف في مطلعها ، هذا مع كبر حجم الكتاب ، وقصر همم الطلاب ، فعزم على اختصار الكتاب (كنز العمال) ليسهل على الباحث قراءته وتداوله ، فاختصره مسميا هذا المختصر « منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال » وهو المتحدث عنه هنا .

منهجه في الاختصار :

وكان منهجه في الاختصار كما يلي :

— إذا كُتِرَ حديث في قسم الأقوال والأفعال ، وكان في قسم الأفعال فيه زيادة (كزيادة سبب أو مراجعة أو غير ذلك) يتوقف معناه عليها ، حذفه من قسم الأقوال اعتمادا على ذكره في قسم الأفعال .

أما إذا لم يكن معناه متوقفا على هذه الزيادة تركه من الأفعال لأنه مذكور في الأقوال بلفظه أو بمعناه .

— إذا وجد حديثين استويا في المفهوم بحسب المعنى المقصود أخذ المختصر وحذف المطول منهما ، فإذا استويا في الاختصار أيضا أخذ الأصح منهما .

— إذا وجد الأحاديث التي في الترجمة مع تكرارها قليلة أو يحتاج الناس إليها لم يحذف المكرر .

وهذا المنهج وفر عليه قرابة ثلث الكتاب ، إذ حذف منه نحو خمسة عشر ألف حديث .

ترتيب الكتاب :

والكتاب مرتب كترتيب كتاب « كنز العمال » غير أنه يختلف عنه في نقطتين :

الأولى :- الاختصار الذى فى المنتخب بحذف المكرر غالبا .

الثانية :- مزج فى المنتخب أحاديث الأفعال بأحاديث الأقوال فيذكر الترجمة الجزئية ويسرد تحتها أحاديث « منهج العمال » ثم أحاديث « الإكمال » — وهما الأحاديث القولية — ثم يسرد أحاديث الأفعال ، مثال ذلك فى « كتاب الإيمان » « باب صفات المؤمنين » يذكر تحت هذا الباب ما فى صفات المؤمنين من أحاديث « منهج العمال » ثم يذكر كلمة « الإكمال » ويسوق ما فى صفات المؤمنين من أحاديث « الإكمال » ثم يذكر كلمة « الأفعال » ويسوق ما فى صفات المؤمنين من أحاديث قسم الأفعال . ولم يخالف هذا المنهج — مزج أحاديث الأفعال بأحاديث الأقوال — إلا فى القليل النادر كما فى كتاب الشمائل فإنه ساقه من الأقوال ثم من الأفعال وأيضا فى كتاب الغزوات نوع مخالفة .

وقد تقدم لك أنه فى « كنز العمال » يذكر الكتاب من « منهج العمال » و « الإكمال » وبعد أن ينتهى الكتاب يذكره نفسه من الأفعال فباعد المتناسبات عن بعضها فى الكنز ، وجمع بينها فى « المنتخب » . راجع المنتخب على هامش مسند أحمد ج ١ ص ٨٥ .

وبين الكتاين نوع مغايرة فى التقسيم إلى كتب وفى التبويب .

ولقد ذكر فى مقدمة كل من الكنز والمنتخب فهرساً بالكتب وأمهاات الأبواب ، كى يعرف المطلّع منهجه فى التقسيم .

للكتاب وعليه :

يكفى لهذا العنوان ماتقدم ذكره فى الكلام على « كنز العمال » بيد أن مايؤخذ على الكنز من إبعاد الأحاديث الفعلية عن القولية يؤخذ على هذا لكن بصورة أقل ، فإنه جمع فى الكنز بين الكتب وفى المنتخب بين الفصول فكان أقرب .

بين المنتخب والكنز :

والمنتخب وإن كان أقل حجما وأيسر ترتيبا إلا أنه أقل غزارة في المادة العلمية عن الكنز ، والكنز أكثر فائدة لمن أراد التخرج أو أراد حديث موضوع معين .

هذا :

وكتاب « منتخب كنز العمال » مطبوع طبعة الهند ، وطبع في مصر على هامش مسند الإمام أحمد بالمطبعة الميمنية ، ثم صور في بيروت .
والله تعالى أعلم ،،

* * *

ثانياً : كتب تخرج أحاديث كتب معينة

١ - كتاب « مفتاح كنوز السنة »

المؤلف :

ألفه بالانجليزية الدكتور / أ . ي فنسك أحد كبار المستعربين ، وأستاذ اللغات السامية في جامعة ليدن ، واستمر في تأليفه عشر سنين .

وترجمه إلى العربية مع تصحيح ومراجعة فضيلة الأستاذ / محمد فؤاد عبد الباقي بالقاهرة واستمر في ترجمته أربع سنوات ، ونشره بالقاهرة سنة ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٣ م .

الكتاب :

هذا الكتاب يدل الباحث على أماكن وجود موضوع ما في كتاب أو أكثر من أربعة عشر كتاباً ، جمعت بين السنة والسيرة - بما فيها المغازي - والرجال . وهذه الكتب هي :

- ١ - صحيح البخارى .
- ٢ - صحيح مسلم .
- ٣ - سنن الترمذى .
- ٤ - سنن أبى داود .
- ٥ - سنن النسائى .
- ٦ - سنن ابن ماجه .
- ٧ - سنن الدارمى .
- ٨ - موطأ مالك .
- ٩ - مسند أحمد .
- ١٠ - مسند الطيالسى .

- ١١ — مسند زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب المتوفى سنة ١٢٢ هـ .
- ١٢ — الطبقات الكبرى للحافظ الثقة محمد بن سعد المتوفى سنة ٢٣٠ هـ .
- ١٣ — سيرة ابن هشام المتوفى سنة ٢١٨ هـ .
- ١٤ — المغازي لمحمد بن عمر الواقدي المتوفى سنة ٢٠٧ هـ .

طريقته :

رأى المؤلف أن من رام موضوعاً معيناً من السنة ، أو المغازي والسير ، أو تراجم الأشخاص ، فإن عليه أن يتصفح العديد من الكتب التي تحتوى على آلاف الصفحات ، فأراد تذليل ذلك للباحثين فقرأ هذه الكتب وفهرس المواد العلمية التي فيها ، بمعنى أن يكتب مثلاً « الآنية » ويذكر تحتها أماكن ورودها في هذه المجموعة من الكتب ، وكذا يكتب كلمة « السُّحر » ويكتب تحتها أماكن وجودها في هذه المجموعة من الكتب ، فلما تجمعت عنده معلومات كثيرة تحت كل ترجمة — أى عنوان — جعل هذه المعلومات تحت عناوين فرعية ، يذكر تحت كل عنوان أماكن وجوده في هذه المجموعة من الكتب .

فمثلاً يضع ترجمة (الزهد) ويضع تحتها العناوين الفرعية الآتية :

- « لكنى أصوم وأفطر وأصلى وأرقد وأتزوج النساء » .
- « نسي النبي ﷺ رجلاً عن غلوه في الزهد » .
- « يكفئك من جمع المال خادم ومركب في سبيل الله » .
- « فضل الزهادة » .
- « حـد الزهد » .
- « الجنة للزاهدين » .

ويذكر تحت كل عنوان من هذه العناوين الفرعية أماكن وجوده في الأربعة عشر كتاباً . راجع ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ وهذه التراجم أو العناوين الرئيسية عنده تشمل .

● الموضوعات : كالتوبة ، والدعاء ، والشهداء ، والصلاة ، والطعام .

- ٥ • والأشخاص : كأبي بكر ، وأبي الدرداء ، وداود ، ويحيى ، ويونس .
 ٦ • والأحداث : ك أحد ، وبدر ، والساعة ، وصفين .
 ٧ • والأماكن : ك الحجر الأسود ، ودمشق ، والصراط ، والصفّة .

ترتيبه :

رتب المؤلف هذه التراجم أو العناوين الرئيسية على حروف المعجم ، بمعنى . أنه يبدأ بالترجمة التى أولها ألف ، ثم التى أولها باء ، ثم التى أولها تاء .. إلخ .

والتي أولها ألف يرتبها أيضا الألف مع الألف ، ثم الألف مع الباء ، ثم الألف مع التاء ، وهكذا .. إلخ .

إلا أنه لم يجرد كلمات الترجمة قبل ترتيبها ، بمعنى أنه فى ترتيبها لم يعتمد على أصل الكلمات مجرداً ، فيضع ترجمة (الأعمال) فى حرف العين لأن أصلها (عمل) لا ، هو لم يفعل ذلك ، وإنما رتب التراجم على ما هى عليه ، مع إهمال (أل) التى للتعريف فقط .

فمثلاً مقتضى الترتيب على حروف الهجاء أن يكون موضوع (التوحيد) فى حرف الواو ، إذ أصله (وحد) لكننا نجد أنه وضعه — أى التوحيد — فى حرف (التاء) لأنه رتبها كما هى على هيئتها (التوحيد) دون مراعاة الأصل ، وإنما لم يراع (أل) فقط ، فصارت فى حرف التاء .

وهكذا فى كل الكلمات يرتبها على شكلها ، دون تجريد . فأبو بكر فى حرف الألف لأن أول اسمه ألف ، والأضاحى فى الألف ، وكذا الأعمال ، وكذا الأيمان ، والتسبيح فى التاء لأن أوله — بعد حرف أل — تاء بصرف النظر عن أن أصله (سبح) .

حتى إنه لربما التبس على الباحث موضع المسألة أَوْضَعَهَا فى المفرد أم وَضَعَهَا فى الجمع ؟ فمثلاً كنت أبحث عن مسألة فى القضاء فلم أدر أَوْضَعَهَا فى الأفضية فتكون فيما أوله (ألف) أم فى القضاء فتكون فيما أوله (قاف) فبحثت عنها فى الأفضية فلم أجدها — أى مسألتى — فبحثت فى القضاء

فوجدته أحال على الأقضية فبحثت عن (قاضى) فوجدتها فيه ، ووجدت فيه الكثير من مسائل الأقضية ، والتي هي أخرى أن توضع تحت الأقضية . (راجع ص ٣٨٥) .

رموزه :

سبق أن قلت لك : إن المؤلف يذكر العنوان ويذكر تحته أماكن وجوده في الكتب الأربعة عشر ، وبقي أن أقول لك : إنه استعمل في ذلك كثيرا من الرموز والأرقام ، من باب الاختصار . وهاك مفتاح هذه الرموز .

١ - (بخ) أى صحيح البخارى ، وفيه يذكر رقم الكتاب ، ورقم الباب (١) .

٢ - (مس) أى صحيح مسلم ، وفيه يذكر رقم الكتاب ، ورقم الحديث فيه .

٣ - (بد) أى سنن أبى داود ، وفيه يذكر رقم الكتاب ، ورقم الباب .

٤ - (تر) أى سنن الترمذى ، وفيه يذكر رقم الكتاب ، ورقم الباب (٢) .

٥ - (نس) أى سنن النسائى ، وفيه يذكر رقم الكتاب ، ورقم الباب .

٦ - (مج) أى سنن ابن ماجه ، وفيه يذكر رقم الكتاب ، ورقم الباب .

٧ - (مى) أى سنن الدارمى ، وفيه يذكر رقم الكتاب ، ورقم الباب .

٨ - (ما) أى موطأ مالك ، وفيه يذكر رقم الكتاب ، ورقم الحديث .

(١) وذلك في كل الكتاب ، عدا التفسير ، فإنه يذكر السورة برقمها في المصحف ، ثم يذكر رقم الحديث فيها .

(٢) وذلك في كل الكتاب ، عدا التفسير فكما في البخارى .

٩ - (حم) أى مسند أحمد ، وفيه يذكر رقم الجزء ، ورقم الصفحة .

١٠ - (ط) أى مسند الطيالسى ، وفيه يذكر رقم الحديث .

١١ - (ز) أى مسند زيد بن على ، وفيه يذكر رقم الحديث .

١٢ - (عد) أى طبقات ابن سعد ، وفيه يذكر رقم القسم - إن وجد - ورقم الجزء ، ورقم الصفحة .

١٣ - (هـ) أى سيرة ابن هشام ، وفيه يذكر رقم الصفحة .

١٤ - (قد) أى مغازى الواقدى ، وفيه يذكر رقم الصفحة .

١٥ - (ك) أى كتاب .

١٦ - (ب) أى باب .

١٧ - (ح) أى حديث .

١٨ - (ص) أى صفحة .

١٩ - (ج) أى جزء .

٢٠ - (ق) أى قسم .

٢١ - (قا) أى قابل ما قبلها بما بعدها .

٢٢ - (م م م) أى الحديث مكرر مرات .

٢٣ - وقد يضع رقما صغيرا فوق رقم الباب أو رقم الصفحة ، وهذا معناه أن الحديث مكرر بقدر الرقم الصغير فى الباب أو الصفحة صاحبة الرقم الأصى .

طريقة التخرج بالكتاب :

هذا الكتاب لا يدللك على موضع حديث تحفظه أو تحفظ أوله ، وإنما يدللك على مكان موضوع حديثك ، فإذا كان حديثك فى موضوع الرفق بين لك أن الرفق تراجع فيه كتاب كذا وكتاب كذا ، مبينا موضعه فى كل كتاب . وإذا كان حديثك فى موضوع انشقاق القمر تبحث عنه فى الترجمة الرئيسية (محمد بن عبد الله رسول الله) وتحت الترجمة المتفرعة من هذه الترجمة الرئيسية تجد أنه يذكر لك أماكن ورود انشقاق القمر فى البخارى ، وأماكن

وروده في مسلم ، وكذا في الترمذی ، وأحمد ، والموطأ .

فإذا ماكنت تعرف رموزه ومنهجه ورجعت إلى هذه المواطن فإنك تجد حديثك غالبا إن شاء الله تعالى .

وكما يقولون بالمثل يتضح المقال .

فمثلا لو أردنا تخريج حديث أبي هريرة « من سره أن ييسط له في رزقه ، وأن ينسأله في أثره فليصل رحمه » .

فهذا الحديث موضوعه هو : الأرحام ، أو الرحم . نبحث عن الأرحام فنجده يقول لنا « انظر : الرحم » فنبحث عن الرحم فنجد تحته عناوين كثيرة قد تصل إلى ثلاثة وعشرين ، فنبحث عن أقرب هذه العناوين للحديث الذى معنا فنجد فيها عنوان « أجر صلة الرحم » فهذا يمكن أن يكون حديثنا فيه فنجده يذكر فيه الآتى :

بخ — ك ٧٨ ب ١٢ قا ١٣ .

مس — ك ٤٥ ح ١٦ و ١٧ و ٢٠ — ٢٢ .

تر — ك ٢٥ ب ٩ و ٤٩ .

حم — ثان ص ١٨٩ و ٤٨٤ ثالث ص ١٥٦ و ٢٢٩ و ٢٤٧ و ٢٦٦ خامس ص ٢٧٩ .

وبيان ذلك كالآتى :

راجع لبخارى كتاب رقم ٧٨ باب رقم ١٢ وقابل باب رقم ١٣ .

ومسلم كتاب رقم ٤٥ حديث رقم ١٦ ، ١٧ و ٢٠ — ٢٢ .

والترمذی كتاب رقم ٢٥ باب رقم ٩ و ٤٩ .

وأحمد ج ٢ ص ١٨٩ وص ٤٨٤ و ج ٣ ص ١٥٦ وص ٢٢٩

وص ٢٤٧ وص ٢٦٦ و ج ٥ ص ٢٧٩ .

ولقد ذكر في مقدمة الكتاب أسماء كتب كل كتاب مقسم إلى كتب ،

وذكر أرقامها . فإذا رجعت إلى هذا الترقيم عرفت عناوين الكتب التى ذكرها لك .

فالبخارى كتاب رقم ٧٨ هو كتاب الأدب .
ومسلم كتاب رقم ٤٥ هو كتاب الآداب .
والترمذى كتاب رقم ٢٥ هو كتاب البر والصلة .

فإذا حذفت أرقام الكتب ووضعت أسماءها كما هنا ، لم يبق عليك إلا أن ترجع إلى هذه الكتب ذاتها وتبحث عن الباب الذى ذكر أن الحديث فيه ، أو تبحث عن رقم الحديث الذى ذكره . فمثلاً تأخذ صحيح البخارى وتحضر منه كتاب الأدب وهو فيه ج ١٠ ص ٤٠٠ ثم تحضر الباب رقم ١٢ فتجده فى ص ٤١٥ باب « من بسط له فى الرزق بصلة الرحم » وفيه الحديث الذى معنا والذى أردنا تخريجه فتقول :

أخرجه البخارى فى صحيحه كتاب الأدب باب « من بسط له فى الرزق بصلة الرحم » ج ١٠ ص ٤١٥ من فتح البارى ط السلفية .
وهكذا فى بقية الكتب .

وقد يعرض لك هنا سؤالان ولسوف أجيبك عنهما إن شاء الله تعالى .
السؤال الأول :

لاحظنا أنه مرة يذكر رقم الكتاب ورقم الباب ، ومرة رقم الكتاب ورقم الحديث وهذا وإن كان تقدم بيانه لكن هل من ضابط يقرب ذلك ؟
الجواب :

١ - ٦ / أنه فى صحيح البخارى وسنن أبى داود ، وسنن الترمذى ، وسنن النسائى ، وسنن ابن ماجه ، وسنن الدارمى ، فى هذه الكتب الستة يذكر لك رقم الكتاب ورقم الباب . وعليك أن ترقم كتب نسختك كما فى أول الكتاب الذى معنا (مفتاح كنوز السنة) وكذا ترقم أبواب نسختك إن لم تكن مرقمة .

٧ ، ٨ / وفى صحيح مسلم ، وموطأ مالك يذكر لك رقم الكتاب ، ورقم الحديث . وعليك أن ترقم كتب نسختك وأحاديثها إن لم تكن مرقمة .

٩ - / وفى مسند أحمد يذكر لك رقم الجزء ورقم الصفحة .

١٠ . ١١ / وفي مسند زيد بن علي ، ومسند الطيالسي يذكر رقم الحديث .

١٢ / وفي طبقات ابن سعد يذكر لك رقم الجزء . وبعض الأجزاء مقسم إلى أقسام فيذكر رقم القسم ، ثم يذكر لك رقم الصفحة .

١٣ : ١٤ / وفي سيرة ابن هشام . ومغازي الواقدي يذكر لك رقم الصفحة .

السؤال الثاني :

لاحظنا أنه يذكر رقم الباب ورقم الحديث ورقم الصفحة فعلى أي طبعة تعتمد في ذلك ؟

والجواب :

اعتمد المؤلف على الطبقات الآتية :

١ — صحيح البخاري طبعة ليدن سنة ١٨٦٢ — ١٨٦٨ و ١٩٠٧ — ١٩٠٨ م .

٢ — صحيح مسلم طبعة بولاق سنة ١٢٩٠ هـ .

٣ — سنن أبي داود طبعة القاهرة سنة ١٢٨٠ هـ .

٤ — سنن الترمذي طبعة بولاق سنة ١٢٩٢ هـ .

٥ — سنن النسائي طبعة القاهرة سنة ١٣١٢ هـ .

٦ — سنن ابن ماجه طبعة القاهرة سنة ١٣١٢ هـ .

٧ — سنن الدارمي طبعة دهل سنة ١٣٣٧ هـ .

٨ — موطأ مالك طبعة القاهرة سنة ١٣٧٩ هـ .

٩ — مسند الطيالسي طبعة الهند سنة ١٣٢١ هـ .

١٠ — مسند أحمد طبعة القاهرة سنة ١٣١٣ هـ (المطبعة الميمنية وفي

سنة أجزاء وصورت في بيروت) .

١١ — مسند زيد بن علي طبعة ميلانو سنة ١٩١٩ م .

١٢ — طبقات ابن سعد طبعة ليدن سنة ١٩٠٤ — ١٩٠٨ م .

١٣ — سيرة ابن هشام طبعة غوتنغن سنة ١٨٥٩ — ١٨٦٠ م .

١٤ - مغازى الواقدي اعتمد على ترجمتها المطبوعة في برلين سنة

١٨٨٢ م .

فإن استطعت أن تقف على هذه الطبعات فقد تم الأمر لك ، أما إذا لم تستطع فعليك بطبعات المعجم المفهرس ، والتي سبق أن بينتها لك . أما الكتب الخمسة الزائدة فيمكنك أن ترقم أحاديث مسند الطيالسي ، ومسند زيد بن علي . أما طبقات ابن سعد ، وسيرة ابن هشام ، ومغازى الواقدي ، فاصطبر عليها حتى تصل إلى مرادك .

وبعد :

فهل تستطيع أن تستفيد بكتاب « مفتاح كنوز السنة » وذلك بتحديد معنى حديثك ، والبحث عن هذا المعنى ، ثم حل رموز الكتاب ؟ أرجو ذلك .

وهذا إنما يكون حينما تكون بغيتك تخرج حديث أو أحاديث .

أما من أراد بحث موضوع فإنه يبحث عن موضوعه ، ويأخذ الرموز المذكورة تحته ، ويفكها ، ويرجع إلى مواضعها ، فإنه يجد فيها ما يريد . والله أعلم .

للكتاب وعليه :

يمتاز هذا الكتاب بالآتي :

١ - أنه يعين من يبحث بحثا موضوعيا بإرشاده إلى أماكن وجود موضوعه من أربعة عشر كتابا ، جمعت بين السنة والسيرة وتراجم الرجال . فمن رام موضوع الشفاعة مثلا فتحها من هذا الكتاب فدلّه على الكثير من مواضعها راجع ص ٢٥٥ .

٢ - أنه يتعرض لبيان أماكن ورود تراجم الأشخاص والأماكن والأحداث ، فليس حكراً على الموضوعات فقط ، وإنما هو أعم منها . راجع مثلا ص ١١ تجد فيها ترجمة (أبو بكر) وذكر فيها اثني عشر عمودا كلها في ذكر أماكن بعض الأمور المتعلقة به في الأربعة عشر كتابا . وراجع أيضا ترجمة

(عمر) وداود — النبي عليه السلام — ويونس ، ويوسف .

ومن الأماكن راجع : العقبة ص ٣٤٧ ، ومكة ص ٤٧٨ ، والتي ذكر فيها ستة أعمدة ومن الأحداث راجع : بدر ، وأحد .

يذكر في كل ذلك من المواطن مالا يفطن له إلا من أحاط بهذه الكتب علما وكان على ذكر من ذلك وقّل من يصل إلى ذلك .

٣ — أنه احتوى على المواد العلمية الموجودة في مجموعة طيبة من الكتب ، إذ تبلغ أربعة عشر كتابا .

٤ — أنه لا تتوقف المنفعة به على معرفة راوى الحديث ، أو أول الحديث ، أو كلمة من الحديث ، وإنما يكفي معرفة الموضوع .

٥ — أنه يعطى الموضوع محمدا ، فيذكر رقم الباب ، أو رقم الحديث ، أو الجزء والصفحة .

ويؤخذ عليه :

١ — عدم الدقة في الترتيب ، فأحيانا يرتب على اعتبار الكلمة وهي جمع ، وأحيانا وهي مصدر . ولو أنه رتب على أصل الكلمات لكان أسهل من ذلك بكثير .

لكن هذا العيب يعالج بوضع فهرس له على أصل الكلمات .

٢ — وقوع بعض الأخطاء اللغوية فيه .

٣ — تحديده المواطن بناء على أمور تتغير من طبعة لطبعة ، ففي طبقات ابن سعد يعتمد على ترقيم صفحات وتجزئة طبعة معينة ، ولو اعتمد على الموضوعات لكان أولى ، وكذا في سيرة ابن هشام ، والمغازي بل المغازي أكثر تعقيدا ، إذ اعتمد على نسخة مترجمة . لكننا نقول للرجل عذره ، فلقد كان حريصا على الاختصار .

هذا : والكتاب بحق غزير النفع كثير الفائدة ، حتى قال المرحوم الشيخ أحمد محمد شاكر في تعريفه بالكتاب :

أرجو القارئين في جميع الأمم الإسلامية أن يقتنوا هذا الكتاب ، وأن يقتنوا
كتب الحديث التي هو مفتاح لها .

والكتاب طبع في القاهرة — كما تقدم — سنة ١٣٥٢ هـ — ١٩٣٣ م
وصُوِّر على هذه الطبعة حتى أصبح ذائعا شائعا بعد أن كانت نسخه نفدت ،
ويمتاز بصغر الحجم فيقع في مجلد واحد .
والله أعلم ،

* * *

٢ - كتاب

« المغنى عن حمل الأسفار فى الأسفار فى تخرج ما فى الإحياء من الأخبار »

المؤلف :

ألفه الحافظ زين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقى ، ولد بالعراق وارتحل إلى القاهرة صغيرا وعاش فيها إلى أن مات ، وطلب العلم واجتهد فى ذلك فبلغ فيه مبلغا جعل علماء عصره يبالغون فى الثناء عليه فأثنى عليه : السبكى ، وابن كثير ، والعلاى ، والعز بن جماعة ، وتلميذه الحافظ ابن حجر . وانتهت إليه رئاسة علم الحديث فى البلاد الإسلامية ، وخرج عددا من الجهابذة من أمثال نور الدين الهيثمى ، وابن حجر ، وولى الدين العراقى ابنه .

وأحيا سنة الإملاء بعد أن درست ، وألف كثيرا من المؤلفات النافعة ، واعتبره بعضهم المجدد على رأس المائة الثامنة .

توفى رحمه الله تعالى يوم الأربعاء ثانى شعبان سنة ست وثمانمائة (١) .

الكتاب :

ألف الإمام الغزالى كتابا فى علوم الدين سماه « إحياء علوم الدين » اشتمل على كثير من الأحاديث ، دون ذكر من أخرجها ، ولا بيان درجتها ، ولا اشترط على نفسه درجة من الأحاديث لا ينزل عنها .

وجاء الحافظ العراقى فأراد أن يخرج أحاديث هذا الكتاب ، فاخطت لنفسه الخطة التالية :

(١) راجع فى ترجمته : فهرس الفهارس ٢ / ٨١٤ والضوء اللامع ٤ / ١٧١ وذيل طبقات الحفاظ ص ٢٢٠ وغاية النهاية فى طبقات القراء ١ / ٣٨٢ وإنباء القمى ٢ / ٢٧٦ .

١ — أن يذكر طرف الحديث فقط ، إذ ذاك كاف للدلالة عليه ، ومفيد في صغر حجم الكتاب .

٢ — أن يذكر راويه من الصحابة ، أو التابعين إن كان مرسلًا .

٣ — أن يبين من أخرجه من الأئمة في كتبهم .

٤ — أن يبين درجته ، فيبين هل هو صحيح أو حسن أو غير ذلك .

وفعلا قام بذلك وسمى الكتاب « المغنى عن حمل الأسفار — أى الكتب — في الأسفار — جمع سَفَر » أى أن كتابه هذا يجعل طالب العلم يستغنى عن حمل الكتب في أسفاره .

والعراق يعطى نفسه قدرا من السعة في التخريج ، فإذا لم يجد الحديث عن الصحابى الذى ذكره صاحب الأحياء أخرجه عن صحابى آخر ، وإذا لم يجد المتن ذكر ما يغنى عنه إذا كان الأخير عنده . وهو أيضا غير مقيد نفسه بلفظ « الإحياء » وإنما بالأصل على طريقة المحدثين في التخريج ، فالعبرة عندهم بأصل الحديث لا بألفاظه .

ومن السعة أيضا أنه اقتصر على تخريج المرفوع وترك الآثار .

ولقد استعمل الرموز في ذكر من أخرج الحديث ، ومن العجيب أنه لم يضع لذلك مفتاحا في أول الكتاب ، إلا أنه سار على طريقة المحدثين ، ولعل ذلك هو الذى جعله لم يضع مفتاحاً ، وأذكر لك مفتاح ما يحضرنى من هذه الرموز .

خ = بخارى ، م = مسلم ، د = أبو داود ، ت = ترمذى ،
ن = النسائى ، ه = ابن ماجه ، ح = ابن حبان ، هق = بهقى فإن
كان في السنن أطلق ، وإلا بيّن .

قط = دار قطنى ، فإن كان في السنن أطلق ، وإلا بيّن .

ك = الحاكم في المستدرک ، طب = الطبرانى ، عد = ابن عدى

وهو لم يستعمل هذه الرموز دائما ، وإنما أحيانا يستعملها ، وأحيانا يذكر

اسم الإمام الذى أخرج الحديث .

فإذا وجد الحديث موضوعا قال : لأصل له ، وإذا لم يستطع تخريجه ولم يظهر له وضعه قال : لم أجده .

وهو فى كتابه هذا حريص على الاختصار ، ف بجانب استعمال الرموز يكتفى بما يفيد ثبوت الحديث ، فإذا كان الحديث فى الصحيحين أو فى أحدهما اكتفى بعزوه إليهما ، وإذا لم يكن فيهما وإنما فى شىء من بقية الستة (السنن الأربع) اكتفى بعزوه إلى السنن ، إلا إذا وجد عند من التزم الصحة ، كابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، أو وجد لفظ الإحياء عند غيرهم . فإنه يخرجهم مع ذلك من السنن لما فيه من كبير فائدة تعود إلى تصحيح الحديث ، أو ثبوت لفظه .

وإذا كرر الغزالي الحديث لم يكرر العراق التخريج ، وإنما يكتفى بتخريجه فى الموطن الأول ويحيل عليه فى بقية ذلك ، إلا إذا كان له غرض علمى أو نسي تَقْدُّمَهُ . فإن كان الحديث تقدم فى نفس الباب أو فى باب قبله بين ذلك ، أما إذا كان تقدم بعيدا بين الباب الذى تقدم فيه .

ولربما ذكر الغزالي الحديث مرفوعا فبيّن العراق عدم رفعه ، وربما ذكره الغزالي موقوفا أو مقطوعا فبيّن العراق ثبوته مرفوعا .

وبالجملة فالكتاب مفيد دقيق ، رام مؤلفه شيئا قبله ، جزاه الله خيرا .

ترتيب الكتاب :

رتب الإمام الغزالي كتابه على حسب الموضوعات ، وجعله أربعة أرباع وهى : ربع العبادات ، وزبع العادات ، وربع المهلكات ، وربع المنجيات .

ولقد سار الحافظ العراق على نفس الترتيب ، فجاءت أحاديث كتابه « المغنى عن حمل الأسفار » مرتبة كترتيب الأحاديث فى الإحياء ، أى على حسب الموضوعات .

طريقة التخريج بالكتاب :

إذا أردت الاستفادة بمجهود العراق هذا فما عليك إلا أن تعرف

موضوع حديثك ، ثم تراجع به في الإحياء ، فإذا وجدته فستجده أيضا في « المغنى عن حمل الأسفار » وحينذاك فستجد العراق يذكر من أخرجه ، وروايه الأعلى (صحابيا كان أو تابعيا) ويتكلم عليه من حيث الصحة أو عدمها

وتيسيرا للانتفاع بالكتاب يجدر بك أن تضع فهرسا لكتب الإحياء بحيث إذا أردت تخرج حديث نظرت فيها فعلمت الكتاب الذى يمكن أن يوضع حديثك فيه .

فإذا خرجت من كتاب العراق وعزاه إلى من أخرجه من الأئمة فارجع إلى كتب هؤلاء الأئمة ، وخرج الحديث منها ، ثم اكتب : أخرجه فلان — الترمذى مثلا — فى كتاب كذا ، فى باب كذا ، فى جزء كذا ، فى صفحة كذا ، ورقم الحديث كذا .

ولا تنس أن العلماء لهم استدراكات على العراق فى هذا التخرىج ، فللزيلعى — صاحب نصب الراية — استدراكات عليه ، وللحافظ ابن حجر استدراكات عليه ، وقد استفاد بمجهود الزيلعى وابن حجر الإمام الزبيدى فى شرحه الإحياء المسمى « اتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين » فيحسن بك أن تراجع هذا الكتاب لتطلع على كلام العراق وكلام من تعقبوه ، وإنما أوصيتك بالرجوع إلى كتاب الزبيدى لأن كتاب الزيلعى وكتاب ابن حجر لم يطبعا ، ولا أعلم عنهما شيئا فى عالم المخطوطات ، فى حين أنهما كانا عند الزبيدى ، واستفاد منهما .

طبعات الكتاب :

وكتاب « المغنى عن حمل الأسفار » مطبوع بهامش الإحياء ، ورتبت أحاديثه مع الإحياء ، بحيث إذا وجدت حديثك فى صفحة من الإحياء فإنك تجده فى « المغنى عن حمل الأسفار » فى نفس الصفحة .

ولما كان الإحياء قد طبع عدة طبعات فإن « المغنى عن حمل الأسفار » طبع معه أيضا عدة طبعات .

وكم تمنيت أن يوفق الله أحد أهل العلم لالتقاط مافي كتاب الزبيدي « تحفة
السادة المتقين » ويضاف إلى كتاب العراق ، وشاء الله وقام بهذا فضيلة الشيخ
الحافظ التيجاني — رحمه الله تعالى — وفعلا بدأ كتابه يرى النور فطبعت أجزاء
منه ، وفيما أعلم فلقد أتم الشيخ الكتاب . وأسأل الله سبحانه أن يتم طبع
الكتاب على هذه الوثيرة .

* * *

ثالثاً : كتب في تخریج أحادیث كتب فقه

(١) كتاب

« نصب الراية لتخریج أحادیث الهداية »

المؤلف :

هو الإمام الحافظ جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن محمد بن أيوب بن موسى الحنفى الزيلعى — نسبة إلى « زيلع » بلدة على ساحل الحبشة ، وقد نسب إليها غيره من العلماء . وعليه فهذه النسبة لا تختص به ، فإذا قيل « الزيلعى » فلا بد من البيان ، إما بالاسم ، أو الكنية ، أو المؤلف ، وإلا فنشيه فخر الدين عثمان بن على مؤلف كتاب « تبين الحقائق شرح كنز الدقائق » ينسب أيضاً إلى « زيلع » فيقال له « الزيلعى » .

وجمال الدين الزيلعى — صاحبنا — من علماء القرن الثامن الهجرى ، وزفيق الحافظ العراقى .

طلب الحديث واعتنى به ، فسمع وحفظ ، ودرس وخرّج ، ووعى وتفقه ، وسمع على عدد من الشيوخ المرموقين ، كالشهاب الأنصارى — فقيه القاهرة والأسكندرية — والشيخ ابن عدلان — شيخ الشافعية ، والفخر الزيلعى — شارح كنز الدقائق كما تقدم —

قال الحافظ ابن حجر : ذكر لى شيخنا العراقى أنه كان يرافقه فى مطالعة الكتب الحديثية ، لتخریج الكتب التى كانا قد اعتنينا بتخریجها ، فالعراقى لتخریج أحادیث الإحياء ، والأحادیث التى يشير إليها الترمذى فى الأبواب ، والزيلعى لتخریج أحادیث الهداية ، والكشاف . فكان كل منهما يعين الآخر .

وقال السيوطى : ولازم مطالعة كتب الحديث إلى أن خرج أحادیث الهداية ، وأحادیث الكشاف ، واستوعب ذلك استيعاباً بالغاً .

توفي رحمه الله في المحرم سنة اثنتين وستين وسبعمائة (٧٦٢) .

الكتاب :

ألف الإمام برهان الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل
الفرغانى المَرغينانى — أحد علماء القرن السادس الهجرى — ثلاثة كتب فى
الفقه الحنفى هى :

« بداية المبتدى » وهو أحصرها .

و « كفاية المنتهى » وهو أوسعها .

و « الهداية » وهو اختصار لسابقه .

وحظى كتابه « الهداية » باهتمام كثير من العلماء ، مهتمين به من نواح
متعددة .

ومن هؤلاء — الذين اهتموا بكتاب الهداية — الإمام الحافظ جمال الدين
الزيلعى — الذى تقدم التعريف به — فلقد خرّج أحاديث « الهداية » فى كتابه
« نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية » ، الذى نتحدث عنه هنا .

منهجه فى الكتاب :

جرى صاحب الهداية فى كتابه على أن يذكر لفظ الحديث فقط ، دون
ذكر راويه من الصحابة ، ودون ذكر من أخرجه من أئمة السنة فى كتابه ،
ودون بيان حاله من حيث الصحة وغيرها . يذكر الحديث كاملا أحيانا ،
ويقتصر على جزء منه أحيانا ، ويذكر الحديث صراحة أحيانا ، ويكتفى
بالإشارة إليه أحيانا .

وجاء الزيلعى — رحمه الله — فقام بما يلي :

١ — استخرج ما فى كتاب « الهداية من أحاديث — سواء كانت مرفوعة
أم غير مرفوعة ، وسواء ذكرت صراحة أو إشارة^(١) .

(١) راجع الهداية ١ / ١٣ فتجده يقول : ويستوعب رأسه بالمسح وهو سنة أ هـ فستجد أن الزيلعى يبين
الحديث الذى يشير إليه ، ويخرجه راجع نصب الراية ١ / ٢٩ ، ٣٠ .
وراجع الهداية أيضا ٤ / ٢٦٩ تجده يستدل على جواز الاعتماد على كتابة الأخرس بأنه عليه السلام أدى =

٢ - لم يكتف بجمع ما في كتاب « الهداية » من أحاديث ، وإنما يذكر كل ما في المسألة من أحاديث ، فيذكر ما فات صاحب « الهداية » فلم يذكره ، وما ذكره صاحب « الهداية » موقوفا ، وفيه مرفوع ، وما ذكره بلفظ ضعيف وفيه أقوى من ذلك (١) .

وبالجملة فلم يقتصر الزيلعي على ما ذكره المرغيناني ، وإنما استوعب كل ما يشهد للمذهب الحنفي ، مميزا ما استدركه على المرغيناني بقوله : وفي الباب كذا ، ويسوق الأحاديث الزائدة ، وربما قال : ومن أحاديث الباب .

٣ - لم يقتصر على أدلة المذهب الحنفي ، وإنما يذكر الأحاديث التي في الباب ، واستدل بها غير الأحناف . معنونا بـ « أحاديث الخصوم » . وعليه فهو يجمع كل أحاديث الباب ، سواء منها ما يشهد للأحناف وما يشهد لغيرهم .

٤ - بين من أخرج هذه الأحاديث من أئمة السنة في كتابه ، ومن رواها من الصحابة .

٥ - تناول هذه الأحاديث بالبحث من حيث الصحة وعدمها في الكثير الغالب ، فيناقش صحة الحديث أو حسنه أو ضعفه ، ناقلا قول الأئمة في كثير من الأحيان ، ودارسا باجتهاده هو في بعضها ، وفي ثانيا ذلك تحدث عن دقائق في علم الدراية ، كالكلام في الجرح والتعديل (٢) ، والكلام في مناقشة الأسانيد (٣) ، والكلام في الناسخ والمنسوخ (٤) .

وربما لم يدقق صاحب الهداية في سوق الحديث فينبه الزيلعي لذلك ،

= واجب التبليغ مرة بالعبارة ، وتارة بالكتابة إلى الغير . ثم راجع نصب الرأية ٤ / ١٨ تجد الزيلعي قد ذكر عددا كبيرا من الأحاديث المفيدة لتأديته ﷺ واجب التبليغ بالكتابة .

(١) راجع حديث « لا صلاة لحائض إلا بخمار » الهداية ١ / ٤٣ تجد أن هذا اللفظ الذي ذكره صاحب الهداية إنما جاء عن الحسن مرسلا ، في حين قد جاء الحديث بألفاظ أخرى ، منها ما هو صحيح وما هو حسن فذكر ذلك صاحب « نصب الرأية ١ / ٢٩٥ » .

(٢) راجع ١ / ١٦١ ، ١٦٢ .

(٣) راجع حديث « أصبت السنة » ١ / ١٦٠ .

(٤) راجع حديث « الماء من الماء » ١ / ٨٠ .

ويبين الصواب ، فحينما قال صاحب الهداية : روى المغيرة بن شعبه « أن النبي ﷺ أتى سباطة قوم فبال ، وتوضأ ، ومسح على ناصيته وخفيه » (١) تعقبه الزيلعي فقال : هذا حديث مركب من حديثين ... إلخ ماقال (٢) .

٦ - والزيلعي إذ يذكر الأحاديث التي تدل لمذهبه الحنفى ، والأحاديث التي تدل لغيرهم لم ينزل إلى دركة التعصب المذهبي ، فيقوى أدلة الأحناف على غيرها ، أو لا يذكر ما في أدلة المذاهب الأخرى من قوة ، لا ، وإنما التزم الرجل المنهج العلمى السليم ، فهو يذكر ما في المسألة من أدلة للأحناف ، ومن أدلة لغيرهم ، محققا مدققا فى كل ما يذكر ، وإن كانت تسميته لغير الأحناف بـ « الخصوم » لا أستسيغها .

فمثلا راجع حديث « الركبة من العورة » (٣) تجد أن الزيلعي بعد أن خرج الحديث الذى استدل به الأحناف ، وبين أوجه ضعفه عنون بـ « أحاديث الخصوم » ثم قال : واستدل من قال إنها ليست من العورة بما أخرجه البخارى . وساق حديث البخارى ، ثم ذكر دليلا آخر من مسلم ، ودليلا ثالثا من البخارى ، ورابعا من أبى داود ، وخامسا من الدارقطنى . ورغم قوة أدلة غير الأحناف إلا أنه لم يحاول أن يعقب بأدى كلمة تقلل من قوة أدلتهم ، وهذا ماتقتضيه النصفة .

ومن هنا يعجبني تعريف ابن حجر بمنهج الزيلعي هذا إذ يقول : جمع تخرىج أحاديث الهداية ، فاستوعب فيه ما ذكره صاحب الهداية من الأحاديث والآثار فى الأصل ، وما أشار إليه إشارة ، ثم اعتمد فى كل باب أن يذكر أدلة المخالفين ، ثم هو فى ذلك كثير الإنصاف ، يحكى ما وجدته من غير اعتراض ولا تعقب غالبا هـ .

ترتيب الأحاديث :

ولما كان الزيلعي يخرج أحاديث كتاب الهداية ، فإنه ساقها كما هى فى الكتاب الأصل « الهداية » فما ذكره صاحب الهداية من أحاديث فى الباب

(١) الهداية ١ / ١٢ .

(٢) نصب الراية ١ / ٦٥ .

(٣) الهداية ١ / ٤٣ ، نصب الراية ١ / ٢٩٧ .

ساقه الزيلعى فى نفس الباب ، وزاد عليه أحاديث أخرى مما يدل للأخفاف أو يدل لغيرهم .

وإذا كرر صاحب الهداية الحديث ، كرره الزيلعى ، وبين أنه تقدم (١) .

وعلى هذا فالأحاديث فى « نصب الراية » مرتبة على الأبواب الفقهية ، كما وضعها صاحب الهداية ، وعلى من أراد أن يستفيد بنصب الراية أن يقرأ فهرسه لتتضح له تقسيمات الكتاب .

طريقة التخرج بالكتاب :

لعل التعريف بالكتاب يكون قد يسر إلى حد كبير هذا العنوان ، فواضح من التعريف أن أحاديث الكتاب مرتبة على الأبواب الفقهية ، وعلى ذلك فمن أراد حديثا فعليه أن يعرف فحواه ، وأن يتحرى أى أبواب الفقه يذكر تحته هذا الحديث ، ثم يرجع إلى هذا الباب فى نصب الراية ، فإنه سيجد حديثه هذا إن شاء الله .

فإذا ما وجد حديثه ، فإن الزيلعى سيذكر من أخرجه من الأئمة فى كتابه ، وسيتكلم أيضا على الحديث كلاما مفيدا ، وعلى الباحث حينذاك أن يبحث عن حديثه فى هذه الكتب التى حددها له الزيلعى — وربما استطاع معرفة مكان حديثه فى هذه الكتب بواسطة حاشية نصب الراية ، المطبوعة بأسفلها والمسماة « بغية الأملعى فى تخرج الزيلعى » والتى وضعها بعض علماء الهند (٢) — فإذا وصل إلى حديثه فى هذه الكتب فليعزه إليها ، فيقول أخرجه البخارى مثلا فى كتاب كذا ، باب كذا ، جزء كذا ، صفحة كذا ، رقم الحديث كذا . وأخرجه أيضا فلان — ويبين ماسبق — فإذا انتهى من ذكر من أخرجه قال : وذكره الزيلعى فى نصب الراية جزء كذا ، صفحة كذا ، وعزاه لفلان وفلان من أئمة السنة ، وتكلم عليه الزيلعى فقال كذا .

(١) راجع حديث « إذا استيقظ أحدكم » ج ١ ص ٢ ، ١١٢ .

(٢) إلا أنه اعتمد على ذكر الجزء والصفحة دون الكتاب والباب غالبا ، فأصبحت الفائدة حكرًا على من عنده الطبعة التى اعتمد عليها .

وبالمثال يتضح المقال :

فلو أردت تخرّيج حديث « هو — أى البحر — الطهور مؤثّر الحل ميتته » فإنك تبحث عنه في كتاب الطهارة ، فإذا نظرت في فهرس كتاب الطهارة وجدت « باب الماء الذى يجوز به الطهارة » وهذا أقرب باب يكون تحت الحديث ، فتتظر هذا الباب (١) فتجد الحديث فيه (٢) . وتحدّث اليعلى قد ذكر من رواه من الصحابة فبلغ عددهم سبعة . ثم تكلم بالتفصيل عن رواية كل صحابي على حدة ، من أخرجها ، وما فيها من صحة أو عدم ذلك . فإذا أردت تخرّيج الحديث عن كل الصحابة فاستفد بكل ما عند اليعلى ، أما إذا كنت تبحث عن الحديث من رواية صحابي معين ، وليكن من رواية جابر مثلاً ، فتجد الكلام مرتباً ، فإنه أفرد الكلام على رواية كل صحابي ، فتجد رواية جابر مستقلة (٣) ، وأن ابن ماجه أخرج هذا الحديث عن جابر . وكذلك جابر ، وإخامه ، والدارقطني في سننه ، وأحمد في مسنده ، فتكون قد رقت من أخرج حديثك عن كل الصحابة الذين رواوه ، أو عن صحابي معين . فترجع هذه الكتب وتخرّج حديثك منها ، ثم تعزوه إلى الكتاب والباب المذكور خذوا والصفحة ورقم الحديث إلى آخر ما تقدم بيانه .

والله اعلم بالصواب :
عليه السلام :

بسم الله الكتاب بما يلي :

١ - مادته العنمية التي تحتوي على درر وفوائد كثيرة .

٢ - تراجم على الأبواب الفقهية ، والتي تيسر على الباحث توصيلها إلى

صحتها .

٣ - من روى هذه الأحاديث في موضوع معين . ووجدتها مجمعة ، مخرجة

بصفة خاصة في ذلك خير كثير .

٤ - يؤخذ من الكتاب ما يؤخذ على حسب الترتيب وليس أحاديثها ترتيباً

بموضوع معين .

٥ - من روى هذه الحديث لراعي ، لعلهم

يكونوا

موضوعيا ، من أن على الباحث أن يعرف فقه الحديث ، وأى الأبواب يدخل فيها ، وربما اختلف رأى الباحث مع رأى المؤلف ، فيرى الباحث مثلاً : حديث « إذا قهقهه أعاد الوضوء والصلاة » يوضع فى باب الصلاة ، فى حين وضعه المؤلف فى الطهارات (١) .

وهذا المأخذ يتغلب عليه باطلاع الباحث على الفهرس بتأمل ، والانتباه للنقاط التى يختلف فيها مع مؤلف الكتاب ، ولقد راعيت مثلاً أنه وضع أحاديث المعانقة وتقبيل اليد والمصافحة فى « فصل فى الاستبراء » ، والنهى عن العزل فى « فصل فى اللبس » (٢) ، وبعد كتاب البيوع بعدة كتب « فصل فى البيع » ومنه « مكة حرام لاتباع رباعها » وفيه الترغيب فى التداوى بالحلال . وهكذا بالانتباه لمثل هذه المسائل يتغلب على هذا المأخذ . وترتيب المؤلف للأحاديث على هذا النحو لا يعاب عليه ، لأنه يخرج أحاديث كتاب معين ، فالأمانة والمنهجية — التى تؤدى إلى يسر الانتفاع — تحتان عليه أن يسير على نهج الكتاب فى ترتيب الأحاديث .

هذا والكتاب مطبوع شائع ، قام على طبعته المتداولة المجلس العلمى بداهيل — سورت — الهند ، وطبع بدار المأمون بالقاهرة سنة ١٣٥٧ هـ — ١٩٣٨ م ، وبهذه الطبعة أخطاء ، أسأل الله سبحانه وتعالى أن يهينىء للكتاب طبعة دقيقة صحيحة .

وقد صورت هذه الطبعة وملأت النسخ المصورة المكتبات ، ومع ما فى التصوير من عيوب احتملها طلاب العلم لحاجتهم إلى الكتاب .
والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم ،

* * *

(١) باب حكم القهقهة فى الصلاة ، نصب الرأية ١ / ٤٧ الحديث الثانى والعشرون .

(٢) ج ٤ ص ٢٢٢ .

(٢) كتاب

« الدراية في تخرج أحاديث الهداية »

« مختصر نصب الراية »

المؤلف :

حافظ عصره ، وجوهرة زمانه ، الإمام الحافظ أحمد بن علي بن محمد الشهير بابن حجر ، صاحب « فتح الباري » وغيره من المؤلفات النافعة والشهيرة :

وكلمة « ابن حجر » لقبه ، وإن كانت على الكنية ، واختلف في أساسها ، ف قيل : كانت له جواهر كثيرة فتسمى بها . وقيل : لقب بذلك لجودة ذهنه وصلابة رأيه ، وقيل : هو لقب لبعض آبائه ، وقيل : سمي بذلك لكونه اسم أحد أجداده .

ولد بالقاهرة سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة . وتلمذ على كبار شيوخ عصره ، وجد في الطلب واجتهد ، وقطع المسافات وارتحل ، فتقدم في كثير من العلوم ، وبخاصة علم الحديث بجميع فروعه ، حتى أصبح إذا قيل « الحافظ » تنصرف إليه ، وألف كثيرا من المؤلفات النافعة ، منها ما هو اختصار لكتب غيره — ولقد كان بارعا في ذلك — ومنها ما هو من تأليفه هو ، حتى زادت مؤلفاته على مائة وخمسين مصنفا منها ما يقع في مجلدات « كتهذيب التهذيب » و « فتح الباري » ومنها ما يقع في جزء صغير ك « نزهة النظر » .

وتولى الكثير من المناصب العلمية كالافتاء ، والخطابة بالجامع الأزهر ، ثم بجامع عمرو ، وتولى الإشراف على خزانة كتب المدرسة المحمودية .

توفي رحمه الله ثامن عشر ذي الحجة سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة .

الكتاب :

ألف الإمام الزيلعي كتابه « نصب الراية » — الذى سبق الكلام عنه — خرّج فيه الأحاديث التى وردت فى كتاب « الهداية » ، وهى الأحاديث التى يستدل بها أتباع المذهب الحنفى ، كما خرّج فيه الأحاديث التى يستدل بها غير الأحناف ، فجاء كتابه جامعا نافعا ، مفيدا ، حوى الكثير من الفوائد ، وشمل كثيرا من الخير . إلا أن الكتاب جاء طويلا ، لعل طوله من طول نفّس صاحبه ، وغزارة علمه . أو لضعف همم من بعد عصر المؤلف ، فاقضى الأمر أن يختصر الكتاب .

وللحافظ ابن حجر دراية لا يستهان بها فى اختصار الكتب ، فكم اختصر من مؤلفات شيوخه وسابقيه ، بل إنه كان قد اختصر كتابا فى نفس موضوع « نصب الراية » ، وهو كتاب تخريج أحاديث شرح الوجيز لشيخه سراج الدين عمر بن على الأنصارى ، وأثناء اختصاره راجع فيما راجع كتاب « نصب الراية » .

ومن ثم لما طلب منه اختصار كتاب الزيلعي « نصب الراية » أسرع إلى ذلك ، ملتزما المنهج الذى ارتسمه لنفسه فى الاختصار ، بأن لا يخل بمقاصد الأصل ، ويحذف ما يستغنى عنه ، ولذا يقول : فلخصته تلخيصا حسنا مبينا ، غير مخل من مقاصد الأصل إلا ببعض ما قد يستغنى عنه اهـ . وكم كان دقيقا فى قوله : إلا ببعض ما قد يستغنى عنه . فإن ما تركه قد يستغنى عنه الباحث ، خاصة إذا كان غير متخصص ، أما إذا كان متخصصا فإنه لا يستغنى ، وعليه مراجعة الأصل ، فإنه يحتاج كل ما فيه .

وأوجه الاختصار فيما بدا لى مايلي :

إذا اختلفت الرواية التى ذكرها صاحب الهداية عن الرواية التى فى الكتاب المخرج منه — كالبخارى — فإن الزيلعي يذكر رواية البخارى كاملة ليتضح الفارق بينها وبين الرواية المذكورة فى كتاب الهداية . أما الحفاظ ابن حجر فيذكر اللفظة — أو الألفاظ — المختلف فيها فقط .

إذا أجمل الزيلعي ثم فصل فإن الحفاظ يترك الإجمال ، ويذهب إلى

التفصيل مباشرة مع اختصاره .

إذا ذكر صاحب الهداية جزءاً من حديث ، فإن الزيلعي يذكر الحديث بتمامه ويخرجه ، أما الحافظ ابن حجر فيقتصر على ذكر هذا الجزء ويخرجه .

الزيلعي يستقصى فيخرج الحديث من الصحيحين ومن غيرهما في الكثير الغالب ، أما ابن حجر فيكتفى بتخريج الحديث من الصحيحين (١) .

ولم يك دور ابن حجر هو الاختصار فقط ، فيحذف هذا ، ويكتفى بهذا عن هذا ، وإنما كانت له مع الاختصار إضافات علمية دقيقة ومفيدة ، وذلك بأن يحكم على إسناد لم يحكم عليه الزيلعي (٢) ، أو يبين راوياً ذكر بكنيته التي يشاركه فيها غيره ، أو ذكر باسمه مهملًا فيميزه (٣) ، أو يجيب على تعارض يخفى فيه وجه الجمع بين الروایتين ، أو يناقش قول أحد الأئمة (٤) .

وشخصية ابن حجر في الاختصار ظاهرة ، فهو يستدرك على الزيلعي في أشياء (٥) ، ويخالفه في أمور دقيقة (٦) .

(١) راجع حديث « أبردوا بالظهر ... » فإن الزيلعي عزاه من رواية أبي هريرة إلى الستة ، وعزاه ابن حجر إلى الصحيحين فقط . نصب الرأية ١ / ٢٢٨ الحديث الرابع . والدراية ١ / ١٠٠ حديث ٩٦ .

(٢) راجع حديث « هو الظهور ماؤه » من رواية جابر فتجد أن الزيلعي ١ / ٩٨ لم يحكم على إسناد ابن ماجه ، أما الحافظ ١ / ٥٣ ، ٥٤ فإنه حكم بأن اسناده لا بأس به . وتظهر قيمة هذا الحكم إذا علم أن الدارقطني وأحمد قد أخرجا الحديث بنفس إسناد ابن ماجه ، أو بعبارة أخرى ، فإن ابن ماجه أخرج الحديث من طريق أحمد بن حنبل ، وكذلك الدارقطني أخرجه من طريق أحمد ، فالحكم على إسناد ابن ماجه حكم على كل هذه الأسانيد .

(٣) راجع أول حديث في الكتاب ١ / ١١ تجده يبين أن عاصماً الذي في سند ابن ماجه هو عاصم بن أبي النجود .

(٤) راجع الحديث الأول في الكتاب ١ / ١١ ففيه يبين أن عاصماً لم ينفرد برواية الحديث عن المغيرة بن شعبة ، وإنما وافقه حماد ، وفيه أيضاً يناقش الحافظ قول عاصم إن الأعمش ماحفظه ، ويبين أن منصوراً وافق الأعمش على هذا ، ويبين أنه يمكن التوفيق ودفع التعارض بأن يكون الحديث عند أبي واثل عنهما معاً .

(٥) راجع أول حديث تجد أن ابن حجر قدم حديث السبابة ، أما الزيلعي فقدم حديث المسح على الناصية والخفين ، وما فعله ابن حجر أولى . الدراية ١ / ١١ . نصب الرأية ١ / ١ .

(٦) فالزيلعي يقول في بعض الأحاديث غريب ، أما ابن حجر فيقول : لم أجده . وأرى أن عبارة ابن حجر أدق . راجع حديث « آخر وقت المغرب إذا أسود الأفق » نصب الرأية ١ / ٢٣٤ الحديث =

طريقة التخرّيج بالكتاب :

طريقة التخرّيج بهذا الكتاب كأصله ، أعنى كالتخرّيج من « نصب الراية » ، فأحاديثه مرتبة على الموضوعات الفقهية ، فإذا أردت تخرّيج حديث فانظر في أى كتاب من كتب الفقه (كالطهارة ، أو الصلاة ، أو الزكاة .. إلخ) يمكن أن يكون ، ثم اطلع على أبواب هذا الكتاب في الفهرس لترى في أى باب يمكن أن يكون ، ثم ابحث عنه في هذا الباب ، فإنك تجده إن شاء الله تعالى ، وتجد كلام الحافظ ابن حجر عليه ، فيعزوه إلى من أخرجه من الأئمة ، ثم يتكلم عليه غالبا فيما يتعلق بالصحة أو الحسن أو الضعف ، فترجع إلى كتب هؤلاء الأئمة الذين عزا الحافظ الحديث إليهم ، فتخرجه من هذه الكتب ، فتذكر موضعه فيها بتحديد الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث — إن وجد — ثم تقول : وذكره الحافظ في الدراية جزء كذا صفحة كذا ، ثم تنقل كلامه المتعلق بصحة الحديث أو حسنه أو ضعفه . فتكون قد خرجت الحديث ، وذكرت كلام الحافظ عليه ، وهذا خير كثير .

وبدهى أنك تتساءل : هل يستغنى بأحد الكتابين — نصب الراية والدراية — عن الآخر ؟ والجواب تحت العنوان التالى :

بين الكتابين :

بالرغم من اتحاد موضوع الكتابين ، وبالرغم من أن « الدراية » اختصار لنصب الراية ، بالرغم من ذلك فإنه لا يستغنى بأحد الكتابين عن الآخر ، فإذا راجعت حديثك في « نصب الراية » فأنت محتاج لمراجعته أيضا في « الدراية » حرصا على مازاده الحافظ ابن حجر من فوائد فكما تقدم لم يكن دور ابن حجر الاختصار فقط وإنما زاد فوائد مهمة وإذا راجعت حديثك في الدراية فأنت محتاج لمراجعته في « نصب الراية » حرصا على ما تركه الحافظ من كلام الزيلعى ، وقد تكون فيه فائدة أنت في حاجة إليها .

= التاسع . الدراية ١ / ١٠٣ حديث رقم ١٠١ . وراجع كذلك حديث « وآخر وقت العشاء حين يطلع الفجر » في الموضعين السابقين . وراجع كذلك صلاة على البغاة نصب الراية ٢ / ٣١٩ . الدراية ١ / ٢٤٥ .

فمجمل القول أنه لا يستغنى بأحد الكتائين عن الآخر ، لوجود زيادات في كل منهما عن الآخر ، فيراجعا معا لمن أراد أكبر قدر من الفائدة . علما بأن الوقوف على حديثك في أحد الكتائين يساعد على الوقوف عليه في الكتاب الآخر ، لاتحاد الموضوعات والعناوين .

للكتاب وعليه :

يمتاز الكتاب بما يلي :

- جمع الكثير من أحاديث الأحكام .
- عزو هذه الأحاديث إلى من أخرجها من الأئمة .
- الكلام على هذه الأحاديث من حيث الصحة أو الحسن أو غير ذلك .
- ترتيب وتبويب هذه الأحاديث حسب موضوعات الفقه ، مما به يسهل على الباحث الوصول إلى مراده .
- من رام أحاديث موضوع معين ، وصل بغيته بهذا الكتاب . وزاد على ما يريد تخريج هذه الأحاديث ، والكلام عليها من حيث الصحة أو غيرها .
- ويؤخذ على الكتاب ما يؤخذ على الكتب التي رتبت أحاديثها ترتيبا موضوعيا وقد سبق الكلام في ذلك عند الكلام على الكتاب الأصل « نصب الرأية » .

طباعات الكتاب :

والكتاب — بحمد الله — مطبوع شائع ، ومن طبعاته الشهيرة الطبعة التي قام عليها السيد عبد الله هاشم اليماني المدني ، وطبعت بمطبعة الفجالة بالقاهرة سنة ١٣٨٤ هـ وتقع في جزئين مجلدان في مجلد واحد .

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم ،

* * *

(٣) كتاب

« التلخيص الحبير في تخریج أحاديث الرافعی الكبير »

المؤلف :

هو الحافظ ابن حجر ، صاحب المؤلفات النافعة والشائعة ، وقد تقدم التعريف به عند الكلام على كتاب « الدراية في تخریج أحاديث الهداية » .

الكتاب :

شرح الإمام أبو القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعی الشافعی المتوفى سنة ثلاث وعشرين وستائة (٦٢٣) (١) كتاب الوجيز للغزالي ، في فقه الشافعية شرحين ، أحدهما صغير ، والآخر كبير ، أما الكبير فسماه « فتح العزيز على كتاب الوجيز » ، قالوا عن فتح العزيز هذا ، إنه لم يصنف في المذهب مثله . ومن هنا حظى هذا الكتاب باهتمام العلماء ، ومن اهتم به عدد من علماء الحديث ، فقاموا بتخریج أحاديثه منهم :

— القاضي عز الدين عبد العزيز بن محمد بن ابراهيم المعروف بابن جماعة ، والمتوفى سنة سبع وستين وسبعمائة (٧٦٧) .

— المفتي بدر الدين محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي المتوفى سنة أربع وتسعين وسبعمائة (٧٩٤) .

— سراج الدين عمر بن علي المعروف بابن الملقن المتوفى سنة أربع وثمانمائة (٨٠٤) . شيخ الحافظ ابن حجر وغيره من المشاهير .

— الإمام أبو أمامة محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن النقاش المتوفى سنة خمس وأربعين وثمانمائة (٨٤٥) .

(١) راجع في ترجمته : تهذيب الأسماء واللغات ٢٠٢ / ٢٦٤ وطبقات الشافعية لابن السبكي ٢٨١ / ٨ - ٢٩٣ وشذرات الذهب ١٠٨ / ٥ ، ١٠٩ ، وسير أعلام النبلاء ٢٢ / ٢٥٢ - ٢٥٥ .

— وجاء الحافظ ابن حجر — رحمه الله تعالى — فوقف على جهود هؤلاء الأئمة ، فرأى ما يأتى :—

● أن عند كل منهم ما ليس عند الآخر من الفوائد والزوائد .

● أن بعضهم أطال في تأليفه فبُعِد كتابه عن الناس ، وبعضهم اختصر فأضاع من المقاصد ما لا يستغنى عنه .

● أن أشمل هذه الكتب كتاب شيخه العلامة سراج الدين عمر بن علي ابن أحمد الأنصارى الأندلسى ثم المصرى المعروف بابن الملقن ، فكتابه المسمى « البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير » أوسع هذه الكتب وأشملها ، إلا أن ما وقع فيه من تكرار أطاله ، حتى كان في سبع مجلدات ، وأحسن الشيخ بهذا الطول فاختصر الكتاب في مجلدين ، سماه « خلاصة البدر المنير » ثم انتقاه في جزء سماه « منتقى خلاصة البدر المنير » (١) ، إلا أنه أدخل فيه بكثير من مقاصد المطول وتنبهاته .

فبدا للحافظ ابن حجر أن يقوم بالخطوات الآتية :

أ — يختصر كتاب شيخه ابن الملقن « البدر المنير » الذى يقع في سبع مجلدات ، وليكن هذا المختصر في مقدار ثلث حجم الأصل .

ب — يجمع بين الاختصار والمحافظة على المقاصد ، بمعنى أن الاختصار لا يكون على حساب الفائدة ، وإنما يكون بعدم التكرار ، وإصابة الغرض بأخصر عبارة .

ج — يضيف إلى ما أخذه من كتاب شيخه ما عند الأئمة الآخرين — الذين اطلع على تخريجهم أحاديث الشرح الكبير (٢) — من فوائد زائدة على ما في كتاب شيخه .

د — يضيف إلى ما أخذه من كتب هؤلاء الأئمة ، ما يجده عند الزيلعى في « نصب الراية » من فوائد زائدة ، فإن « نصب الراية » وإن كان في تخريج

(١) راجع الرسالة المستطرفة ص ١٤٢ ، وكشف الظنون ٢ / ٢٠٠٣ .

(٢) وهم : العز بن جماعة ، وبدر الدين الزركشى ، وابن النقاش ، كما تقدم في الأصل .

الأحاديث التي تشهد للمذهب الحنفى ، إلا أن الزيلعى — رحمه الله — ينبه على ما يحتج به مخالفوه (١) .

ووفق الله سبحانه وتعالى الحافظ وقام بهذه الخطوات ، وسمى هذا الكتاب « التلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير » (٢) وقال فى مقدمته : وأرجو إن تم هذا التبع — أى تتبع الفوائد الزائدة فى تخريج الأئمة على تخريج شيخه — أن يكون حاويا لجل ما يستدل به الفقهاء فى مصنفاتهم فى الفروع .

ولقد كان لدى الحافظ ابن حجر ثروة حديثية ضخمة ، جاءت من مصدرين :

الأول : الكتب التى أمامه فى الموضوع ، فيها هو كتاب شيخه ابن الملقن فى طوله واتساعه ، وهامى كتب أئمة آخرين ، الجميع يخرج أحاديث الشرح الكبير ، وهامى كتاب الزيلعى فى تخريج الأحاديث التى يستدل بها الفقهاء عموما .

الثانى : أن الحافظ — رحمه الله — لم يكن مجرد جامع لما فى كتب هؤلاء الأئمة ، وإنما كانت له قدم راسخة فى الموضوع ، فهو حافظ ، وعلى قدر كبير من الدراية بالأحاديث وبالأسانيد .

ومن هنا جاء الكتاب حاويا لكثير من الفوائد والدقائق ، فهو يخرج الحديث من أكثر من مصدر ، ويدقق فى اللفظة أى عند فلان من الأئمة أم عند غيره (٣) ؟ ، والألفاظ مهمة جدا عند الفقهاء ، فهى مناط الشاهد ، ومصدر الاستنباط ، فلربما شهد الحديث للمسألة من رواية ، ولم يشهد لها من رواية ثانية لاختلاف لفظة فيه . وهو يتكلم فى الأسانيد جامعا أقوال من قبله ومناقشا ومتعقبا . ويتكلم عن فوائد حديثية (٤) ، ولغوية (٥) ، وأخرى تتعلق

(١) وقد تقدم ذلك عند الكلام على « نصب الراية فى تخريج أحاديث الهداية » .

(٢) هكذا اسم الكتاب على النسخة المطبوعة مع المجموع طبع المنيرة لشركة العلماء ، واسمه على النسخ التى قام عليها السيد عبد الله هاشم الباقى « تلخيص ... بدون آل ، والذى فى الرسالة المستطرفة ص ١٤٢ » التلخيص الحبير فى تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير ، وما أثبتته فى الأصل أرجع عندى .

(٣) راجع ج ٢ ص ٦٠ رقم ٦٣٦ .

(٤) راجع ج ٣ ص ١٩ وبيانه زوج بروع بنت واشق .

(٥) راجع ج ١ ص ١٤٤ رقم ١٩٣ .

بعلم تأويل مختلف الحديث^(١) ، ويستدرك على شيخه وعلى أئمة آخرين^(٢) ، كل ذلك بعبارة غاية في الاختصار ، مع براعة في إيفهام المراد . فإذا وجد حديثا مكررا ذكر طرفه ، وأشار إلى الموضع الذي تقدم فيه^(٣) .

ترتيب الكتاب :

الأحاديث في هذا الكتاب مرتبة على الأبواب الفقهية ، فأحاديث الطهارة في كتاب الطهارة ، وأحاديث الصلاة في كتاب الصلاة ، وليس هذا الترتيب من وضع الحافظ ابن حجر ، وإنما لما كان الكتاب تخريجا لأحاديث كتاب الشرح الكبير ، فقد ساق الأحاديث فيه حسب ورودها في الأصل (الشرح الكبير) . فلو وقفت على حديثك في الأصل فهو في « التلخيص الحبير » في نفس الكتاب والباب . وكذلك لو وقفت على حديثك في « التلخيص » فهو في « الشرح الكبير » في نفس الكتاب والباب .

بين الكتاب وسابقه :

ويدهى أنه سيجول بخاطرك سؤال ؛ هذا الكتاب هو الثالث في هذا الفصل ، وهو ثالث ثلاثة في موضوع واحد ، وهو تخريج أحاديث كتاب فقهى ، هو ثالث سابقه « نصب الراية » و « الدراية » فهل يستغنى بكتاب من هذه الثلاثة عن الآخرين ؟ .

والجواب : أن من رام معرفة حديث ، وأنه هل له أصل في كتب السنة أو لا ، كفاه أى كتاب من هذه الثلاثة . أما من أراد جمع أكبر قدر من المعلومات . فإن عليه أن يراجع هذه الثلاثة ، ففى كل منها ما ليس في الآخر ،

(١) راجع ١ / ٢٥٨ رقم ٣٨٦ .

(٢) راجع حديث ابن الزبير « أنه صلى الله عليه وسلم كان يضع إبهامه عند الوسطى » ج ١ ص ٢٦١ رقم ٣٩٩ تجد أن الحافظ ينبه فيقول : لفظ مسلم وغيره في هذا الحديث « على أصبعه » والمصنف أوردته بلفظ « عنده » وبينهما فرق لطيف .

وراجع أيضا حديث أبى حميد في جلسة الاستراحة ١ / ٢٥٩ رقم ٣٩٠ تجد أن الحافظ تعقب الطحاوى في إنكار جلسة الاستراحة في حديث أبى حميد ، وتعقب النووى في إنكار أن تكون — جلسة الاستراحة — في حديث المسىء صلاته .

(٣) راجع ج ١ ص ٢٧٢ حديث « من نام عن صلاة أو نسيها » بعد رقم ٣٢٢ .

فإذا راجعت عدة أحاديث في هذه الكتب فستوضح لك أنك أحيانا تجد زيادة في « نصب الراية » وأحيانا في « التلخيص الحبير » وأحيانا في « الدراية » مما يحتم عليك مراجعة الكل ، إذا أردت أكبر قدر من الفائدة ، بل إننى أقول لك : راجع هذه الكتب وراجع غيرها ، واجتهد جهدك مادمت أردت التحييص والتدقيق ، فكما قلت لك — في أول الكتاب — إنه بقدر ماتجمع من طرق بقدر مايكون بحثك دقيقا ، ونتائجك صحيحة (١) .

طريقة التخریج بالكتاب :

واضح من التعريف بالكتاب ، ومن الكلام على ترتيبه ، أن التخریج به يعتمد على معرفتك بفقه حديثك ، فتعرف الكتاب الذى يرد فيه ، وأيضا الباب ، ثم تبحث عنه فى ذلك ، فإنك ستجده إن شاء الله تعالى ، وبعبارة أخرى فطريقة التخریج بهذا الكتاب كالكتابين السابقين هنا « نصب الراية » و « الدراية » وأضرب لذلك مثلا :

فلو أردت تخریج حديث « من نسى وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه ، فإنما أطعمه الله وسقاه » فإنك تبحث عنه فى كتاب الصيام ، فإذا تصفحت أحاديث الصيام وجدت حديثك (٢) ، ووجدت الكلام عليه ، فتجد أن الحافظ — رحمه الله — ذكر من أخرجه من الأئمة ، مع كلام موجز فى موضوع الإسناد ، فما عليك بعد ذلك إلا أن ترجع إلى هذه الكتب التى ذكر الحافظ أن الحديث فيها ، فإنه قال بعد ذكر الحديث : متفق عليه من حديث أبى هريرة ، ومعنى « متفق عليه » أنه أخرجه البخارى ومسلم ، فتبحث عن الحديث فيهما ، فإذا وجدته ذكرت أن البخارى أخرجه فى كتاب

(١) فإنك إذا خرجت حديث أنس فى تحفة الزفاف « السنة إذا تزوج البكر أقام عندها سبعا ، وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثا » تجد أنه فى نصب الراية فى كتاب النكاح باب القسم ٣ / ٢١٥ عزاه للبخارى ومسلم ، وخرج معه حديث أنس « للثيب ثلاثا وللبرك سبعا » وعزاه لابن ماجه . بينما فى الدراية — فى نفس الكتاب والباب ٢ / ٦٦ — عزاه إلى أصحاب الكتب الستة ولم يذكر معه الحديث الثانى . وفى التلخيص كتاب القسم والنشوز ٣ / ٢٠٢ حديث رقم ١٥٨٣ عزاه الحديث الأول إلى الشيخين ، أما الثانى فعزاه إلى ابن ماجه والدارمى وابن خزيمة والاسماعيلى والدارقطنى والبيهقى وابن حبان .

(٢) فى الجزء الثانى ص ١٩٥ رقم ٨٩٠ .

كذا — وتسمى الكتاب — في باب كذا — وتذكر عنوان الباب — في جزء
كذا — وتذكر رقم الجزء — وتذكر كذلك رقم الصفحة ، ورقم الحديث ،
وهكذا في مسلم ، وبهذا تكون قد خرجت حديثك من مصدرين ، وتواصل
البحث في الكتب الأخرى التي عزا الحافظ الحديث إليها ليكون تخريجك تاما .

وإذا كنت قد قلت لك إن طريقة التخرج بالكتاب كالكتابين السابقين ،
فإني أضيف إلى ذلك أنه يمتاز عنهما بشيء ، وهو أن ترتيب الكتب والأبواب
في « الشرح الكبير » أحسن وأدق ، فجاء ترتيب « التلخيص الحبير » تبعا
لذلك أحسن وأدق .

للكتاب وعليه :

يمتاز الكتاب بما يلي :

- ١ — إعطاء أكبر قدر من الفائدة في أوجز أسلوب .
 - ٢ — حسن عرض المادة العلمية .
 - ٣ — ترتيبه على الأبواب الفقهية ، مما ييسر على الباحث الوصول إلى
مراده .
 - ٤ — جمع عدد كبير من الأحاديث والآثار التي في موضوع واحد في
مكان واحد .
 - ٥ — الإحالات فيه مقيدة ، فيقول عقب الحديث أو الأثر تقدم في
كذا^(١) ، ولا يطلق إلا إذا كان الحديث تقدم قريبا^(٢) .
- ويؤخذ عليه :

- ١ — أن الاختصار ربما أبعد المراد ، فيجعل الباحث مضطرا لمراجعة
هذه الكتب التي يشير إليها^(٣) .

(١) راجع حديث « صوموا لرؤيته ... » ج ٢ ص ٢٠٦ يقول عقبه : تقدم في أول الباب .
(٢) راجع حديث رقم ٧١٨ ج ٢ ص ٩٧ « روى أن ابنهائم تستسقى » وفيه : وفي ابن ماجه من
حديث ابن عمر في أثناء حديث « ولولا البهائم لم يمطروا » وقد تقدم ١ هـ وأطلق في قوله « وقد
تقدم » وذلك لأنه تقدم في الحديث الذي قبله مباشرة ج ٢ ص ٩٦ رقم ٧١٧ .
(٣) راجع حديث ابن عمر « كان النبي ﷺ يقرأ علينا القرآن ، فإذا مر بالسجدة كبر وسجد
وسجدنا » ج ٢ ص ٩ رقم ٤٨٩ نجد أنه قال في نهايته : وأصله في الصحيحين من حديث ابن =

٢ - كما أنه يؤخذ عليه مايؤخذ على الكتب المرتبة ترتيبا موضوعيا ، من أن الباحث عليه أن يعرف فقه حديثه ، حتى يعرف الكتاب والباب (١) .

طبقات الكتاب :

طبع الكتاب في المطبعة الأنصارية في دهلي على ثلاث نسخ خطية إحداها عليها خط المؤلف وإجازات منه .

. وطبعته شركة العلماء مع « المجموع » و « فتح العزيز شرح الوجيز » بالمطبعة المنيرية . ثم قام السيد عبدالله هاشم اليماني المدني بطبع الكتاب على طبعة دهلي مع اجتهاد في التصحيح ، واهتمام بالتنسيق ، وتعليق في بعض الأحيان ، وتعليقاته مفيدة إلا أنها قليلة ، وطبعته هذا قامت بها شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة سنة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م ، وتقع في أربعة أجزاء صغيرة تجلد غالبا في مجلدين .

وطبعته أيضا مكتبة الكليات الأزهرية .

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم ،

* * *

= عمر بلفظ آخر ١ هـ . ولم يذكر لنا هذا اللفظ ، مما يحتم على القارئ الرجوع إلى الصحيحين للوقوف على هذا اللفظ .

(١) قدمت هذا مستوى عند الكلام على « نصب الراية » .

القسم الإجمالي

رابعاً : كتب في تخرج أحاديث الأحكام

(١) كتاب «منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار ﷺ»

مؤلفه : أبو البركات مجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد . الحراي المعروف بـ « ابن تيمية » .

ولد — رحمه الله تعالى — سنة تسعين وخمسمائة تقريباً ، وأخذ العلم عن مشاهير عصره ، وحل وارتحل ، فبلغ في ذلك مبلغاً عظيماً ، وبرع واشتغل وصنف التصانيف النافعة . توفي رحمه الله تعالى سنة إثنين وخمسين وستائة .

وأرجو أن تنتبه إلى أن ابن تيمية الذي معنا هو جد شيخ الإسلام ابن تيمية تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام . فلا تظنن أنهما شخص واحد .

الكتاب :

رام أبو البركات جمع أحاديث الأحكام في كتاب يقرئها ، فألف كتابه هذا ، والذي يمكنني أن أبين لك سماته فيما يلي :

١ — جمع الأحاديث من أمهات كتب السنة ، إذ أحاديثها أصح من غيرها ، وفيما احتوت عليه كفاية .

٢ — أمهات كتب السنة عنده سبعة : صحيح البخاري ، وصحيح مسلم ، وسنن الترمذي ، وسنن أبي داود ، وسنن النسائي ، وسنن ابن ماجه ، ومسند أحمد .

وهو لا يتجاوز هذه إلا نادرا ، فقلما يأخذ من موطأ مالك ، أو سنن الدارقطني ، أو البيهقي ، أو سعيد بن منصور ، أو الأثرم .

٣ - يكتفى بالأحاديث المرفوعة ، ولا يذكر من الآثار إلا النادر .

٤ - رتب الأحاديث على موضوعاتها الفقهية ، فيذكر الكتاب ، وتحت أبوابه ، وتحت كل باب أحاديثه .

٥ - عزا هذه الأحاديث إلى من أخرجها من الأئمة .

٦ - لم يتكلم على الأحاديث تصحيحا وتضعيفا ، غير أنه أحيانا إذا وجد كلاما لأحد الأئمة على الحديث نقله . ولو أنه تناول قضية التصحيح والتضعيف لأعلى قدر الكتاب .

اصطلاح خاص له :

وهو في عزوه الأحاديث إلى من أخرجها من الأئمة له اصطلاح خاص ، بل غريب ، وهذا بيانه :

أخرجاه = أى أخرج البخارى ومسلم الحديث .

متفق عليه = أى أخرجه أحمد والبخارى ومسلم ، وهذا خلاف ماتعارف عليه علماء الحديث ، من أن المتفق عليه مأخرجه البخارى ومسلم .

رواه الجماعة = أى رواه البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه وأحمد . وهذا خلاف ماتعارف عليه أهل الحديث ، من أن الجماعة هم أصحاب الكتب الستة فقط .

رواه الخمسة = أى رواه أحمد وأصحاب السنن ؛ أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه . وهذا خلاف ماتعارف عليه أهل الحديث من أن الخمسة هم : البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى .

فإذا أردت تخرج حديث بهذا الكتاب ، فانظر موضوع حديثك ثم ابحث عنه فيه فإنك تجده ، وانتبه إلى اصطلاحات الرجل ، فإن الجهل بها يوقع في الخطأ .

هذا وكتاب منتقى الأخبار شرحه الشوكاني في « نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار » وقد طبع المنتقى وحده ، وطبع مع شرحه « نيل الأوطار » عدة مرات ، وهو من أنفع الكتب في بابيه ، إن لم يكن أنفعها . جزى الله مؤلفه خير الجزاء .

* * *

(٢) كتاب « بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام »

مؤلفه : الحافظ ابن حجر صاحب التصانيف النافعة ، والذي تقدمت ترجمته (١) .

الكتاب :

أراد الحافظ ابن حجر — رحمه الله تعالى — جمع أحاديث الأحكام فألف كتابه هذا ، والذي أخلص لك سماته فيما يلي :

١ — جمع أحاديث الأحكام من أمهات كتب السنة ، مقدما الأعلى .

٢ — أمهات كتب السنة عنده مسند أحمد والكتب الستة : صحيح البخارى ، وصحيح مسلم ، وسنن أبى داود ، وسنن الترمذى ، وسنن النسائى ، وسنن ابن ماجه .

٣ — راعى في جمعه الاختصار فيكتفى برواية واحدة ثم يذكر ما فى الروايات الأخرى من زيادات ، وغرضه من هذا أن يكون الكتاب سهل الحفظ ، إلا أن الاختصار يصل به أحيانا درجة الاستغلاق ، فحينما يقول فى الحديث : رواه أبو داود — مثلا — بمعناه ، أو يقول عقب الحديث : معلول ، يكون الأمر مستغلقا على القارىء .

٤ — رتب الأحاديث على موضوعاتها الفقهية ، فالكتاب مقسم إلى كتب فقهية مرتبة على ما جرى به الإلف عند الفقهاء ، وكل كتاب فقهى تحته

(١) تقدمت ترجمته عند الكلام على كتابه « الدراية فى تخرج أحاديث الهداية » ص ١٩٣ .

أبواب ، وكل باب تحته أحاديثه .

٥ - عزا الأحاديث إلى من أخرجها من الأئمة .

٦ - تناول قضية تصحيح وتضعيف الأحاديث ، فينقل أقوال السابقين أحيانا ، ويتكلم هو في ذلك أحيانا .

اصطلاحه :

وللحافظ ابن حجر في الكتاب اصطلاحات يجدر أن أنبه عليها هنا :
فقوله : « رواه السبعة » معناه أن الحديث أخرجه أحمد وأصحاب الكتب الستة ، البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه .
وقوله : « رواه الستة » معناه أن الحديث أخرجه أصحاب الكتب الستة .

وقوله : « رواه الخمسة » معناه أن الحديث أخرجه أحمد وأصحاب السنن الأربع ، أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه . وربما عبر بدل « رواه الخمسة » بقوله : رواه أصحاب السنن وأحمد .

وقوله : « رواه الأربعة » معناه أن الحديث رواه أصحاب السنن الأربع .
وقوله : « رواه الثلاثة » معناه أن الحديث رواه أصحاب السنن الأربع إلا ابن ماجه ، يعنى أخرجه أبو داود والترمذى والنسائى .

وقوله : « متفق عليه » معناه أن الحديث أخرجه البخارى ومسلم .
والكتاب مفيد فى بابيه جدا ، ولو أنه لم يُشَدَّدْ فى الاختصار لكان أكثر فائدة .

وطريقة التخرىج بالكتاب كالتخرىج بسابقه « منتقى الأخبار » وهى أن تعرف موضوع حديثك ، ثم تراجع فيه ، فإنك تجد حديثك ، وفى نهايته ذكر من أخرجه من الأئمة ، فتراجع كتب هؤلاء ، وتخرج منها بذكر الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث .

وقد شرح « بلوغ المرام » العلامة شرف الدين الحسين بن محمد المغربي في كتابه « البدر التمام » وهو لم يطبع ، واختصر هذا الشرح السيد محمد بن اسماعيل الصنعاني وسماه « سبل السلام شرح بلوغ المرام » . و « بلوغ المرام » قد طبع مستقلا ، وطبع مع شرحه « سبل السلام » عدة مرات .
جزى الله مؤلفه خير الجزاء ،

* * *

(٣) كتاب « تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد »

مؤلفه : الحافظ زين الدين العراقي (١) .

الكتاب : أراد الحافظ العراقي — رحمه الله تعالى — أن يؤلف كتابا يساعد ابنه أبا زرعة ومن على شاكلته في حفظ الأحاديث بأسانيدهم إلى رسول الله ﷺ ، ذلك أن الأسانيد من العراق إلى رسول الله ﷺ طويلة بعض الشيء ، فلقد عاش العراقي في القرن الثامن وتوفي في أوائل القرن التاسع . (٨٠٦)

ولقد نهج العراقي في « تقريب الأسانيد » نهجا لو سار عليه المحدثون لقربوا الطريق لحفظ الأسانيد ، ولاستفادات مدرسة الحديث به في كل عصورها ، ويمكنني أن أخلص لك هذا النهج في النقاط الآتية :

١ — أحاديث الكتاب كلها لها إسنادان ، إسناد من العراق إلى الامام مالك ، وإسناد من العراق إلى الإمام أحمد بن حنبل .

٢ — تفرع الطرق من الإمامين مالك وأحمد تفرعا محدودا ، فمن مالك إلى الرسول ﷺ أربعة طرق ، ومن الإمام أحمد إلى الرسول ﷺ اثنا عشر طريقا ، فتكون جملة الطرق من الإمامين مالك وأحمد إلى الرسول ﷺ ستة عشر طريقا .

(١) تقدمت ترجمته عند الكلام على كتابه « المغنى عن حمل الأسفار في الأسفار في تخرج ما في الإحياء من الأخبار » ص ١٧٩ .

٣ — هذه الطرق الستة عشر عن تسعة من الصحابة فقط ، فبعض التسعة له أكثر من طريق ، من هؤلاء أبو هريرة ، ولقد ميز العراق الطرق عن بعضها بالراوى عن أى هريرة .

٤ — اكتفى بذكر الأسانيد فى أول الكتاب (١) .

٥ — لم يرتب الأحاديث على التراجم ، وإنما رتبها على أبواب الفقه ، مما أكسب الكتاب قيمة وقدرًا ، فأصبح الوصول إلى الحديث سهلاً ، والأحاديث المتشابهة معاً . وهذا مما ساعد على شرح الكتاب شرحاً موضوعياً .

٦ — إمعانا فى الدقة والانتقاء اقتصر على الأسانيد التى قيل فيها إنها أصح الأسانيد ، سواء كانت الأصحية مطلقة ، كأن يكون الإسناد مما قيل فيه إنه أصح الأسانيد ، أو كانت نسبة كأن يكون الإسناد قيل فيه إنه أصح أسانيد أبى هريرة مثلاً ، أو أصح أسانيد المكين .

٧ — لم يكتف العراق بذكر الحديث ، وإنما جميع أطراف المسألة فذكر الحديث الناسخ أو المخصص أو المبيّن ، وهو فى كل ذلك يتناول قضية التصحيح والتضعيف (٢) .

اصطلاحه :

وفى اصطلاح العراق فى هذا الكتاب أمر أحب التنبيه عليه ، ذلك أن الحديث إذا كان عند الشيخين لا يذكر بعده تخريجاً وإنما يسكت . فإذا وجدت حديثاً لم يعزه لأحد فلا تظنن أنه نسى تخريجه ، وإنما هو عند الشيخين ، وسكوته عن تخريجه اصطلاح له فى ذلك (٣) .

وطريقة التخرّيج بالكتاب كسابقه وهى أن تعرف موضوع حديثك ثم تراجع فى الكتاب فقد تجده ، فإذا وجدته وجدت معه من أخرجه ، وأوصيك بمراجعة الشرح ففيه زيادة فى التخرّيج ، فإذا عرفت — من الأصل والشرح —

(١) راجع طرح التثريب فى شرح التقرّيب ج ١ ص ١٩ — ٢٢ .

(٢) راجع باب التطبيق فى الركوع ونسخه ج ٢ ص ٢٨٢ .

(٣) وراجع مقدمة الكتاب ج ١ ص ١٨ ، ١٩ .

من أخرج حديثك فاذهب فاستخرج حديثك من هذه الكتب ، وبين الكتاب
والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث إن وجد ، فتكون بهذا قد خرجت
حديثك .

وكتاب « تقريب الأسانيد » شرح بعضه مؤلفه الحافظ العراقي ، وأتمه ابنه
أبو زرعة ولى الدين ، واسم الشرح « طرح الثوب في شرح التقريب » وقد طبع
الأصل والشرح معا ، طبعتهما جمعية النشر والتأليف الأزهرية ، جزى الله سبحانه
أهلها خير الجزاء ، ولما نفذت النسخ قامت دار إحياء التراث العربى ببيروت
بتصوير الكتاب .

جزى الله مؤلفه خير الجزاء ،

* * *

خامساً : كتب في تخرج أحاديث الترغيب والترهيب

(١) كتاب « الترغيب والترهيب من الحديث الشريف »

مؤلفه : الحافظ زكى الدين عبد العظيم بن عبد القوى المنذرى ،
إمام أهل عصره في الحديث وصاحب المصنفات النافعة ، تلميذ عمر بن طبرزد ،
والتاج الكندى ، وشيخ الدمياطى وابن دقيق العيد ، توفى سنة ست وخمسين
وستائة .

الكتاب :

اقتراح بعض طلاب العلم على الحافظ المنذرى أن يملئ عليهم كتابا في
الترغيب والترهيب ، فاستجاب لطلبهم وأملئ كتابه هذا ، ولقد اختط له خطة
أجملها في النقاط الآتية :

١ - رتب الكتاب على الموضوعات ، والموضوعات مرتبة على ماهو مألوف
في الترتيب الفقهي ، وقد وضع لها فهرسا في أول الكتاب .

٢ - يذكر في الباب أحاديثه التي تدل عليه ، سواء تدل عليه كلها أو
جزء منها .

٣ - يخرج هذه الأحاديث ، فيذكر من أخرجها من الأئمة ، وربما اقتصر
على بعضهم لاسيما إن كان في الصحيحين أو في أحدهما ، طلبا للاختصار .

٤ - مطلع الحديث له دلالة على درجته ، ذلك أنه قسم الأحاديث إلى
ثلاثة أقسام :

أ - ماكان في دائرة القبول يقينا (صحيحا أو حسنا أو ماقارهما) وهذا
صدّره بـ « عن » ، فإن كان في كتاب من التزم الصحة كالبخارى وابن خزيمة لم
يتكلم عليه ، وإن كان في غير ذلك بيّن حاله ، وكلامه في هذا موجز مفيد .

ب — ماكان في دائرة القبول احتمالا كأن يكون غير متصل الإسناد (مرسلا ، أو منقطعا ، أو معضلا ، أو في إسناده راو مبهم) أو في إسناده راو مختلف فيه تعديلا وتجريحا ، أو اختلف في رفعه ووقفه ، أو في اتصاله وإرساله ، أو في تصحيحه وتضعيفه . وهذا القسم يصدره بـ « عن » أيضا ، ثم يشير إلى ما فيه من انقطاع أو إعضال ، أو اختلاف في راو ، أو في رفع ووقف ... إلخ ماتقدم .

وهو حينما يتناول الرواة المختلف فيهم لايتناولهم عقب الحديث ، وإنما يشير إلى الراوى عقب الحديث مجرد إشارة ، أما بيان حاله فقد جمع كل الرواة الذين يُحتاج إلى بيان حالهم وأفرد لهم قسما خاصا في آخر الكتاب ، رتبهم فيه على حروف المعجم ، وتكلم كلاما في غاية الإفادة .

وأحيانا يرق عن ذكر الراوى المختلف فيه إلى الحكم عليه ، وبناء على ذلك يحكم على الحديث حسبا يقتضيه حال المتن والإسناد والشواهد . وهو مفيد في هذا القسم جدا .

ج — ماكان خارجا عن دائرة القبول يقينا (١) كأن يكون في إسناده كذاب أو وضاع أو متهم ، أو مجمع على تركه أو ضعفه ، أو ذاهب الحديث ، أو هالك ، أو ساقط ، أو ليس بشيء ، أو ضعيف جدا ، أو ضعيف فقط ، أو ليس فيه توثيق ، وهذا يصدره بـ « روى » ، ولا يتكلم على الراوى بعد الحديث . فلهذا القسم علامتان :

الأولى : تصدير الحديث بـ « روى » .

الثانية : عدم الكلام على الحديث في آخره .

٥ — كل حديث تحقق من أنه موضوع لم يذكره في هذا الكتاب .

٦ — جمع في كتابه هذا قدرا كبيرا من أحاديث الترهيب والترهيب ، فاستوعب ما في الأصول السبعة — على حد تعبيره ويعنى بها موطأ مالك والكتب الستة — وغيرها كصحيح ابن حبان ومستدرك الحاكم ، وعرج على

(١) استعملت هذا التعبير بشيء من التوسع ، فإن من قيل فيه « ضعيف » فقط ليس خارجا عن دائرة القبول .

المسانيد ، خاصة مسند أحمد ، وعلى المعاجم ، وعلى الكتب التى فى الترغيب والترهيب كشعب الإيمان للبيهقى . وكتب ابن أبى الدنيا ، والترغيب والترهيب لأبى القاسم الأصبهانى (١) .

وطريقة التخرج بالكتاب : أن تنظر فى حديثك فإذا كان فى الترغيب والترهيب فيمكنك أن تستفيد تخريجه من هذا الكتاب ، فاعرف موضوعه ، وابحث عنه فيه فإنك تجده إن شاء الله ، فإذا وجدته وجدت معه تخريجه ، فراجع كتب الأئمة الذين خرجوه ، وأحضر منها الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث .

وأنبه هنا إلى نقطتين :

الأولى : أنك غالباً ماتجد مع حديثك فوائد تتعلق بقضية التصحيح والتضعيف ، فقل فى نهاية التخرج : ذكره فى الترغيب والترهيب فى كتاب كذا باب كذا جزء كذا صفحة كذا ، وقال عقبه كذا .

الثانية : إذا وجدت المنذرى قد صدر الحديث بكلمة « روى — والتى تفيد أن الحديث ليس فى دائرة القبول كما تقدم — فقل ذكره فى الترغيب وصدره بـ « روى » التى تفيد أن الحديث خارج عن دائرة القبول .

هذا والكتاب مطبوع عدة طبعات ، وهو مشهور ذائع ، ولعل الله سبحانه وتعالى يهين له من يشرحه ، أو ينشر شرحاً يكون له مخطوطاً .

(٢) كتاب « الزواجر عن اقتراف الكبائر »

مؤلفه : الإمام شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن محمد بن على بن حجر الهيتمى — بالتاء المثناة — السعدى الأنصارى . المصرى المكي . الفقيه المحدث ذو التصانيف النافعة المتوفى سنة أربع وسبعين وتسعمائة (٩٧٤) رحمه الله تعالى (٢) .

(١) هو اسماعيل بن محمد بن الفضل بن على القرشى التيمى الملقب بقوام الدين الحافظ الكبير المتوفى (٥٣٥) .

(٢) راجع فى ترجمته شذرات الذهب ٨ / ٣٧٠ ، وفهرس الفهارس ١ / ٣٣٧ ، والأعلام ٢٣٤ / ١ . وفى الأخيرين مصادر أخرى للترجمة .

الكتاب : رأى ابن حجر الهيتمي — رحمه الله تعالى — أن أهل عصره اجترأوا على الكبائر ، وكثرت فيهم الذنوب ، وليس هناك كتاب يوضح عظم الذنب وبشاعة العقوبة ، نعم هناك كتاب « الكبائر » للحافظ الذهبي ، لكنه غير كاف ولا شاف . فعمد إلى تأليف هذا الكتاب ، وجعله في مقدمة وباين وخاتمة .

أما المقدمة فجعلها في تعريف الكبيرة ، واختلاف العلماء في تعريفها وعدّها .

والباب الأول : في الكبائر الباطنة ، مثل الشرك ، والرياء ، والنفاق ، والفرح بالمعصية ، وتعلم العلم للدنيا .

والباب الثاني : في الكبائر الظاهرة ، وهذه رتبها على أبواب الفقه ، فكتاب الطهارة يذكر تحته الكبائر التي يمكن أن تحدث فيه ، ثم كتاب الصلاة ... إلخ .

والخاتمة : جعلها في التوبة وشروطها ، والنار وعذابها ، والجنة ونعيمها .

وطريقته في الكتاب : أن يضع العنوان — وفي عناوينه طول — ثم يذكر الآيات القرآنية التي فيه ، وربما تعرض لتفسيرها ، ثم الأحاديث النبوية ، وهو إذ يذكر الأحاديث يذكر من أخرجها ، وكثيرا ما يتعرض للحكم عليها صحة أو حسنا أو ضعفا ، وهو في هذا مفيد جدا ، لكنه ترك بعض الأحاديث دون تخريج ، وربما ذكر في الموضوع بعض الآثار إلا أنه يضعف في تخريج هذا .

وطريقة التخرّيج بالكتاب : أن تعرف موضوع حديثك ، ثم تبحث عنه فيه فإنك تجده إن شاء الله تعالى ، وتجده قد ذكر من أخرجه من الأئمة ، وربما وجدت له كلاما في تصحيح الحديث أو تضعيفه فاستفد به ، وما عليك بعد ذلك إلا أن تخرج حديثك من هذه الكتب التي عزّا الحديث إليها .

وأنبه هنا إلى نقطة تُساعد في التخرّيج وهي : أن الامام ابن حجر الهيتمي ذكّر بعض الموضوعات في غير مظانها ، فمثلا التنازع بالألقاب ، والغيبة ،

والتميمة والبهتان ، كل هذا ذكره في كتاب النكاح ، وهذا مما لا يخطر بالبال ، وهو بكتاب للأدب أشبه ، وكذلك هجر المسلم المسلم ذكره في عشرة النساء ، وأيضا سب المسلم ذكره في اللعان . فعليك أن تعرف منهجه في تقسيم الكتاب فإنه مما يفيد في التخرج .

والكتاب طبع عدة مرات ، ومعه كتاب « كف الرعا عن محرمات اللهو والسماع » وهو لابن حجر الهيتمي أيضا ، وهو مفيد في بابه جدا ، وأحاديثه مخرجة . وكذا كتاب « الإعلام بقواطع الاسلام » وهو لابن حجر الهيتمي أيضا .

* * *

سادساً : كتب فى تخرج أحاديث تفسير القرآن الكريم

. إذا كان لديك حديث فى تفسير آية ، أو له تعلق بتفسيرها فيمكنك أن تخرجه بأى طريقة من الطرق الثلاث السابقة ، ويمكنك أيضا أن تخرجه بالطريقة التى نحن بصددّها — طريقة التخرج بناء على موضوع الحديث — وفى ذلك لك طريقتان :

الأولى : أن تعتمد على مجهودك فتراجع :

أ — كتاب التفسير من كتب السنة ، فتراجع كتاب التفسير من صحيح البخارى ، وكتاب التفسير من سنن الترمذى وهكذا من كل الكتب المرتبة على الموضوعات .

ب — كتب التفسير بالمأثور التى ذكرت الإسناد كتفسير سفيان الثورى (١) ، وتفسير ابن أبى حاتم الرازى (٢) ، وتفسير عبدالرزاق الصنعائى (٣) ، وتفسير ابن جرير الطبرى (٤) .

(١) وهو مطبوع فى هندوستان برتنك وركس ، رامبور الهند ، بتحقيق امتياز على عرش طبع سنة ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .

(٢) توجد نسخه المخطوطة ، وعلمت أنه جارى تحقيقه ، وهو أصبح كتب التفسير بالمأثور .
(٣) حقق فى كلية أصول الدين جامعة الأزهر رسالة دكتوراه نوقشت سنة ١٤٠٦ هـ ، من إعداد الأخ / محمود محمد عبده موسى ، وأخبرنى الأخ الدكتور / مصطفى مسلم أنه حققه أيضا ، ونأمل للتحققين أن يطبعوا .

(٤) وقد طبعه مصطفى الحلبي بمصر ، وللشيخ أحمد شاكى — رحمه الله — وأخيه الأستاذ / محمود شاكى تحقيق لهذا التفسير مفيد انتباهه إلى الآية السابعة والأربعين من سورة الأنفال ثم قبض الشيخ أحمد شاكى ، فأتم شقيقه محمود إلى الآية السابعة والعشرين من سورة إبراهيم ، ولم أطلع على كتبه بعد ذلك ، وكانت دار المعارف بمصر هى التى تقوم بنشر الكتاب ، وصدر الجزء السادس عشر — الأخير — سنة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .

الثانية : أن تستفيد بجهود الأئمة السابقين ممن خرجوا أحاديث التفسير ،
وأذكر لك هنا أربعة كتب مفيدة هي :

- ١ — الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي .
 - ٢ — فتح القدير في فنى الرواية والدراية من علم التفسير للشوكاني .
 - ٣ — تفسير القرآن العظيم لابن كثير .
 - ٤ — الكاف الشاف في تخرج أحاديث الكشاف لابن حجر .
- وبمشيئة الله تعالى أحدثك عنها بحسب الأشمل كما رتبها هنا :

* * *

(١) كتاب « الدر المنثور في التفسير بالمأثور »

مؤلفه : الحافظ جلال الدين السيوطي (١) .

الكتاب : أراد السيوطي — رحمه الله تعالى — أن يجمع في هذا الكتاب كل الأحاديث والآثار التي لها تعلق بتفسير القرآن الكريم وفضائل السور والآيات ، وأسباب النزول والقراءات ، وهو طويل النفس فيما جمع ، كثير الاستطراد ، فإذا مر بآية في موضوع ما جمع الأحاديث والآثار التي فيه وكأنه يكتب فيه استقلالا ، وينزل إلى ماله أدنى تعلق بالآية .

وطريقته في الكتاب كما يلي :

- ١ — يصدر السورة من القرآن الكريم بذكر الأحاديث والآثار الواردة في مكان وأسباب نزولها ، والتي في فضلها ، وما يتعلق بذلك .
- ٢ — يسوق في كل آية الأحاديث والآثار التي لها علاقة بتفسيرها وقراءتها وفضلها .
- ٣ — يذكر الأحاديث والآثار بدون إسناد ، فهذا انكتاب مختصر من

(١) تقدمت ترجمته عند الكلام على كتابه « الجامع الصغير » ص ٣١

كتابه « ترجمان القرآن » الذى ساق فيه الأحاديث والآثار بأسانيدھا (١) .

٤ - يعزو الأحاديث والآثار إلى من أخرجها من الأئمة في كتبهم ، وهو يعزو لكتب مطبوعة وأخرى مخطوطة ، ومصادره كثيرة ومتنوعة .

٥ - لم يتكلم على الحديث صحة وضعفا إلا في القليل النادر .

٦ - جمع في كتابه بين الصحيح والحسن والضعيف والموضوع (٢) ، إذ كانت مهمته الجمع لا التمييز .

٧ - رام استيعاب التفسير بالمأثور ، فكان يجمع على سبيل الاستقصاء ، وقد قاربه فما فاتة إلا القليل .

وطريقة التخریج بالكتاب : أن تعرف الآية التى يكون حديثك في تفسيرها (٣) ، ثم تراجعها فتجد حديثك فيها وقد ذكر من أخرجه من الأئمة ، وما عليك عند ذلك إلا أن تراجع كتب هؤلاء الأئمة فتخرج حديثك منها ، وتبين مكانه بذكر الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث ، فإذا تكون قد خرجت حديثك . فإذا عزا الحديث إلى كتاب لا تستطيع الوصول إليه بأن يكون مخطوطا ولا تدرى مكانه فقل : ذكر السيوطى هذا الحديث في الدر المنثور جزء كذا صفحة كذا ، وعزاه لفلان ، فهذا يكفى ، وهو تخریج بواسطة .

هذا والتكاتب مطبوع ، طبعته المطبعة الميمنية المصرية سنة ١٣١٤ ، ثم صوره على هذه الطبعة محمد أمين دمج وشركاه ببيروت لبنان .

(١) لم أفق على كتاب « ترجمان القرآن » مطبوعا ولا مخطوطا ، وإنما ذكره السيوطى في مقدمة « الدر المنثور » .

(٢) راجع كتاب « الاسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير » للشيخ محمد أبو شهبة - رحمه الله تعالى - ص ١٧٥ عند الكلام على « الدر المنثور في التفسير بالمأثور » .

(٣) أعلم أن حفظك القرآن له دخل كبير في إمكانية الانتفاع بكتب هذا البحث ، فإذا كنت لا تحفظ القرآن فاستعن على ذلك بالكتب التى رتبت آيات القرآن موضوعيا ، مثل « تفصيل آيات القرآن الحكيم » لجولابوم ، و « الترتيب الموضوعى لآيات القرآن الكريم » لمحمد كامل عبد الرحيم ، واستعن بفهارس آيات القرآن ومنها « المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم » للشيخ محمد فؤاد عبد الباقي . والاستعانة بالكتب لاتصل لدرجة الحفظ ، فإنه يمكنك تماما من الانتفاع .

(٢) كتاب

« فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير »

مؤلفه : الإمام العلامة محمد بن على بن محمد بن عبدالله الشوكانى الصنعائى اليمانى . أحد الأئمة الأعلام ، وصاحب التصانيف النافعة كـ « نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار » و « إرشاد الثقات إلى اتفاق الشرائع على التوحيد والمعاد والنبوات » .

توفى — رحمه الله تعالى — ليلة الأربعاء السابع والعشرين من جمادى الآخرة سنة خمسين ومائتين وألف .

الكتاب : أراد الشوكانى — رحمه الله تعالى — أن يؤلف كتابا يجمع بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأى ، والشوكانى من علماء القرن الثالث عشر ، سبقه كثيرون فى التفسير بالمأثور ، وكثيرون فى التفسير بالرأى ، فجمع من هذه المؤلفات الكثيرة كتابه هذا .

طريقته فى الكتاب :

١ — يذكر الآيات التى يريد تفسيرها ، ثم يبين معناها اللغوى معتمدا على كتب التفسير بالدراية .

٢ — يجمع الأحاديث والآثار التى تتعلق بهذه الآيات .

٣ — يذكر الأحاديث والآثار بدون إسناد .

٤ — يعزو الأحاديث والآثار لمن أخرجها من الأئمة .

٥ — عنده فوائد فى التصحيح والتضعيف ، والجمع والترجيح ، وإن لم تكن مسلكا عاما فى كل الكتاب .

٦ — كان الاختصار غرضا له ، فإذا اتحدت روايتان فى المعنى اكتفى فى

الثانية بقوله « بنحوه » أو « بمثله » .

طريقة التخریج بالكتاب :

وطريقة التخریج بالكتاب — كسابقه — فأعرف الآية التي يأتي حديثك في تفسيرها ، ثم راجع تفسيرها تجد حديثك إن شاء الله تعالى ، وقد ذكر من أخرجه . فراجع كتب هؤلاء ما أمكن ، وخرج حديثك منها ، ثم حدد موضعه فيها بذكر الكتاب والباب والجزء والصفحة .

فإذا وجدته قد عزا الحديث إلى كتب بعيدة عنك — فكما قلت لك في الكتاب السابق — فقل : ذكر الشوكاني هذا الحديث في كتابه « فتح القدير » جزء كذا ، صفحة كذا ، وعزا هذا الحديث إلى فلان ، وهذا التخریج يكفي مادام الكتاب المحال عليه بعيدا . أما إذا عزا الحديث لكتب منها ما هو شائع ، وما هو بعيد فخرج من الشائع وأحل عليه في البعيد ، فبعد أن تخرج من الكتب الموجودة قل : وذكره في « فتح القدير » جزء كذا صفحة كذا ، وعزاه إلى فلان وفلان ، واذكر من عزا الحديث إليه ، سواء خرجت منه أو لم تستطع الوصول إليه .

والكتاب مطبوع طبعته شركة مصطفى البابی الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٣٤٩ .

* * *

(٣) كتاب « تفسير القرآن العظيم »

مؤلفه : الإمام الحافظ عماد الدين أبو الفدا اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي الفقيه الشافعي . سمع من أئمة أهل عصره ، وعلى رأسهم شيخ الاسلام ابن تيمية ، والمزى ، والذهبي ، وابن عساكر . وبرع في علوم الفقه والحديث والتاريخ . وألف عددا من المؤلفات النافعة . توفي — رحمه الله تعالى — سنة أربع وسبعين وسبعمائة .

الكتاب : أراد الحافظ ابن كثير أن يفسر القرآن الكريم فصار على

المنهج الآتى :

- ١ - حرص على تفسير القرآن بالقرآن ما أمكن .
 - ٢ - حرص على تفسير القرآن بما أثر عن رسول الله ﷺ ، أو عن الصحابة ، أو عن التابعين .
 - ٣ - كثيرا مايسوق الأحاديث بأسانيدها ، ويبين من أخرجها من أئمة السنة ، ويحكم عليها من حيث الصحة أو الضعف ، ويبين ما فى الإسناد من علة ، وهو فى هذا إمام ، وكلامه فى هذا حجة .
 - ٤ - انصب اهتمامه فى قضية التخريج والتصحيح والتضعيف على المرفوع . أما الآثار المروية عن الصحابة أو عن التابعين فلم يعطها هذا القدر من الاهتمام .
 - ٥ - فى تفسيره القرآن بالمأثور عن رسول الله ﷺ أو عن الصحابة أو عن التابعين احتاط فى ذلك ما أمكن ، فلم يذكر شيئا من الاسرائيليات ولا من الأحاديث الموضوعة .
 - ٦ - لم يقف دوره فى محاربة الاسرائيليات والموضوعات عند عدم ذكرها ، وإنما تعداها إلى بيان حالها وتعريفها ، فيذكر الأثر ويبين أنه من الاسرائيليات أو الموضوع ، وربما اكتفى بالإشارة إليه مع التنبيه على أنه من الاسرائيليات أو الموضوع .
 - ٧ - جمع فى كتابه بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأى ، وهو فى الثانى ذو دراية وحسن بيان .
 - ٨ - أحيانا يحيل على كتبه ، ومنها المطبوع كالبداية والنهاية ، ومنها مالم يطبع كالأحكام .
- طريقة التخريج بالكتاب :** وطريقة التخريج بالكتاب أن تعرف الآية التى يمكن أن يرد حديثك فى تفسيرها ، ثم تراجعها فإنك تجد حديثك إن شاء الله تعالى ، وقد عزاه إلى من أخرجها من أئمة السنة ، فعليك أن تراجع كتب هؤلاء الأئمة وتبين موضع حديثك فيها فتكون قد خرجت حديثك . وإذا

وجدت لابن كثير كلاما على الحديث فانقله فإنه مما يحرص عليه .

واعلم أن الحافظ ابن كثير — رحمه الله تعالى — لم يقصد الاستيعاب في تخريجه ، فإذا عزا الحديث لبعض أئمة السنة ، فليس معنى هذا أن الحديث عند من ذكر فقط ، فاستفد منه مَنْ ذكرهم ، واجتهد في معرفة مصادر أخرى للحديث إذا كنت تريد التخرج على طريقة الاستيعاب .

هذا والكتاب مطبوع عدة طبعات ، وشائع بين المسلمين جدا ، ولا أعلم تفسيرا رزقه الله القبول مثل هذا التفسير . ولعل ذلك لتحري صاحبه — رضى الله عنه وأرضاه — الدقة ما استطاع .

* * *

(٤) كتاب « الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف »

مؤلفه : الحافظ ابن حجر العسقلاني (١) .

الكتاب : خرج الإمام الزيلعي (٢) الأحاديث الواردة في تفسير الكشاف (٣) ، ثم جاء الحافظ ابن حجر فاختصر كتاب الزيلعي اختصارا حرص فيه على مقاصد الأصل ، واستدرك على الزيلعي ما فاتته من الأحاديث ، وما كان قد تركه من الآثار فخرج كل ذلك .

طريقته في الكتاب :

١ — يعزو الأحاديث والآثار إلى من أخرجها من الأئمة .

٢ — يبين ما بين الروايات من فروق ، كزيادة أو اختلاف لهما دخل في المعنى ، أما مالا دخل له في المعنى فلا يعول عليه على عادة المحدثين في اعتمادهم

(١) تقدمت ترجمته عند الكلام على كتابه « الدراية في تخريج أحاديث الهداية » .

(٢) تقدمت ترجمته عند الكلام على كتابه « نصب الراية » .

(٣) تمام اسم هذا التفسير « الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل » .

ومؤلفه : الإمام محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٢٨ هـ .

على أصل الحديث .

٣ - له كلام مفيد على بعض الأحاديث تصحيحا وتضعيفا ، وأيضا له كلام على الإسناد في غاية الأهمية .

٤ - يجمع بين الروايات ليتضح المعنى .

٥ - لم يكن ابن حجر - كعاداته - حريصا على الاختصار ، وإنما أطلال في هذا الكتاب نوعا ما .

٦ - أعطى ابن حجر الكتاب صفة الاستقلال ، فكان الزيلعي يحيل على « نصب الراية » في بعض الأحاديث ، فلم يفعل ابن حجر هذا ، وإنما خرج أحاديث التفسير في هذا الكتاب دون إحالة .

٧ - أحيانا يضيف الزمخشري الحديث إلى صحابي ما ، فيبين الحافظ أنه وجده عن صحابي آخر ، ولم يجده عن الصحابي الذي ذكره الزمخشري .

٨ - أحيانا يذكر الزمخشري الحديث دون ذكر راويه من الصحابة ، فيبين الحافظ هذا الصحابي .

٩ - أحيانا يذكر الزمخشري الحديث عن صحابي ما ، فيخرجه الحافظ عن هذا الصحابي وعن غيره .

١٠ - يخرج من مصادر متعددة ومتنوعة ، منها ما هو بين أيدينا ، وما هو غائب عنا .

١١ - هناك أحاديث لم يستطع تخريجها فقال : لم أجده .

طريقة التخريج بالكتاب :

وطريقة التخريج بهذا الكتاب أن تعرف الآية التي يمكن أن يرد حديثك في تفسيرها ، ثم تراجعها في التفسير فإنك تجد حديثك في ثنايا تفسيرها ، فتنظر في هامش الصفحة التي فيها حديثك فتجد تخريج الحافظ لحديثك ، وما عليك إلا أن تراجع كتب هؤلاء الأئمة الذين أحال عليهم فتخرج حديثك من كتبهم .

فإذا وجدته أحال على كتب بعيدة عنك — كأن تكون مخطوطة ولا تستطيع الوصول إليها — فخرّج منه بواسطة ، وذلك بأن تقول : ذكره في « الكاف الشاف » جزء كذا صفحة كذا في هامش الكشف وعزاه لفلان .

ثم إنك ربما وجدت للحافظ كلاما على حديثك يتعلق بالتصحيح والتضعيف ، وبيان حال الإسناد ، فإذا وجدت ذلك فبعد أن تخرج الحديث من كتب الأئمة الذين أحال عليهم قل : ذكره في « الكاف الشاف » جزء كذا صفحة كذا وقال كذا .

هذا والكتاب مطبوع بذيل « الكشف » — فعندما تطلبه من المكتبات تطلب « تفسير الكشف » وبذيله « الكاف الشاف » ومن طبعاته طبعة الاستقامة بالقاهرة سنة ١٣٧٣ هـ — ١٩٥٣ م ، ونشرتها المكتبة التجارية الكبرى بمصر .

وبعد : فهذا توضيح لتخريج أحاديث التفسير ، أرجو أن تستدل على الشبيه بشبيهه فلا تقف عندما ذكرت لك من كتب ، وإنما استدل بها على غيرها ، فهناك أئمة فسروا القرآن وساقوا الأحاديث يعزونها إلى من أخرجها ، من هؤلاء :

• القرطبي في تفسيره « الجامع لأحكام القرآن » والمشهور بـ « تفسير القرطبي » ..

• الخازن في تفسيره « لباب التأويل في معاني التنزيل » والمشهور بـ « تفسير الخازن » .

• أبو حيان في تفسيره « البحر المحيط » .

كما خرج الإمام عبد الرعوف المناوي الأحاديث الواردة في تفسير البيضاوي في كتاب سماه « الفتح السماوي في تخريج أحاديث البيضاوي » . فكل هذه الكتب وما على شاكلتها يوصلك لمرامك في تخريج الأحاديث التي ترد في تفسير القرآن الكريم .

* * *

سابعاً : كتب في تخریج أحادیث السيرة والشمائل (١)

إذا كان عندك حديث في سيرة رسول الله ﷺ أو في شمائله وأردت تخریجه فإنه يمكنك أن تخرجه بأى طريقة من الطرق الثلاث السابقة ، كما يمكنك أن تخرجه بالطريقة التى نحن بصددھا — طريقة التخریج بناء على موضوع الحديث — ولك فى ذلك طريقتان :

الأولى : أن تعتمد على مجهودك فتراجع الكتب بنفسك فتراجع كل كتاب على حدة وربما وجدت حديثك وربما لم تجده . والكتب التى تراجعها صنفان :

أ — كتب السيرة التى هى قسم من كتب السنة : فتراجع أبواب السير والشمائل من كتب السنة ، فإن وجدت حديثك فقد خرجته من هذا الكتاب الذى وجدته فيه .

ب — كتب السيرة التى ذكرت الأحاديث فيها بالإسناد : فإذا راجعت كتاباً من كتب السيرة قد ذكرت أحاديثه بإسنادها ، ووجدت حديثك فيه فقد خرجته . ومن أمثلة هذه الكتب كتاب ابن اسحاق « السير والمغازى » وكذلك « الدرر فى اختصار المغازى والسير » لابن عبد البر ، وأيضاً « الشفا » للقاضى عياض فإنه يذكر حديث الباب بإسناده . وفى هذه الكتب الثلاثة أحاديث مستندة ، فالتخریج منها يعتمد عليه .

الثانية : أن تستفيد بمجهود الأئمة السابقين ، ممن خرجوا أحاديث السير والشمائل ، وأذكر لك هنا الكتب الآتية :

(١) الشمائل جمع شمائل . وكلمة شمائل لها عدة معان منها : مقابل اليمن ، ومقابل الجنوب ، والخلق ، وهذا الأخير هو المراد هنا ، فالشمائل معناها الأخلاق ، إلا أنهم توسعوا فيها فلم يجعلوا كتب الشمائل مقصورة على أخلاقه ﷺ فحسب ، وإنما جعلوها لصفاته ﷺ الخلقية والخلقية .

- ١ - « الخصائص الكبرى » للسيوطي .
- ٢ - « مناهل الصفا في تخریج أحادیث الشفا » للسيوطي أيضا .
- ٣ - « سيرة رسول الله ﷺ » لابن كثير .
- ٤ - « سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد » للصالحى الشامى .

* * *

(١) كتاب « الخصائص الكبرى »

ويسمى أيضا

« كفاية الطالب اللبيب في خصائص الحبيب »

مؤلفه : الحافظ جلال الدين السيوطي (١) .

الكتاب : جمع السيوطي في كتابه هذا كل ماوقف عليه من أحاديث تتعلق بسيرة رسول الله ﷺ ، والسيوطي إمام حافظ فحينما أراد الجمع جمع كثرة كثيرة في سيرته ﷺ ، ولقد أحس بذلك فقال عن هذا الكتاب : كتاب فاق الكتب في نوعه جمعا وإتقانا . وقال عنه أيضا : أوردت فيه كل ماورد . وطريقته في هذا الكتاب كما يلي :

- ١ - عُنُون لمباحث الكتاب ، وفي كثير من عناوينه طول .
- ٢ - ذكر تحت العنوان الأحاديث التي تبينه .
- ٣ - عزا الأحاديث إلى من أخرجها من الأئمة ، ومصادره كثيرة ومتنوعة .
- ٤ - تخریجه الأحاديث تظهر فيه الصنعة الحديثية ، فيذكر الراوى الأعلى للحديث ، ويبين الطرق مع الاختصار .
- ٥ - لم يتعرض لقضية التصحيح والتضعيف ، وإن كان قال في أول الكتاب : ونزهته عن الأخبار الموضوعة وما يُردُّ .

(١) تقدمت ترجمته عند الكلام على كتابه « الجامع الصغير » ص ٣١ .

طريقة التخرج بالكتاب : إذا كان عندك حديث في سيرة رسول الله ﷺ أو في شمائله فابحث عن موضوعه في هذا الكتاب وانظره فإنك تجد حديثك ، وتجده قد عزاه إلى من أخرجه من الأئمة ، وعليك أن تذهب إلى كتب هؤلاء الأئمة وتخرج الحديث منها ، وتبين مكانه فيها بالتحديد .

وإذا كان قد عزا الحديث إلى كتب بعيدة فقل : ذكره في الخصائص الكبرى جزء كذا ، صفحة كذا ، وعزاه لفلان ولفلان .

هذا والكتاب مطبوع عدة طبعات ، ومشهور ذائع .

* * *

(٢) كتاب « مناهل الصفا في تخرج أحاديث الشفا »

مؤلفه : الحافظ جلال الدين السيوطي (١) .

الكتاب : ألف القاضي عياض كتابا في التعريف بحقوق المصطفى ﷺ ، ضمنه كثيرا من موضوعات السيرة والشمائل ، وسماه « الشفا بتعريف حقوق المصطفى » ، وطريقته أن يذكر في الموضوع الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، مع إيضاحات ينقلها عن الأئمة السابقين ، وربما من عنده .

وهو إذ يذكر الأحاديث يخرج حديث الباب بإسناده ، ثم يسوق بقية الأحاديث دون أن يذكر إسناده فيها ، ودون أن يعزوها لمن أخرجه من الأئمة إلا في القليل النادر . .

وجاء السيوطي — رحمه الله تعالى — فرأى أن كتاب الشفا يحتاج لتخرج حديثه ، وفعلا قام بهذا العمل ، فخرج الأحاديث على المنهج التالي :

١ — يذكر قدرا من الحديث يدل عليه ، مع ذكر الراوى الأعلى .

٢ — يعزو الحديث لمن أخرجه من الأئمة .

(١) تقدمت ترجمته عند الكلام على كتابه « الجامع الصغير » ص ٣١ .

٣ - إذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما اكتفى بالتخريج منهما .

٤ - لم يتعرض لقضية التصحيح والتضعيف إلا في القليل النادر .

٥ - مذكره المصنف القاضي عياض بإسناده قال فيه : أسنده المصنف .

٦ - يستدرك على المصنف فيما عزاه ، فيعزوه لأكثر ممن يعزو إليهم المصنف خاصة إذا كان أعلا .

٧ - هناك أحاديث بيّض لها لكن لم يخرّجها .

طريقة التخريج بالكتاب :

إذا كان عندك حديث في السيرة أو الشمائل فانظر الموضوع الذى يمكن أن يرد تحته في « الشفا » فراجعه فإذا وجدته فراجع « مناهل الصفا » فإنك تجده وقد خرجته ، وعليك أن تراجع كتب من عزاه الحديث إليه من الأئمة فتبين مكان ورود حديثك ، وبذا تكون قد خرجته .

وكما قلت لك قبل ذلك فإن كان قد خرج من كتب بعيدة عنك فأحل عليه بأن تقول : ذكره في « الشفا » جزء كذا صفحة كذا ، وخرجه في « مناهل الصفا » وعزاه لفلان .

وقد طبع الكتاب طبع حجر في مصر سنة ١٢٧٦ ، ولقد التقط منه الأستاذ البجاوى — في تحقيقه الشفا — تخريج بعض الأحاديث ، لكنه لم يستوعبه ، ولعل الله سبحانه وتعالى يهيئ لكتاب الشفا من يطبعه وهذا التخريج بهامشه نفعا للكتابين .

* * *

(٣) كتاب « سيرة رسول الله ﷺ »

مؤلفه : الحافظ ابن كثير (١) .

(١) تقدمت ترجمته عند الكلام على كتابه « تفسير القرآن العظيم » ص ٢٢٥ .

الكتاب : ألف الحافظ ابن كثير كتابه « البداية والنهاية في التاريخ » فجعله ثلاثة أقسام :

الأول : تاريخ البشرية من بداية الخليفة إلى بعثة المصطفى ﷺ .

الثاني : وفيه الحديث عن دولة الاسلام ، بدأه بسيرة رسول الله ﷺ في مكة ، ثم تناول سيرته ﷺ في المدينة متحدثا عن كل سنة على حدة ، بما فيها من أحداث ووفيات المشاهير . وبعد أن انتهى كتاب السيرة عقد كتابا لشماله ﷺ ، ثم كتابا لدلائل نبوته ﷺ . ثم سار في التاريخ الإسلامي يذكر كل سنة على حدة بأحداثها ومن توفي فيها حتى وصل إلى عصره (١) .

الثالث : ماسيكون في نهاية الدنيا من فتن وملاحم ، وكذلك البعث والنشور إلى آخر السمعيات (٢) .

والذى يعيننى هنا الكلام على القدر الخاص بسيرة رسول الله ﷺ وشماله ودلائل نبوته ، والذى هو قدر من القسم الثانى ، وذلك كى أئين منهجه فيه ، والذى يتلخص فيما يلى :

١ - رتب السيرة ترتيبا زمانيا ، فذكر الأحداث مسلسلة حسب زمن وقوعها .

٢ - يدرس الموضوع فى ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية ، فيذكر مافيه من آيات ، مبينا معانيها ، ويذكر مافيه من أحاديث .

٣ - فى ذكره الأحاديث ينسبها إلى من أخرجها من الأئمة غالبا .

٤ - إذا كان الحديث فى الصحيحين أو فى أحدهما اكتفى بالعزو إليهما .

٥ - إذا كان فى غير الصحيحين فغالبا مايين حاله من حسن أو ضعف ، وكلامه فى هذا دقيق ومفيد .

(١) وصل بالتاريخ إلى سنة سبع وستين وسبعمائة . أى قبل وفاته بسبع سنوات ، وهذا القسم يسمى « البداية » ويقع فى أربعة عشر جزءا .

(٢) هذا القسم يسمى « النهاية » أو « الفتن والملاحم » وقد طبع مستقلا ، وفى الحقيقة هو تكملة « البداية » وهو يقع فى جزئين .

٦ — أحيانا يذكر الإسناد من الأئمة إلى الرسول ﷺ .

٧ — إذا كان في الباب حديث موضوع أو شديد الضعف شائع بين الناس ذكره ويبيّن حاله .

٨ — تظهر في عمله الصنعة الحديثية ، فيقارن بين الروايات ، ويركز على المتابعات ، ويهتم بذكر كلام الأئمة على الحديث ، ويتناول قضايا في الجرح والتعديل .

٩ — ينقل عن كثير من الأئمة ، ويناقش الأقوال ويرجح ، وهو في هذا جهبذ ، عنده من العلوم مايؤهله لذلك . فهو مفسر ومحدث ومؤرخ ، وهذا يؤهله تماما للتحقيق والتدقيق في قضايا السيرة والشمال ودلائل نبوته ﷺ .

١٠ — ابتعد عن ذكر الاسرائيليات ، فلم يذكر منها إلا مايوافق الإسلام عليه ، قال في مقدمة كتابه : ولسنا نذكر من الاسرائيليات إلا ماأذن الشارع في نقله مما لا يخالف كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، وهو القسم الذي لا يصدق ولا يكذب ، مما فيه بسط لمختصر عندنا ، أو تسمية لمهم ورد به شرعنا ، مما لأفائدة في تعيينه لنا ، فنذكره على سبيل التحلى به ، لأعلى سبيل الاحتياج إليه والاعتماد عليه ، وإنما الاعتماد والاستناد على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ماصح نقله أو حسن ، وما كان فيه ضعف نبينه . ١ هـ .

طريقة التخرّيج بالكتاب : إذا كان عندك حديث في سيرة رسول الله ﷺ أو في شمائله أو دلائل نبوته فابحث عن موضوعه ، ثم ابحث عنه في هذا الموضوع فإنك تحده غالبا ، فإذا وجدته فغالبا ماتجد الحافظ قد عزاه إلى من أخرجه من الأئمة ، كما أنه غالبا مايتكلم عليه فيما يتعلق بالتصحيح أو التضعيف ، فاستفد تخرّيجه وارجع إلى كتاب من عزاه إليه وخرج منه ، وعيّن مكانه فيه فقل : أخرجه فلان في كتاب كذا باب كذا جزء كذا صفحة كذا رقم كذا .

وإن كان قد تكلم على الحديث فاستفد ذلك وانقله عنه بأن تقول : ذكره ابن كثير في « البداية والنهاية » كتاب السيرة أو كتاب الشمائل جزء كذا صفحة كذا وقال كذا .

هذا وكتاب البداية طبع أكثر من مرة ، وكتاب السيرة يقع في ثلاثة مجلدات وشيء (١) ، وكتاب « الشمائل » وكتاب « دلائل النبوة » يقعان في قرابة مجلد (٢) .

وقد طبع القدر الخاص بالسيرة مستقلا في أربعة أجزاء كبيرة تحت عنوان « السيرة النبوية » كما طبع القدر الخاص بالشمائل والدلائل في مجلد تحت عنوان « شمائل الرسول ودلائل نبوته وفضائله وخصائصه » طبع الكتابان بمطبعة عيسى الحلبي بمصر ، وحققهما الأستاذ / مصطفى عبد الواحد .

* * *

(٤) كتاب

« سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد ،

وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد »

مؤلفه : الإمام شمس الدين أبو عبدالله محمد بن يوسف الصالحى الشامى ، محدث الديار المصرية ومسندها أجل تلاميذ الحافظ السيوطى ، ثم أحد الأئمة المبرزين فى علوم القرآن الكريم والسنة النبوية ، وصاحب التصانيف النافعة ، المتوفى سنة — اثنتين وأربعين وتسعمائة — رحمه الله تعالى (٣) .

الكتاب : الإمام الشامى من علماء القرن العاشر الهجرى ، وعلى ذلك فلقد سبقه كثيرون فى الكتابة فى سيرة رسول الله ﷺ ، فرأى أن يجمع ماتفرق فى هذه الكتب مع التحقيق والتمحيص ، خاصة أنه جمع عدة علوم تؤهله لذلك فهو محدث ومفسر ولغوى ومؤرخ ، فألف كتابه هذا الذى

(١) حسب طبعة السعادة يبدأ من ص ٢٧٤ من الجزء الثانى وينتهى ص ١٢ من الجزء السادس وقبله « باب ذكر بنى اسماعيل وهم عرب الحجاز وما كان من أمور الجاهلية إلى زمن البعثة » من ص ٢٠٢ وله كبير تعلق بالسيرة .

(٢) يبدأ من ص ١٣ من المجلد السادس إلى ص ٣٤٠ منه .

(٣) راجع فى ترجمته : شذرات الذهب ٨ / ٢٥٠ ، وفهرس الفهارس ٢ / ١٠٦٢ رقم ٥٩٣ .

أحسن ترتيبه ، وكان منهجه فيه كما يلي :

١ — ضمن كتابه السيرة النبوية والشمائل المحمدية ، ودلائل النبوة ، وهو حريص على الترتيب الزمني .

٢ — يستعرض مافي الموضوع من آيات قرآنية وأحاديث نبوية .

٣ — يعزو الأحاديث إلى من أخرجها غالبا .

٤ — له كلام مفيد في تصحيح الأحاديث أو تضعيفها ، وقال في المقدمة : ولم أذكر فيه شيئا من الأحاديث الموضوعات .

٥ — يبين وجه الجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض .

٦ — يتعرض لشرح الألفاظ الغريبة ، سواء كانت في آية قرآنية ، أو حديث نبوي ، أو كلام منقول .

٧ — يحرص على ضبط الألفاظ المشككة حتى تقرأ على الوجه الصواب .

٨ — يذكر أقوال الأئمة في المسألة ، ويناقش ويرجح ويستدل .

٩ — سار على جملة اصطلاحات بينها في أول كتابه (١) .

وبالجملة فمادة الكتاب العلمية غزيرة ، وتناوله للموضوعات على وجه الاستيعاب .

طريقة التخرج بالكتاب : إذا كان عندك حديث في سيرة رسول الله ﷺ أو في شمائله أو في دلائل نبوته فأبحث عن موضوعه في هذا الكتاب ، ثم ابحث عنه في هذا الموضوع فإنك تجده وقد عزاه المؤلف إلى من أخرج به ، وعليك أن تذهب إلى كتب الأئمة الذين عزا الحديث إليهم فتخرج حديثك منها ، وتذكر مكانه بالتحديد ما أمكن .

وإذا عزا الحديث لكتاب بعيد عنك بحيث لا يمكنك الوصول إليه فانقل التخرج عنه بأن تقول : ذكره في سبل الهدى والرشاد جزء كذا صفحة كذا وعزاه لفلان .

وإذا وجدت له كلاما في تصحيح الحديث أو تضعيفه فانقله فإنه مفيد .
هذا والكتاب يقوم المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر بطبعه ، وقد صدر منه سبعة أجزاء كثيرة ، نسأل الله سبحانه التوفيق لإتمام طبعه .

وقبل أن أنهى الكلام فى هذه الطريقة أذكر لك أمراً قد يخفى على البعض ، وهو أنه إذا كان عندك حديث وأردت تخريجه بهذه الطريقة ، فانظر فلربما تجد فى موضوعه كتابا مستقلا فإن هذا يعطيك قدرا من التخرج سهلا سريعا ، والكتب المؤلفة فى موضوع ما نوعان :

الأول : كتب ذكرت الأحاديث فيها بإسنادها من المؤلف إلى رسول الله ﷺ ، فهذه التخرج منها صحيح ، ومن أمثلتها :

- ١ — الأدب المفرد للبخارى .
- ٢ — البعث للبيهقى .
- ٣ — شعب الإيمان للبيهقى .
- ٤ — الإيمان لابن منده .
- ٥ — فضائل الصحابة للإمام أحمد بن حنبل .
- ٦ — فضائل الصحابة للنسائى .
- ٧ — فضائل القرآن للنسائى .
- ٨ — العزلة للخطاى ..
- ٩ — القناعة لابن السنى .
- ١٠ — العلم لأبى خيثمة النسائى .
- ١١ — جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر .

الثانى : كتب لم تذكر فيها الأسانيد ، وإنما خرجت أحاديثها ، أى بين مؤلفها من أخرجها من الأئمة . ومن أمثلة هذا النوع :

- ١ — تبين العجب بما ورد فى فضل رجب لابن حجر .
- ٢ — حسن البيان فى ليلة النصف من شعبان للسيد عبدالله بن الصديق الغمارى . وهذا النوع يعرفك من أخرج الحديث من الأئمة ، عليك أن تراجع كتابه لتحديد الحديث فيه ، فتكون قد خرجت حديثك .

الطريقة الخامسة

التخريج بناء على صفة

ظاهرة في الحديث

- تقديم
- كتاب « الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة » للسيوطي .
- كتاب « الاتحافات السنية في الأحاديث القدسية » للمدني .
- كتاب « الأحاديث القدسية » للجنة القرآن والحديث .
- كتاب « المقاصد الحسنة » للسخاوي .
- كتاب « كشف الخفا » للعجلوني .
- كتاب « المراسيل » لأبي داود .
- كتاب « تنزيه الشريعة » لابن عراق .
- كتاب « المصنوع » للقاري .

الطريقة الخامسة

التخريج بناء على صفة ظاهرة في الحديث

إذا كان عندك حديث تريد تخريجه فإنه يمكنك أن تخرجه بأى طريقة من الطرق السابقة أما الطريقة الخامسة فإنها تضيف شيئا جديدا ، وهو أنه إذا رأيت في حديثك صفة ظاهرة ، قد جمع العلماء الأحاديث المتصفة بها في كتب ، فراجع هذه الكتب فإنها تساعدك في تخريج حديثك . فمثلا إذا كان الحديث قدسيا ، أو مشهورا على الألسنة ، أو مرسلا ، فإنك تراجع الكتب المؤلفة في هذا فتجدها قد خرجت حديثك .

مزايا هذه الطريقة :

تمتاز هذه الطريقة بأن التخريج بها سهل ميسور ، ذلك أن المؤلفات التى تجمع أحاديث صفة واحدة أحاديثها غالبا قليلة ، فالتخريج منها سهل يسير .

ما يؤخذ عليها :

ويؤخذ على هذه الطريقة أن دائرتها محدودة ، فالأحاديث التى يمكن أن تخرج بها قليلة ، وسيتضح هذا جليا عند الكلام على المؤلفات فيها .

منهجى فيها :

ولما كانت هذه الطريقة محدودة ، والأحاديث التى يمكن أن تخرج بها قليلة ، فإنى سأكتب فيها بإيجاز ، فلا يظن القارئ أنى أوجزت لضعف الهمة ، كلا ، وإنما لأن نهجى أن أكتب بالتفصيل عندما يكون الكتاب الذى أكتب عنه مشتملا على أحاديث كثيرة ، والنفع به عميم . أما إذا كان مشتملا على أحاديث قليلة ، فإنى أوجز الكلام فيه . فمثلا لأكتب عن « المراسيل » لأبى داود — والذى يشتمل على ثلاثمائة حديث تقريبا — مثلما أكتب عن « الجامع الكبير » للسيوطى ، والذى يحتوى على أكثر من ستة وأربعين ألف حديث .

المؤلفات فيها :

المؤلفات في هذه الطريقة متعددة أذكر منها :

١ - مؤلفات في الأحاديث المتواترة :

مثل : « الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة » للسيوطي .

٢ - مؤلفات في الأحاديث القدسية :

مثل : « الاتحافات السنية في الأحاديث القدسية » للمدني ،
و « الأحاديث القدسية » للجنة القرآن والحديث بالمجلس الأعلى للشئون
الإسلامية .

٣ - مؤلفات في الأحاديث المشهورة :

مثل : « المقاصد الحسنة » للسخاوي . و « كشف الخفا » للعجلوني .

٤ - مؤلفات في الأحاديث المرسلة :

مثل « المراسيل » لأبي داود .

٥ - مؤلفات في الأحاديث الموضوعة :

مثل : « تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة » لابن
عراق . و « المصنوع في معرفة الحديث الموضوع » للقاري .
وبمشيئة الله تعالى أحدثك عنها بشيء من التوضيح :

أولاً : المؤلفات في الأحاديث المتواترة :

١ - كتاب « الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة » .

مؤلفه : الحافظ جلال الدين السيوطي^(١) .

الكتاب : جمع السيوطي الأحاديث التي يرى أنه توافرت فيها شروط
التواتر ، وذلك بأن يكون رواها في كل طبقة عشرة فصاعداً ، يذكر الأسانيد

(١) تقدمت ترجمته عند الكلام على كتابه « الجامع الصغير » ص ٣١ .

كاملة من مخرجها إلى الصحابة رضوان الله عليهم ، ورتبها على الأبواب ، وسمى هذا الكتاب « الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة » ثم رأى أن يختصر هذا الكتاب فحذف أسانيده واكتفى بذكر رواية كل حديث من الصحابة ، وذكر من أخرجه من الأئمة ، وسمى هذا المختصر « الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة »^(١) وهو موضوع حديثنا ، وهذا الكتاب كأصله مرتب على الأبواب ، ويشتمل على مائة حديث وثلاثة عشر حديثا . وهذا الكتاب لم أقف عليه مطبوعا ، وإنما وقفت عليه مخطوطا .

وطريقة التخريج بالكتاب : أنك إذا أحسست في حديثك بسمة التواتر فابحث عنه في هذا الكتاب ، فإذا وجدته فإنك تجد السيوطي ذكر من أخرجه من الأئمة ، فتراجع كتبهم وتحدد مكان الحديث فيها ، وبذا تكون قد خرجت حديثك .

وهناك كتاب الآن اسمه « نظم المتناثر من الحديث المتواتر » لأبي الفيض جعفر الكتاني ، وهو مطبوع شائع ، إلا أنه لم يعز الأحاديث لمن أخرجها من الأئمة ، وعلى ذلك فلا يمكن الانتفاع به في التخريج ، ولذا لم أذكره هنا .

ثانياً : المؤلفات في الأحاديث القدسية :

(١) كتاب « الاتحافات السنية في الأحاديث القدسية »

مؤلفه : الشيخ محمد بن محمود بن صالح بن حسن الطربزوني الشهير بالمدني ، من علماء القرن الثاني عشر الهجري ، فقيه أديب شاعر ، له عدة مصنفات . توفي — رحمه الله تعالى — سنة مائتين وألف (١٢٠٠) (٢) .

الكتاب : رام الشيخ المدني — رحمه الله تعالى — جمع أكبر عدد ممكن من الأحاديث القدسية ، ورأى أن أجمع كتاب في الحديث إنما هو « جمع الجوامع » للسيوطي ، فطالعه ، وجمع منه الأحاديث القدسية ، ومن باب

(١) ويسمى أيضا « قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة » .

(٢) راجع الأعلام ٧ / ٨٩ ، ومقدمة الاتحافات السنية للشيخ النواوي .

المتبع طالع كتاب « الجامع الصغير » للسيوطي أيضا ، وكتاب « كنوز الحقائق » للمناوي ، وكتاب « الدر المنثور في التفسير بالمأثور »^(١) للسيوطي وجمع ماوقف عليه فيها وفي غيرها من أحاديث قدسية ، ولقد بلغ ذلك ثلاثة وستين وثمانمائة حديث .

وطريقته فيه :

١ — أن يذكر الحديث تاما ، سواء كان كله قدسيا ، أو كان بعضه قدسيا وبعضه غير قدسي .

٢ — أن يذكر من أخرج الحديث من الأئمة في كتابه .

٣ — أن يذكر الصحابي الذي روى الحديث ، وهذا في الكثير الغالب .

٤ — أن يتكلم على الحديث صحة أو ضعفا في بعض الأحيان .

٥ — لم يتقيد بدرجة معينة من الأحاديث ، وإنما ذكر فيه ماوقف عليه وفيه صفة القدسية ، سواء كان صحيحا أو حسنا أو ضعيفا أو موضوعا .

ترتيبه : ولقد جعل الكتاب ثلاثة أبواب وخاتمة :

الباب الأول : الأحاديث المبدوءة بـ « قال » ورتبها بحسب الفاعل ، فأولا ماأسند فيه فعل القول إلى لفظ الجلالة « الله » ثم ماأسند فيه فعل القول إلى « رب » ثم ماأسند فيه فعل القول إلى أحد المخلوقين ، يذكر أحاديث المخلوق مجمعة ، لكنه لم يرتب المخلوقين على حروف الهجاء ربما لقلّة أحاديثهم .

وبعد أن انتهى من أحاديث المخلوقين بيّن أن كل الأحاديث السابقة قد التقطها من جمع الجوامع ، ثم بدأ في ذكر ماالتقطه من الجامع الصغير ، وكلها مبدوءة بـ « قال » مسندة إلى لفظ الجلالة .

الباب الثاني : وجعله للأحاديث المبدوءة بـ « يقول » مسندة إلى الله عز وجل — سواء صرح باسمه سبحانه وتعالى مثل « يقول الله » أو « يقول

(١) تقدم التعريف بهذه الكتب .

الرب « أو اكتفى بجملة التسبيح مثل « يقول عز وجل » . وليس في هذا القسم « يقول » مسندة إلى مخلوق إلا في حديثين (١) . وفيه حديث واحد غير مبدوء بـ « يقول » وإنما مطلعته « إن الله تعالى قائل » (٢) . وقد بين أنه استقى أحاديث هذا القسم من « جمع الجوامع » للسيوطي ، ومن كتاب « كنوز الحقائق » للمناوي .

الباب الثالث : وجعله للأحاديث التي ليست بدايتها « قال » ولا « يقول » ، ورتب أحاديثه على حروف الهجاء في الحرف الأول والثاني فقط ، بدأ بالهمزة مع الألف ، ثم مع الباء ، حتى انتهى منها ، فانتقل إلى الباء ، وهكذا إلى نهاية الحروف ، وإذا وجد حرفا ليس فيه أحاديث ذكر أنه فارغ . وفي الهمزة مع الباء المثناة ذكر أحاديث محلاة بـ « أل » لم يشترط فيها أن تكون مبدوءة بالهمزة وإنما استوعب فيها كل المحلى بـ « أل » من كل الحروف ، وقال عنها إنها مفرقات .

وبعد أن انتهى من كل الحروف ذكر خمسة أحاديث عنون للأول بـ « مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه » وللأربعة الأخرى بـ « مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه » .

أما الخاتمة : ففيها تعريف الحديث القدسي ، والفرق بينه وبين القرآن الكريم .

طريقة التخريج بالكتاب : إذا كان عندك حديث قدسي وأردت تخريجه فإن هذا الكتاب من الكتب التي تساعد في تخريجه ، فابحث عن حديثك في هذا الكتاب فغالبا تجده ، فإذا وجدته وجدت أنه مذكور معه من أخرجه من الأئمة ، فتراجع كتب هؤلاء الأئمة وتخرج الحديث منها ما أمكن ، محددا مكانه فيها ، فتكون بذلك قد خرجت حديثك .

طبعاته : والكتاب بحمد الله مطبوع شائع ، من طبعته طبعة مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

(١) رقم ٢٤٩ ، ٢٥٠ .

(٢) حديث رقم ٢٣٥ .

(٢) كتاب « الأحاديث القدسية »

مؤلفه : لجنة القرآن والحديث بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر .

الكتاب : وضعت اللجنة خطة لجمع الأحاديث القدسية ، حرصت في هذه الخطة على أمرين :

الأول : كثرة ما يجمع .

الثاني : سلامة ما يجمع ، فلم يدفعهم الحرص على كثرة المجموع إلى نسيان رتبة المجموع وسلامته .

وأستطيع أن أخلص منهم فيما يلي :

١ — جمعوا الأحاديث القدسية من الكتب السبعة التي هي أصول السنة ، وهي : صحيح البخارى ، وصحيح مسلم ، وموطأ مالك ، وسنن أبى داود ، وجامع الترمذى ، وسنن النسائى ، وسنن ابن ماجه .

٢ — إنما اختاروا هذه الكتب السبعة لكثرة ما شملت عليه ، وصحة ما احتوته .

٣ — بلغ ما جمعوه من هذه الكتب أربعمائة حديث قدسى ، وهذا كثير إذا قيس بالمصنفات الأخرى فى الأحاديث القدسية .

٤ — رتبوا هذه الأحاديث على الموضوعات ، والتبويب فى الجزء الأول أظهر .

٥ — راعوا الدقة فى سياقة الحديث ، فذكروه بلفظ من أخرجه ، وهذه نزية لهذا الكتاب ، فأحاديثه بألفاظ مخرجيها .

٦ — يعززون الحديث إلى من أخرجه من الأئمة ، غير مكتفين بمجرد

العزو ، وإنما يبينون مكانه في كتاب من أخرجه ، إلا أنهم أحيانا يذكرون الكتاب والباب ، وأحيانا يقتصرون على أحدهما . ويذكرون الجزء والصفحة إلا أنهم اعتمدوا على طبعات نادرة .

٧ - يكثر من ذكر إسناد البخارى ومسلم .

٨ - لم تقف جهودهم عند الجمع والتبويب ، وإنما تعدت ذلك إلى الشرح ، فشرحوا هذه الأحاديث شرحا اشتمل على طرائف من علم الدراية ، ونكات لغوية وحديثية ، وأسلوبهم في هذا الشرح المساواة ، فلم يقعوا في الإطناب الممل ولا في الإيجاز المخل .

٩ - وضعوا للكتاب مقدمة في :

أ - بيان معنى الحديث القدسي .

ب - بيان الفرق بينه وبين القرآن الكريم .

ج - بيان الفرق بينه وبين الحديث النبوي وكتب الأنبياء السابقين .

د - التعريف بالأئمة أصحاب الكتب السبعة التي أخذوا منها الأحاديث القدسية .

١٠ - سمة النقل ظاهرة في المقدمة والشرح .

طريقة التخرج بالكتاب : إذا كان عندك حديث قدسي ، أو بعضه قدسي وبعضه غير ذلك فاعرف موضوعه ، ثم ابحث عنه في هذا الكتاب فإنك تجده ، وتجده معه ذكر من أخرجه من الأئمة ، وما عليك إلا أن تراجع كتب هؤلاء الأئمة وتحدد مكانه فيها ، علما بأنه ربما وجدت معلومات في الكتاب تساعدك في تحديد مكان حديثك في أمهات كتب السنة .

طباعات الكتاب : والكتاب مطبوع شائع ، طبعه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية عدة طبعات .

ثالثاً : المؤلفات في الأحاديث المشهورة :

١ - كتاب « المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على

الأسنة » تقدم الكلام عنه (١) .

٢ — كتاب « كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس » تقدم الكلام عنه (٢) .

٣ — كتاب « تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث » تقدم الكلام عنه (٣) .

رابعاً المؤلفات في الأحاديث المرسلة :

(١) كتاب « المراسيل »

مؤلفه : أبو داود سليمان بن أشعث السجستاني ، صاحب السنن الذى هو أحد الكتب الستة ، توفى — رحمه الله — سنة خمس وسبعين ومائتين .

الكتاب : جمع أبو داود — رحمه الله تعالى — فى كتابه هذا الأحاديث المرسلة ، وحسبنا اتضح لى فإنه لايعنى بالمرسلة التى رفعها التابعى إلى رسول الله ﷺ ، وإنما عنى بها ما هو أعم من هذا ، فجعلها شاملة كل ما فيه سقط ، وهذا اصطلاح لبعضهم . ومن ثم لاتستغرب إذا وجدت حديثاً مذكوراً فيه الصحابى . وأحاديث الكتاب مرتبة على الموضوعات ، فإذا أردت تخريج حديث منه فابحث عن موضوع حديثك فإنه تجده فيه .

والنسخة المطبوعة والتى بأيدى الناس محذوفة الأسانيد ، يذكر فى الحديث الراوى الأعلى فقط .

هذا والكتاب طبع وفى أيدى الناس ، إلا أن طبعته بها أخطاء كثيرة ، وليس لها فهرس ، كما أنها ليس لها مقدمة .

هذا وهناك كتاب متداول الآن تحت اسم « المراسيل » لابن أبى حاتم

(١) عند الكلام على الطريقة الأولى ص ٧٣ .

(٢) عند الكلام على الطريقة الأولى ص ٧٤ .

(٣) عند الكلام على الطريقة الأولى ص ٧٤ .

الرازي ، وليس فيه أحاديث مرسلة ، وإنما هو أقرب لكتب الرجال ، ففيه بيان أن رواية فلان عن فلان مرسلة .

وكذلك كتاب « جامع التحصيل في أحكام المراسيل » لم يشتمل على أحاديث مرسلة ، وإنما يشتمل على أحكام المراسيل ، ومن روايتهم مرسلة عن آخرين . ولم يقصد مؤلفه سوق المراسيل ، وإنما إذا جاءت فإنما جاءت عن غير قصد .

خامساً : المؤلفات في الأحاديث الموضوعة :

إذا كان عندك حديث تريد تخريجه وعلامة الوضع أو شدة الضعف ظاهرة فيه فراجع كتب الأحاديث الضعيفة والموضوعة فإنها تساعدك في تخريجه ، ومعرفة حاله من حيث الوضع أو عدمه .

وهذه الكتب ثلاثة أنواع :

الأول : كتب ألفت في الأحاديث المشهورة ، وهذه تقدم الكلام عليها .

الثاني : كتب في تراجم الضعفاء والكذابين من الرواة ، يذكر مؤلفوها أحاديث شديدة الضعف أو موضوعة أثناء الترجمة ، ومن أمثلتها كتاب « الكامل في الضعفاء » لابن عدى ، وكتاب « ميزان الاعتدال » للذهبي .

الثالث : كتب ألفت في الأحاديث الموضوعة والضعيفة ، وهذه منها ما هو مرتب على الموضوعات ، وما هو مرتب على الحروف ، فإن كان الكتاب الذي ستستعين به مرتباً على الموضوعات فاعرف موضوع حديثك ثم راجعه فيه ، وإن كان مرتباً على الحروف فابحث عن حديثك على حسب بدايته .

فمن الكتب المرتبة على الموضوعات ما يلي :

- كتاب « الموضوعات » لابن الجوزي .
- كتاب « العلل المتناهية في الأحاديث الواهية » لابن الجوزي .
- كتاب « المنار النيف في الصحيح والضعيف » لابن قيم الجوزية .
- كتاب « اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة » للسيوطي .

● كتاب « تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة » لابن عراق (ت ٩٦٣) تلميذ السيوطي .

● كتاب « تذكرة الموضوعات للفتنى الهندى ، (ت ٩٨٦) جمع الأحاديث الموضوعة مرتبة على الأبواب ، ثم ترجم للكذابين والوضاعين مرتبا لهم على حروف المعجم ، وسمى هذا « قانون الموضوعات والضعفاء » .

● كتاب « الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة » للشوكانى (ت ١٢٥٠) .

ومن الكتب المرتبة على حروف الهجاء مايلي :

- تذكرة الموضوعات لمحمد بن طاهر المقدسى (ت ٥٠٧) .
 - المصنوع فى معرفة الحديث الموضوع لعلى القارى (ت ١٠١٤) .
- وأتناول كتائين من هذه الكتب بشيء من التفصيل لبيان كيفية استعمال هذه الكتب فى التخرىج .

(١) كتاب

« تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة »

مؤلفه : أبو الحسن سعد الدين على بن محمد بن على بن عبد الرحمن ابن عراق — بكسر العين وتخفيف الراء — الكنانى الدمشقى ، الشهير بابن عراق ، وهو تلميذ السيوطى ، طلب العلم صغيرا ، وارتحل فى سبيله ، وتقدم فيه ، وله مؤلفات نافعة من أهمها كتابه الذى نتحدث عنه . توفى — رحمه الله تعالى — سنة ثلاث وستين وتسعمائة (١) .

الكتاب : جاء ابن عراق والمؤلفات فى الموضوعات متعددة ، فرأى أن يجمع أحاديثها فى كتاب تيسيرا على الباحثين ، ولقد ذكر الكتب التى استقى منها كتابه ، سواء الكتب التى أخذ منها كثيرا (٢) أو التى أخذ منها قليلا (٣) .

(١) ترجمته فى : شذرات الذهب ٨ / ٣٣٧ والرسالة المستطرفة ص ١١٣ ، والأعلام ٥ / ١٢ .

(٢) راجع ص ٤

(٣) راجع ص ٥

ورتب أحاديث الكتاب على الموضوعات ، وجعل كل كتاب ثلاثة فصول :

الفصل الأول : فيما حكم ابن الجوزى بوضعه ولم يُخَالَف فيه .

الفصل الثانى : فيما حكم ابن الجوزى بوضعه وتُعَقَّب فيه ، وهذا الفصل فيه الصحيح والحسن والضعيف والموضوع ، فإن ابن الجوزى أسرف بعض الشيء فى الحكم بالوضع (١) .

الفصل الثالث : فيما زاده السيوطى على ابن الجوزى .

فمثلا كتاب الإيمان يذكر تحته ثلاثة فصول ، وهكذا كل الكتب ، اللهم إلا كتاب المناقب فإنه يذكر الفصول الثلاثة فى كل باب من أبوابه ، فمثلا باب مناقب الخلفاء الأربعة ذكر فيه الثلاثة فصول ، وهكذا . وأحيانا يجد فصلا من الفصول خاليا فلا يذكر فيه شيئا .

وهو يذكر من أخرج الحديث غالبا ، ولقد استعمل الرموز كثيرا ، وذكر مفتاح هذه الرموز فى مقدمة الكتاب (٢) . وأحيانا ينسب الحديث لابن الجوزى ، وذلك لأنه لم يقف على المصدر الذى أسند ابن الجوزى الحديث من طريقه ، وحينما يذكر كلام ابن الجوزى وكلام السيوطى فإنما يذكر مفاد الكلام وملخصه لانصه .

ولقد ذكر مقدمة فى أول الكتاب أطلال فيها ، وضمنها فوائد مهمة ، وسرد فيها أسماء الوضاعين والمتهمين بالوضع ، رتبهم على حروف المعجم ، بحيث إذا جاء أحدهم فى إسناد حديث اكتفى ببيان أن فى إسناده فلان ، تاركا القارئ يعود إلى هذه المقدمة يبحث حال هذا الراوى .

طريقة التخرج بالكتاب : إذا كان عندك حديث تظهر عليه أمارات الوضع ، وأردت تخريجه بهذا الكتاب ، فأعرف موضوع حديثك ، ثم راجعه فى هذا الكتاب ، فقد تجد حديثك ، فإذا وجدته وجدت معه بيان حاله من حيث القبول أو الرد ، وغالبا ماتجد معه من أخرجه وعليك أن تراجع كتب

(١) راجع مقدمة تنزيه الشريعة ص ل

(٢) ص ٤

من أخرجه فتعزوه إليها ، وتبين مكانه فيها ، ثم تنقل من كتابنا هذا — تنزيه الشريعة — مايفيد بيان حاله (أشديد الضعف أو موضوع أو غير ذلك) .
وطريقة التخرج بهذا الكتاب تتبعها في كل كتب الموضوعات المرتبة على الأبواب .

هذا وكتاب « تنزيه الشريعة » مطبوع شائع ، حققه المرحوم الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف ، والشيخ عبدالله محمد الصديق . ونشرته مكتبة القاهرة .

(٢) كتاب « المصنوع في معرفة الحديث الموضوع » أو « الموضوعات الصغرى »

مؤلفه : نور الدين على بن سلطان محمد الهروى المكى المعروف بالقارى . محدث وفقه ، ومفسر وقارىء . صبر فى طلب العلم فبلغ فيه منزلة ، وألف المؤلفات النافعة . توفى — رحمه الله تعالى — سنة أربع عشرة وألف .

الكتاب : رأى نور الدين القارى أن من سبقوه ألفوا مؤلفات تجمع بين الضعيف والموضوع ، فأراد أن يضع مؤلفا مشتملا على الأحاديث الموضوعية خاصة ، فألف كتابه « الموضوعات الكبرى » وكذلك كتابه الذى معنا ولقد رتب الأحاديث على حسب حروف المعجم ، ولم يهتم بذكر من أخرج الحديث ، وإنما اهتم بالحكم على الحديث ، ذاكرا قائله . وفى آخر الكتاب ذكر جملة من كلام الأئمة حول أخبار موضوعة ، وكتب وضعت أحاديثها كلها .

طريقة التخرج بالكتاب : هذا الكتاب لايدلك على من أخرج الحديث ، وإنما يعطيك الحكم عليه ، وهذا مهم ومفيد جدا .

والكتاب طبع فى حلب سنة ١٣٨٩ هـ — ١٩٦٩ م . بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، حققه معتمدا على نسخة مطبوعة فى الهند فى مدينة لاهور ، وعدد صفحاتها أربعون .

فهارس الكتب السبعة

صحيح البخارى ، صحيح مسلم ، سنن
الترمذى ، سنن أبى داود ، سنن النسائى ،
سنن ابن ماجه ، موطأ مالك

- تقديم
- فهارس صحيح البخارى .
- فهارس صحيح مسلم .
- فهارس سنن أبى داود .
- فهارس سنن الترمذى .
- فهارس سنن النسائى .
- فهارس سنن ابن ماجه .
- فهارس موطأ مالك .

تقديم :

إنما عقدت هذا الباب اهتماما بالكتب السبعة التي هي :

- ١ - صحيح البخارى .
- ٢ - صحيح مسلم .
- ٣ - سنن أبى داود .
- ٤ - جامع الترمذى .
- ٥ - سنن النسائى .
- ٦ - سنن ابن ماجه .
- ٧ - موطأ مالك .

ويرجع اهتمامى بها إلى شهرتها وذيوعتها ، وصحة أحاديثها ورفعة منزلتها . وقد تتساءل : لم جعلتها سبعة والشائع فى كلام الأئمة أنهم يقولون « الكتب الستة » ؟ .

والجواب : أن موطأ مالك لم يقل عن الستة ، من حيث ثبوت أحاديثه ، ومن حيث الذيوخ واستشهاد الباحثين بأحاديثه ، بل من الأئمة من جعله فى مصاف الصحيحين ، ومنهم من قدمه عليهما . وفوق هذا فمن الأئمة من يجعله سادس الكتب الستة ، ويعد ابن ماجه منها .

ولقد حظيت هذه الكتب باهتمام كثير من العلماء ، فمنهم من جمع أحاديثها (١) ، ومنهم من جمع أطرافها (٢) ، ومنهم من ترجم لرجالها (٣) ، ومنهم من جمع زيادات كتب عليها .

وغرضى فى هذا الباب :

- ١ - أن أذكر لك ماوضع لهذه الكتب من فهرس .
- ٢ - أن أذكر لك فهرسا للكتب التى اشتمل عليها كل مصنف منها هادفا من وراء ذلك :

(١) مثل : « جامع الأصول » و « التاج الجامع للأصول » .

(٢) راجع الكلام على كتب الأطراف .

(٣) مثل : « تهذيب التهذيب » و « خلاصة تهذيب التهذيب » .

- ١ — يسر التخرج منها مستقلة بالاعتماد على فهرسها الخاصة .
- ٢ — التعرف على منهج كل إمام في تقسيم كتابه (١) .
- ٣ — يسر الوصول إلى الكتاب الذى تريده ، فإذا كان عندك الفهرس المشتمل على كتب كل مصنف منها فإن ذلك يساعدك على الوصول إلى مرادك .

وتقدمت كتب كثيرة كان يمكن أن توضع فى هذا الباب ، فمثلا « ذخائر المواريث » و « تحفة الأشراف » و « هداية البارى » و « مفتاح الصحيحين » كل هذه من كتب هذا الباب ، لكنى جعلت كل كتاب فى طريقته ، واكتفيت بأن تكون هنا فقط الفهارس .

كتب صحيح البخارى

وسوف أذكر لك هنا كتب صحيح البخارى قاصدا من ذلك أمرين هما :

- ١ — أن يتبين لك منهج البخارى فى تقسيم صحيحه إلى كتب ، ولا يظهر ذلك إلا إذا جُمعت الكتب مع بعضها فأردت جمعها لك .
- ٢ — أن تكون فهرساً لك إذا ما أردت كتابا من صحيح البخارى ، فتعرف فى أى جزء هو ، وفى أى صفحة هو . أما إذا لم تعتمد على النسخة التى سأضع أرقام الأجزاء والصفحات منها فإن كنت ستعتمد على نسخة ثابتة لديك فضع أرقام أجزائها وصفحاتها بدلا من الأرقام التى هنا ، أما إذا لم تكن لديك نسخة تعتمد عليها دائما فهذا الفهرس ينفعك أيضا فى استعمال أى نسخة ، وذلك إما بالتقريب أو تنظر الجزء الذى يقع لك فيه أى كتاب ، وتنظر فى الفهرس هل الكتاب الذى تريده قبل الكتاب الذى فى الجزء الذى معك أم بعده ؟ وهل قبله أو بعده بكثير أم بقليل ؟ وهكذا يمكنك الاستعانة بهذا الفهرس فى النسخة التى سأعتمد عليها وفى غيرها من النسخ .

(١) كنت إذا نظرت إلى فهرس هذه الكتب المرتبة على حروف المعجم أرى أن توضع فى كتب الطريقة الأولى ، وإذا نظرت إلى فهرسها الموضوعية التى تعرضت لها وجدتها توضع فى الطريقة الرابعة ، فاستقر رأى أن أفرد لها بابا مستقلا .

فهرست كتب صحيح البخارى طبة السلفية بمصر
ترقيم الشيخ / محمد فؤاد عبد الباقي

م	الكتاب	الجزء	الصفحة
١	بدء الوحي	الأول	٨
٢	الإيمان	»	٤٥
٣	العلم	»	١٤٠
٤	الوضوء	»	٢٣٢
٥	الغسل	»	٣٦٠
٦	الحيض	»	٤٠٠
٧	التيمم	»	٤٣١
٨	الصلاة	»	٤٥٨
٩	مواقيت الصلاة	الثاني	٣
١٠	الأذان	»	٧٧
١١	الجمعة	»	٣٥٣
١٢	صلاة الخوف	»	٤٢٩
١٣	العیدین	»	٤٣٩
١٤	الوتر	»	٤٧٧
١٥	الاستسقاء	»	٤٩٢
١٦	الكسوف	»	٥٢٦
١٧	سجود القرآن	»	٥٥١
١٨	تقصير الصلاة	»	٥٦١

م	الكتاب	الجزء	الصفحة
١٩	التجهد	الثالث	٣
٢٠	فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة	»	٦٣
٢١	العمل في الصلاة	»	٧١
٢٢	السهو	»	٩٢
٢٣	الجنائز	»	١٠٩
٢٤	الزكاة	»	٢٦١
٢٥	الحج	»	٣٧٨
٢٦	العمرة	»	٥٩٧
٢٧	المحصر	الرابع	٤
٢٨	جزاء الصيد	»	٢١
٢٩	فضائل المدينة	»	٨١
٣٠	الصوم	»	١٠٢
٣١	صلاة التراويح	»	٢٥٠
٣٢	فضل ليلة القدر	»	٢٥٥
٣٣	إلاعتكاف	»	٢٧١
٣٤	اليوع	»	٢٨٧
٣٥	السلم	»	٤٢٨
٣٦	الشفعة	»	٤٣٦
٣٧	الإجارة	»	٤٣٩
٣٨	الحوالة	»	٤٦٤
٣٩	الكفالة	»	٤٦٩
٤٠	الوكالة	»	٤٧٩
٤١	الحرث والمزراعة	الخامس	٣
٤٢	الشرب والمساقاة	»	٢٩
٤٣	الاستقراض	»	٥٣

م	الكتاب	الجزء	الصفحة
٤٤	الخصومات	الخامس	٧٠
٤٥	اللقطة	»	٧٨
٤٦	المظالم والغصب	»	٩٥
٤٧	الشركة	»	١٢٨
٤٨.	الرهن	»	١٤٠
٤٩	العتق	»	١٤٦
٥٠	المكاتب	»	١٨٤
٥١	الهبة	»	١٩٧
٥٢	الشهادات	»	٢٤٧
٥٣	الصلح	»	٢٩٧
٥٤	الشروط	»	٣١٢
٥٥	الوصايا	»	٣٥٥
٥٦	الجهاد والسير	السادس	٣
٥٧	فرض الخمس	»	١٩٦
٥٨	الجزية والموادعة	»	٢٥٧
٥٩	بدء الخلق	»	٢٨٦
٦٠	الأنبياء	»	٣٦١
٦١	المناقب	»	٥٢٥
٦٢	فضائل الصحابة	السابع	٣
٦٣	مناقب الأنصار	»	١١٠
٦٤	المغازي	»	٢٧٩
٦٥	تفسير القرآن	الثامن	١٥٥
٦٦	فضائل القرآن	التاسع	٣
٦٧	النكاح	»	١٠٤

م	الكتاب	الجزء	الصفحة
٦٨	الطلاق	التاسع	٣٤٥
٦٩	النفقات	»	٤٩٧
٧٠	الأطعمة	»	٥١٧
٧١	العقيقة	»	٥٨٧
٧٢	الذبائح والصيد	»	٥٩٨
٧٣	الأضاحى	العاشر	٣
٧٤	الأشربة	»	٣٠
٧٥	المرضى	»	١٠٣
٧٦	الطب	»	١٣٤
٧٧	اللباس	»	٢٥٢
٧٨	الأدب	»	٤٠٠
٧٩	الاستئذان	الحادى عشر	٣
٨٠	الدعوات	»	٩٦
٨١	الرقاق	»	٢٢٩
٨٢	القدر	»	٤٧٧
٨٣	الأيمان والنذور	»	٥١٦
٨٤	الكفارات	»	٥٩٣
٨٥	الفرائض	الثانى عشر	٣
٨٦	الحدود	»	٥٨
٨٧	الديات	»	١٨٧
٨٨	استتابة المرتدين	»	٢٦٤
٨٩	الإكراه	»	٣١٥
٩٠	الحيل	»	٣٢٧
٩١	تغيير الرؤيا	»	٣٥١
٩٢	الفتن	الثالث عشر	٣

م	الكتاب	الجزء	الصفحة
٩٣	الأحكام	الثالث عشر	١١١
٩٤	التمنى	»	٢١٧
٩٥	أخبار الآحاد	»	٢٣١
٩٦	الاعتصام بالكتاب والسنة	»	٢٤٧
٩٧	التوحيد	»	٣٤٧

فإذا وضعت هذا الفهرس أمامك فتأمله لتعرف منهج البخارى فى تقسيم كتابه ، وسوف أسجل لك ملاحظاتى والتى لأدعى أنها كل شىء ، فلكل إنسان رأى وتفكير :

١ - ثنى البخارى بكتاب الإيمان ، وختم بكتاب التوحيد ، وقبله الاعتصام بالكتاب والسنة . وبين البداية والنهاية كبير علاقة .

٢ - ابتدأ من الكتاب الرابع إلى الثالث والثلاثين فى العبادات ، والتى قدم فيها الحج على الصوم .

٣ - من الكتاب الرابع والثلاثين إلى الكتاب الخامس والخمسين فى المعاملات .

٤ - فصل بين الجهاد (كتاب ٥٦ - ٥٨) والمغازى (كتاب ٦٤) .

٥ - فصل الأطعمة (كتاب ٧٠) عن الأشربة (كتاب ٧٤) .

٦ - أكثر من الكتب فى كتابه سبعة وتسعون كتابا ، وهو عدد لانجده فى أى كتاب آخر .

وهناك ملاحظة تتعلق بالطبعة ، وهى أن كل جزء ينتهى بانتهاء كتاب ، عدا الجزء السابع فكتاب المغازى لم ينته فى نهايته ، وإنما أخذ من الثامن (١٥٤ صفحة) .

ولعلك فهمت منهج البخارى فى تقسيم كتابه ، حتى إذا أردت فهم
فحوى حديث ، وحاولت البحث عن أى كتاب يكون فيه من كتب صحيح
البخارى استطعت ذلك .

بيان أحاديث البخارى المقطعة والمكررة

من منهج الإمام البخارى فى صحيحه تقطيع الحديث وتكريره ، وذلك
كى يستشهد به على أكثر من هدف ، ويستدل به على أكثر من دليل . ومن
هنا تجد أنه يذكر الحديث فى أكثر من موطن ، كما قد تجد أن لفظ الحديث فى
هذه المواطن مختلف فبعضها مختصر ، وبعضها أطول منه قليلا ، وبعضها
طويل ، حتى لربما أدى ذلك إلى ظن القارئ أن هذا الحديث يغير هذا
الحديث تماما . وهذه أمثلة :

أخرج البخارى فى الوضوء باب صب النبى ﷺ وضوءه على مغمى عليه
بإسناده عن جابر قال : جاء رسول الله ﷺ يعودنى وأنا مريض لأعقل ،
فتوضأ وصب على من وضوءه فعقلت ، فقلت : يا رسول الله لمن الميراث ؟ إنما
يرثنى كلاله . فنزلت آية الفرائض . (ج ١ ص ٣٠١ طبع السلفية) .

وأخرج فى المرضى باب « عيادة المريض راكبا وماشيا وردفا على الحمار »
بإسناده عن جابر رضى الله عنه قال : « جاءنى النبى ﷺ يعودنى ليس براكب
بغل ولا برذون » (ج ١٠ ص ١٢٢) .

فهذان الحديثان يظن القارئ لأول وهلة أنهما حديثان منفصلان والحق
غير هذا ، فهما حديث واحد ساقه فى كل موضع بما يناسب الاستدلال .
(راجع كلام الحافظ ابن حجر فى الفتح ج ١٠ ص ١٢٣) .

* * *

أخرج البخارى فى العلم باب قول النبى ﷺ « رُب مبلّغ أوعى من
سامع » بإسناده عن أبى بكره « ذكر النبى ﷺ قعد على بعيره وأمسك إنسان
بخطاه » — أو بزمame — قال : أى يوم هذا ؟ فسكتنا حتى ظننا أنه سيسميه

سوى اسمه . قال : أليس يوم النحر ؟ قلنا : بلى . قال : فأى شهر هذا ؟ فسكتنا حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، فقال : أليس بذي الحجة ؟ قلنا : بلى . قال : فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام كحرمة يومكم هذا ، فى شهركم هذا ، فى بلدكم هذا . ليبلغ الشاهد الغائب ، فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه » (ج ١ ص ١٥٧ ، ١٥٨) .

وأخرجه فى العلم باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب بإسناده عن أبى بكره . ذكر النبى ﷺ قال : « فإن دماءكم وأموالكم قال محمد : وأحسبه قال وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا فى شهركم هذا ، ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب » (ج ١ ص ١٩٩) .

ولعلك لاحظت مابين الروایتين من طول وقصر .

* * *

وراجع أول حديث فى البخارى حديث عمر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إنما الأعمال بالنيات ... إلخ » وقد أورده فى سبعة مواطن . لما كان هذا شأن الإمام البخارى فى صحيحه كان على من رام حديثا فى البخارى أن يبحث عنه فى العديد من المواطن ، متحريرا أن يرد الحديث مختصرا فيظن أنه ليس حديثه وفى واقع الأمر هو حديثه . وكفى فى هذا من الجهد والمشقة .

فجاء المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي فرقم كتب صحيح البخارى ، ورقم أبواب الكتب ، ورقم أحاديث الكتاب . ثم تتبع أحاديث الكتاب ، وذكر عقب كل حديث مكرر أرقام رواياته الأخرى ، بحيث يصل القارىء إليها بسهولة .

فمثلا حديث رقم ١ فى البخارى وهو حديث عمر « إنما الأعمال بالنيات » .. إلخ تجد أنه وضع له الرقم (١) وعقب الحديث قال : (الحديث ١ أطرافه فى : ٥٤ ، ٢٥٢٩ ، ٣٨٩٨ ، ٥٠٧٠ ، ٦٦٨٩ ، ٦٩٥٣) .

وبهذه الطريقة أراح الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي الباحثين كثيرا ، إذ يستطيع الباحث بمجرد وصوله لأول موطن من مواطن ورود حديثه أن يصل بسهولة جدا إلى بقية المواطن .

إلا أنه يؤخذ عليه أن الإنسان لو وصل إلى موطن من مواطن حديثه غير الموطن الأول فإنه لا يعرف بقية المواطن ، ولعل الله يوفق من يزلل هذه .

ولقد طبع ترقيم الشيخ / محمد فؤاد عبد الباقي مع الطبعة التي نشرتها المكتبة السلفية بالقاهرة وذلك سنة ١٣٨٠ هـ وتقع في ثلاثة عشر جزءا والمقدمة .

والله أعلم ،

* * *

صحيح مسلم

كثيرا ما وضع المتقدمون فهارس لصحيح الإمام مسلم ، بعضهم يفهرس على الأطراف — كما تقدم في تقديم هذا الباب — وبعضهم في ثنايا فهارسه ، كالجامع الصغير ، والجامع الكبير ، وكنز العمال . وكان من أواخر هؤلاء الشيخ محمد الشريف بن مصطفى التوقادى من علماء الأستانة فلقد وضع فهرساً لصحيح البخارى سماه « مفتاح صحيح البخارى » وفهرساً لصحيح مسلم سماه « مفتاح صحيح مسلم »^(١) فرغ من تأليفهما سنة (١٣١٢) هـ وطبعاً في الأستانة سنة ١٣١٣ هـ ، رتب الأحاديث في هذين المفتاحين على حسب حروف الهجاء ، وذكر في كل حديث في مفتاح البخارى الكتاب والباب من البخارى ، وذكر كذلك الجزء والصفحة من متن البخارى وشرحه « فتح البارى » لابن حجر ، وشرحه « عمدة القارى » للعيني ، وشرحه « إرشاد السارى » للقسطلاى . وفي مفتاح صحيح مسلم يذكر كتاب الحديث وبابه في الصحيح ، ويذكر الجزء والصفحة في متن مسلم ، وصحيح مسلم بشرح النووى . وأخيراً جاء مَنْ وَضَعَ لصحيح مسلم فهارس فاقت الوصف دقة وترتيباً ، ونظاماً واستيعاباً ، حتى ليسلم القارىء أن الرجل أعطى الكتاب حقه على خير وجه ، ألا وهو الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي وسأحدثك عما فعل من فهارس لصحيح مسلم .

أولاً : فهارس الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي

حقق المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي صحيح الإمام مسلم تحقيقاً في منتهى الدقة ، ورقم كتبه وأحاديثه ، ووضع معانى الصحيح بعبارات وجيزة

(١) طبعا بعنوان « مفتاح الصحيحين » وقد تقدم الكلام عليه .

التقطها من شرح الإمام النووي ، ومن كتب اللغة . فجاءت طبعته هذه وقد
ألّبت الصحيح أجمل الثياب ، وأظهرته بالمظهر اللائق به .

ولم ينته عمل الرجل عند هذا الحد ، وإنما وضع فهرس لمسلم أظهرت
الصحيح للباحث بأيسر صورة ، وأنضّر هيئة . فما من حديث يريد من
الصحيح إلا بأيسر الطرق يجده ، وما من ترتيب لمعلومات الصحيح إلا ويجد
الرجل قد أظهرها . وبالجملة فلا يدرك قيمة عمل الرجل إلا من طالعه ، ولقد
صدق إذ قال — بعد أن ذكر عمله في الكتاب — « وذلك كله تيسيرا
للباحث وإزاحة لكل عقبة ولو كانت بسيطة من أمامه ، ذلت له الطريق أيما
تذليل .. » اهـ .

وتقع طبعته لصحيح مسلم في أربعة أجزاء متوالية في ترقيم الصفحات .

فالجزء الأول من ص ١ إلى ص ٥٧٦ .

والجزء الثاني من ص ٥٧٩ إلى ص ١١٤٨ .

والجزء الثالث من ص ١١٥١ إلى ص ١٧٠٠ .

والجزء الرابع من ص ١٧٠٣ إلى ص ٢٣٢٤ .

أما الجزء الخامس فهو فهرس فهارس ودراسات عن صحيح مسلم وتقع هذه
الفهارس والدراسات في عشر نقاط أحدثك عنها — إن شاء الله تعالى — بإيجاز
غير شغل :

أولاً : فهرس الموضوعات حسب ترتيبها في الكتاب :

يذكر اسم الكتاب مسبقاً برقمه (أى رقم هذا الكتاب) وصفحته وفي
أعلى الصفحة الجزء الذى فيه هذا الكتاب فمثلاً كتاب الفرائض يذكره
هكذا :

الجزء الثالث ٢٣ كتاب الفرائض (١-٤) باب (١٦١٤-١٦٦٩) حديث

الصفحة

١٢٣٣ ٢٣ — كتاب الفرائض (١٦١٤) حديث .

— ١ — باب

١٢٣٤ ٢ — باب

وهذا الخط يمثل هامش الصفحة ، فهو يذكر في هامش الصفحة العلوى كثيرا عن المعلومات التى فيها ، فيذكر اسم الكتاب الذى فيها ، ورقمه ، والجزء الذى فيه ، ويذكر أرقام الأبواب والأحاديث التى من الكتاب فى هذه الصفحة بذكر رقم أول باب وآخر باب ، وأول حديث وآخر حديث ، فإن كان الكتاب كله فى صفحة ذكر أبوابه وأرقام أحاديثه فى الهامش العلوى .

وتحت اسم الكتاب يذكر عناوين الأبواب التى فيه ، مرقما هذه الأبواب ، ذاكرا صفحاتها من طبعته . وفى نهاية عنوان الباب يذكر أرقام الأحاديث التى فيه ، بأن يذكر رقم أول حديث ، ورقم آخر حديث . فإذا كان فى الباب حديث مكرر بين ذلك ، بأن يذكر الحديث برقمه الأصلى :

فمثلاً : فى كتاب الحج باب رقم ٦٧ تجد هكذا :

٦٧ — باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض (١٣٢٧ — ١٣٢٨) حديث (فيه ١٢١١ م) ومعنى هذا أن أحاديث هذا الباب هى حديث رقم ١٣٢٧ وحديث رقم ١٣٢٨ وفيه أيضا حديث مكرر والذى أصله (١٢١١) .

وهذا القسم يشمل من ص ٤ إلى ص ٨٤ .

ثانياً : ترقيم للأحاديث بغير المكرر وبيان ما فى البخارى منها ، فالترقيم العام فيه للأحاديث الأصول فى الباب دون المتابعات ولما ذكر للحديث رقما عاما فى الصحيح ورقما خاصا فى الكتاب الذى هو فيه فإنه فى هذا القسم يذكر رقم الحديث فى الصحيح (أى الرقم العام) وأمام كل رقم ثلاث معلومات .

الأولى : رقم الكتاب الذى فيه هذا الحديث ، ورقم هذا الحديث فى هذا الكتاب . وإذا كان هذا الحديث مكررا ذكر أماكن تكريره فى هذا الكتاب .

الثانية : الصحابى الذى رواه .

الثالثة : هل هذا الحديث فى صحيح البخارى أم لا ، فإن كان فيه ذكر

رقمه فيه ، وإن لم يكن لم يذكر شيئا .

فمثلا حديث رقم ١٣ في الإيمان تجده هكذا :

١٣ ك ١ ح (١) ١٢ و ١٣ و ١٤ أبو أيوب الأنصارى ٧٤١

ومعنى هذا أن الحديث الذى رقبه العام فى الصحيح ١٣ هو فى كتاب
الإيمان (الكتاب رقم ١) ورقمه فى هذا الكتاب ١٢ و ١٣ و ١٤ وراويه
الصحابى الجليل أبو أيوب الأنصارى ، وهو فى صحيح البخارى حديث رقم
(٧٤١) .

وكذا الحديث رقم ٧١٥ تجده هكذا :

٧١٥ ك ٣٣ ح ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥

جابر بن عبدالله ٢٩٢

ومعنى هذا أن الحديث (٧١٥) مذكور فى كتاب رقم ٣٣ وهو كتاب
الإمارة ، ورقمه فى هذا الكتاب ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ وهو
مروى عن الصحابى جابر بن عبدالله ، وهو فى صحيح البخارى رقم
(٢٩٢) .

وفى الترقيم العام لأحاديث الكتاب يعطى رقما واحداً للحديث مهما
كرر .

وقد تجد رقما مخالفا كما فى كتاب الزكاة بعد حديث رقم (١٠١٢)
وضع رقم (١٥٧) وسر ذلك أن هذا الحديث تقدم برقم (١٥٧) فذكر
رقمه السابق هنا ، ولم يعطه رقما جديدا حتى لا يدخل المكرر فى الترقيم .

وهذا القسم استغرق من ص ٨٥ إلى ص ٢١٠

ثالثاً : ذكر الأحاديث المكررة فى أكثر من موضع :

فيذكر الرقم العام للحديث المكرر ، وأمامه يكتب اسم من رواه من
الصحابة ، ثم يذكر أماكن تكريره فمثلا حديث رقم ١٦٩ تجده هكذا .

(١) أرجو أن تكون مدركاً أن (ك) رمز كتاب و (ح) رمز حديث .

١٣ ١٦٩ عبدالله بن عمر ك ١ ح ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥

ك ٥٢ ح ٩٥

ك ٥٢ ح ١٠٠

أما الرقم ١٣ فهو رقم الحديث المسلسل في الأحاديث المكررة ، ولقد
رقم الأحاديث المكررة ترقيما مسلسلا ، ليبين للباحث أن عدد الأحاديث
المكررة في صحيح مسلم (١٣٧) حديث .

ورقم ١٦٩ هو الرقم العام للحديث في صحيح مسلم .

وعبدالله بن عمر هو راوى الحديث .

والحديث كرر في كتاب (١) أى كتاب الإيمان ورقمه فيه ٢٧٣

و ٢٧٤ و ٢٧٥ .

وفي كتاب (٥٢) أى الفتن وأشرط الساعة ، ورقمه فيه ٩٥ .

وأيضا في نفس الكتاب حديث رقم ١٠٠ .

وبهذا يستطيع الباحث إذا خَرَجَ حديثا من صحيح مسلم أن يعرف هل
هو مكرر في الصحيح أم لا ؟ وإذا كان مكررا ففى أى الأماكن .

واستغرق هذا القسم من ص ٢١١ إلى ص ٢٢٢ .

رابعاً : سرد أسماء الصحابة وبيان ما لهم من أحاديث في صحيح مسلم .

فذكر في هذا القسم أسماء الصحابة مرتبة على حروف المعجم ، بدأ بذكر
أسماء الرجال أولاً . مرتبة على حروف المعجم ، جاعلا المشهورين بكنائهم في
البداية ، إذ أول كنيثهم همزة التى هى أول الحروف ، فبدأ بأبى أسيد ، ثم أبى
أمامة . وبعد أن انتهى من المشهورين بكنائهم وآخروهم أبو اليسر كعب بن
عمرو ، ذكر المعروفين بأسمائهم ، فذكر أبى بن كعب ، ثم أسامة بن زيد ، إلى
آخر الحروف يعلى بن أمية . ثم ذكر المجاهيل ، وسقط عنده الأشعث بن قيس
من موضعه فذكره استدراكا بعد المجاهيل .

وبعد أن انتهى من القسم الأول — قسم الرجال — ذكر القسم الثانى

قسم النساء ورتبه كترتيب القسم الأول ، بدأ بمن اسمها أسماء ، ثم بمن اشهرن بكنيتهن ، ثم بمن عرفن بأسمائهن ، ثم بالمجهولات .

ولخت اسم كل صحابي يذكر أرقام الأحاديث التي رويت عنه في الصحيح ، وأمام رقم الحديث (وهو الرقم العام للحديث في الصحيح) يذكر رقم الكتاب الذي فيه الحديث ، ورقم الحديث في هذا الكتاب . ثم يذكر رقم هذا الحديث في صحيح البخاري إن كان هذا الحديث مما اتفق عليه الشيخان

نحو مثلاً

(عبدالله بن مسعود بن غافل) .

٥٠ ١ ح ٨٠ —

٦٤ ك ١ ح ١١٦ و ١١٧ ٤٤ راجع ص ٣٢٨ ج ٥

معنى هذا أن الحديث رقم ٥٠ مروى عن عبدالله بن مسعود (ولقد ذكر أرقام كل الأحاديث التي رويت عنه في الصحيح ، وإنما اكتفيت بهذين الرقمين من باب الاختصار) وهو في كتاب (١) أى كتاب الإيمان ، ورقمه في كتاب الإيمان (٨٠) وليس في صحيح البخاري ، أى ليس مما اتفق عليه الشيخان .

والحديث رقم ٦٤ مروى عن ابن مسعود ، وهو في كتاب رقم (١) أى كتاب الإيمان ، ورقمه ١١٦ و ١١٧ وهو في صحيح البخاري رقم ٤٤ أى أنه مما اتفق عليه الشيخان البخاري ومسلم .

وهكذا يبين مالكل صحابي من أحاديث في الصحيح ويبين أماكنها ، وهل هو مما اتفق عليه الشيخان أم لا ؟

وفاته ترقيم هذه الأحاديث ترقيماً مسلسلاً حتى يدرك القارئ من أول وهلة عدد الأحاديث التي لكل صحابي في الصحيح . نعم هذا شيء ميسور لكن كان فعله أفضل .

وهذا القسم استغرق في الجزء الخاص بالفهارس من ص ٢٢٣ إلى ص ٣٧١ .

خامساً : ترتيب الأحاديث على حروف الهجاء :

وهذا القسم من أهم الأقسام ، فلقد رتب فيه الأحاديث القولية على حسب أوائلها ، يذكر مألوه همزة ، ثم مألوه باء .. وهكذا إلى آخر حروف الهجاء ، مقتصرًا على ذكر طرف الحديث فقط ، ثم يذكر الصفحة التي فيها الحديث من طبعته هو (أى طبعة عيسى الحلبي بتحقيق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي) .

ولقد بدأ بالهمزة ، لكنه قسمها إلى همزة وصل ، بعد أن انتهى منها وذكر المحلى بالألف واللام منها ، ذكر همزة القطع ، ثم الباء ... إلخ .

يذكر أحاديث الحرف ، وفي نهايتها يذكر المحلى بأل من هذا الحرف .

وجعل (لا) حرفًا مستقلاً .

وأحب أن أنبهك إلى شيء هو أن هذا الترتيب خاص بالأحاديث القولية ، أما الفعلية فلا تبحث عنها هنا .

ويؤخذ على هذا الفهرس أن الشيخ رحمه الله ذكر أمام طرف الحديث الصفحة التي فيها هذا الحديث ، وهذه الصفحة حسب طبعته هو ، فأصبح هذا الفهرس لا يمكن الانتفاع به إلا باستعمال طبعته هو ، ولو أنه ذكر رقم الكتاب ورقم الحديث في الكتاب كما سبق في الأقسام الأخرى لأمكن الانتفاع بهذا الفهرس في جميع الطبعات .

مثال توضيحي للانتفاع بهذا الفهرس :

مثلاً حديث « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ... الحديث » .

إذا أردت تخريجه من صحيح مسلم فإنك تبحث عنه في هذا الفهرس ، ولما كان أوله « مَنْ » فإنه تبحث عنه في حرف الميم ، والميم مع النون فتجده هكذا :

من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ٦٩

فتعرف أن هذا الحديث في صحيح مسلم في ص ٦٩ من طبعة عيسى

الحلبى ، تحقيق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي . فتذهب إلى هذه الصفحة لتتأمل الحديث فيها ، ثم تذكر الكتاب الذى فيه ، وتذكر الباب والجزء والصفحة والطبعة — كما علمت سابقا — .

وهذا القسم استغرق من ص ٣٧٣ إلى ص ٤٦٢ .

سادساً : معجم الألفاظ :

وفى هذا القسم جعل فهرساً لأحاديث الصحيح باعتبار اللفظ الغريب أو البارز فيها ، فيذكر اللفظ ويضع تحته الأحاديث التى جاء فيها ، مكتفياً بجملة من الحديث . وأمام الحديث يذكر الصفحة التى هو فيها من طبعة الشيخ (أى طبعة الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي وهى طبعة عيسى الحلبى) .

ومنهجه فى هذا القسم شبيه بمنهج المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ، فى ذكره الكلمة وتحتها الأحاديث التى جاءت فيها ، ويفترق ما هنا عن المعجم أنه لم يذكر الحديث إلا فى كلمة واحدة .

ولقد رتب الكلمات على حروف المعجم فمثلاً يذكر (أ ب د) وتحتها الأحاديث التى فيها هذه الكلمة ثم يذكر (أ ب ر) ثم (أ ب ن) حتى إذا انتهى من الكلمات التى أولها ألف بدأ بالكلمات التى أولها باء .

كيفية التخرج من هذا القسم :

فإذا أردت تخريج حديث بهذا المعجم فخذ أغرب كلمة فى حديثك وجردتها ، وابحث عن مكان مجردها تجد تحته حديثك . وأمام الحديث الصفحة المذكور فيها فترجع إلى الصفحة لتذكر الكتاب الذى فيه حديثك ، وكذا الباب والجزء والصفحة .

مثال :

حديث حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ : « لا يدخل الجنة قتات »

إذا أردنا تخريج هذا الحديث نأخذ أغرب كلمة فيه وهى « قتات » ونبحث عنها فى حرف القاف ، وفى القاف مع التاء مع التاء ، فنجده فعلاً

تحت القاف مع التاء مع التاء ، هكذا :

ق ت ت

١٠١

لا يدخل الجنة قتات

أى أن هذا الحديث فى ص ١٠١ من طبعة الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي ، فإذا رجعنا إلى هذه الصفحة وجدنا الحديث فيها فنقول أخرجه مسلم فى كتاب الإيمان ، باب بيان غلظ تحريم التهمة ج ١ ص ١٠١ ط عيسى الحلبى تحقيق المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي .

مثال آخر :

حديث أبى مالك الأشعرى قال: قال رسول الله ﷺ : « الطهور شطر الإيمان ، والحمد لله تملأ الميزان ... الحديث » .

إذا أردنا تخريجه من هذا القسم من فهارس صحيح مسلم نأخذ أظهر كلمة فيه ، ألا وهى كلمة « الطهور » فنبحث عنها فى (طهر) وفعلا نجدها بطرف الحديث هكذا :

ط ه ر

٢٠٣

الطهور شطر الإيمان

أى أن هذا الحديث مذكور فى ص ٢٠٣ فنرجع إلى هذه الصفحة فنجد الحديث فيها ، فنعرف الكتاب والباب اللذين هو فيهما ، ونقول : أخرجه مسلم فى كتابه الطهارة ، باب فضل الوضوء ج ١ ص ٢٠٣ ط عيسى الحلبى ، بتحقيق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي .

ويؤخذ على الشيخ فى هذا الفهرس (فهرس اللفظ الغريب أو الظاهر) أنه ذكر مقابل الحديث رقم الصفحة ، فلا يمكن الانتفاع به إلا لمن اعتمد على طبعة الشيخ ، ولو أنه ذكر رقم الكتاب ورقم الحديث فى الكتاب لكان أعم نفعا .

وهذا القسم يشمل من ص ٤٦٣ إلى ص ٥٧٦ .

سابعاً : فوائد وفوائد :

في أثناء تحقيق الشيخ نص الصحيح ومراجعته شرح النووى لالتقاط توضيح الصحيح منه ، في أثناء ذلك وقف على فوائد مبعثرة في الصحيح ، وشرح النووى ، فالتقط هذه الفوائد ، وسجلها في هذا القسم ، مرتبة حسب ترتيبها في الكتاب . وأمام كل فائدة رقم الصفحة التي تقع فيها من طبعته (أى طبعة عيسى الحلبي) .

وهذه الفوائد تجمع بين الأحكام الشرعية ، والأحداث التاريخية ، والنكات اللغوية ، وهو لم يفصل هذه عن هذه . وإنما مزجها ببعضها مراعيًا ترتيبها في الكتاب .

أمثلة :

٤

١٢ ابن العاص . كتابتها بالياء وبحذفها وانظر ص ٦٢٧

وبيان ذلك أن في ص ١٢ فائدة تتعلق بكتابة (العاص) هل هي بالياء ، أم بحذف الياء ، أما الرقم ٤ والذي تحته خط فهو الرقم المسلسل للفوائد فإنه يذكر قبل الفائدة رقم الصفحة التي تقع فيها ، ويذكر فوقها رقمها المسلسل ، والذي منه يتضح للقارئ أن الشيخ رحمه الله تعالى جمع (٨٨) فائدة .

مثال آخر :

١٧

١٧٨ حتى يدخلون الجنة فيه إثبات النون

مثال آخر :

٢٥

٣٢٨ لا تمنعوا النساء حظوظهن من المساجد إذا استأذنوكم

وبيان ذلك أن الفائدة رقم ١٧ في ص ١٧٨ إذ في هذه الصفحة إثبات النون في الفعل المنصوب « حتى يدخلون » والقياسى حتى يدخلوا .

والفائدة رقم ٢٥ في ص ٣٢٨ إذ فيها استعمال ضمير المذكر للنسوة لاتمنعوا النساء إذا استأذنوكم ، والقياس « إذا استأذنتكم » .

وفي هذه الفوائد خير كثير فراجعها .

وهذا القسم شمل من ص ٥٧٧ إلى ص ٥٨٦ ، وراجع هذه الصفحة (٥٨٦) ففيها يرد الشيخ على فرية قد تثار ضد السنة ردا جميلا ، يدل على أن الشيخ كان مشغولا بالسنة في كل أحواله ، رحمه الله تعالى .

ثامناً : أسماء كتب الصحيح مرتبة على حروف الهجاء في أولها :

في هذا القسم ذكر الكتب التى اشتمل عليها صحيح مسلم ، والتى تبلغ أربعة وخمسين كتابا ، رتبها على حروف الهجاء ، بمعنى يذكر أسماء الكتب التى أولها همزة معا ، ثم التى أولها باء معا ، وهكذا إلى آخر الحروف .

وأمام اسم الكتاب يذكر رقم هذا الكتاب فى الصحيح ، وأيضا الصفحة التى يقع فيها هذا الكتاب فى الصحيح .

فمثلاً :

باب الباء

١٩٧٤ ٤٥ — البر والصلة والآداب .

١١٥١ ٢١ — البيوع .

معنى ذلك أن كتاب البر والصلة والذى رقمه (٤٥) يقع فى الصحيح فى ص ١٩٧٤ .

وكتاب البيوع والذى رقمه (٢١) يقع فى الصحيح فى ص ١١٥١ وذلك فى طبعة الشيخ (أى طبعة عيسى الحلبى) .

ووقع فى هذا القسم خطأ مطبعى بتقديم الصفحة الثانية من أسماء الكتب على الصفحة الأولى ، فعلى الباحث أن يراجع ص ٥٨٩ أولا ثم ص ٥٨٨ ،

فيستقيم له الأمر على ذلك ، ولقد نبه الشيخ على ذلك في النهاية .

وهذا القسم يشمل من ص ٥٨٧ إلى ص ٥٩٠

تاسعاً : الإمام مسلم وصحيحه :

في هذا القسم ترجم للإمام مسلم ، نقل ترجمته من عدد من المصادر ، ثم ختم ذلك بذكر مصادر ترجمته . وختم هذا القسم بذكر عمله في الكتاب ، أبان فيه أنه قد أحصى أحاديث صحيح مسلم دون النظر إلى الطرق المتعددة للحديث الواحد فبلغت ٣٠٣٣ حديثاً وأبان الأحاديث المكررة في الصحيح والتي تبلغ ١٣٧ حديثاً ، منها ٧١ حديثاً ذكر الحديث في غير الكتاب الذي وضع فيه لأول مرة .

وأبان الشيخ عمله بكل دقة وتواضع .

وهذا القسم يشمل من ص ٥٩١ إلى ص ٦٠٢

عاشراً : تصويبات الكتاب :

ذكر في هذا القسم صواب الخطأ الذي وقع في الكتاب ، أفرد قسماً لأخطاء الأجزاء الأربعة الأولى ، وقسماً لأخطاء الجزء الخامس الخاص بالفهارس ، وهى أخطاء قليلة يدرك ذلك من سبر الكتاب .

كلمة حق :

وقبل أن أترك مافعله الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي من فهارس لصحيح مسلم أرى لزماً على أن أسجل مالمعمل هذا الرجل من أثر في نفسى ، فلقد حقق الرجل نص الصحيح بكل دقة ، ورتبه ترتيباً غاية الإتقان ، ووشّحه بقلائد وضعها في هامش الصفحة لبيان المعنى ، وختم بمسك الختام بفهارسه التي ماتركت شيئاً يتساءل الباحث عنه ، لقد قدم فيها إحصائيات تزيل التخبط الذي مازلنا نعانيه في عدد أحاديث كتب السنة ، وبينت المكرر ومواضعه ، وما اتفق عليه الشيخان وما لم يتفقا عليه ، وأسماء الصحابة الذين روى عنهم في الصحيح ، وما لكل منهم من أحاديث في الصحيح .

ولقد طبع الشيخ كتابه طبعة جيدة أنيقة .
 هذا وأنا لندرجو أن تحظى كتب السنة جميعها بما حظى به صحيح مسلم .
 رحم الله الشيخ ، وطيب ثراه ، وأسكنه جنته دار نعيمه ورضوانه ،

ثانياً - كتب صحيح مسلم

ولسوف أسوق لك كتب صحيح مسلم لنفس السبين اللذين ذكرتهما
 لك عند ذكر كتب صحيح البخارى . وسوف أذكر لك الكتاب وموضعه
 من طبعة عيسى الحلبى ، وطبعة الشعب التى هى « صحيح مسلم بشرح
 النووى » لشهرة الطبعين .

فهرست كتب صحيح مسلم

م	اسم الكتاب	طبعة الحلبى		طبعة الشعب	
		جزء	صفحة	جزء	صفحة
١	الإيمان	١	٣٦	١	١٤٤
٢	الطهارة	١	٢٠٣	١	٥٠٠
٣	الحيض	١	٢٤٢	١	٥٩٠
٤	الصلاة	١	٢٨٥	٢	٣
٥	المساجد ومواضع الصلاة ...	١	٣٧٠	٢	١٥٣
٦	صلاة المسافرين وقصرها ...	١	٤٧٨	٢	٣٣٦
٧	الجمعة	٢	٥٧٩	٢	٣٩٥
٨	العيدين	٢	٦٠٢	٢	٤٣٤
٩	الاستسقاء	٢	٦١١	٢	٥٤٩
١٠	الكسوف	٢	٦١٨	٢	٥٦٠
١١	الجنائز	٢	٦٣١	٢	٥٨٠
١٢	الزكاة	٢	٦٧٣	٣	٣

م	اسم الكتاب	طبعة الحلبي		طبعة الشعب	
		جزء	صفحة	جزء	صفحة
١٣	الصيام	٢	٧٥٨	٣	١٣٢
١٤	الاعتكاف	٢	٨٣٠	٣	٢٤١
١٥	الحج	٢	٨٣٤	٣	٢٤٦
١٦	النكاح	٢	١٠١٨	٣	٥٤٥
١٧	الرضاع	٢	١٠٦٨	٣	٦٢١
١٨	الطلاق	٢	١٠٩٣	٣	٦٥٩
١٩	اللعان	٢	١١٢٩	٣	٧١٣
٢٠	العتق	٢	١١٣٩	٣	٧٢٨
٢١	اليسوع	٣	١١٥١	٤	٣
٢٢	المساقاة	٣	١١٨٦	٤	٥٥
٢٣	الفرائض	٣	١٢٣٣	٤	١٣٥
٢٤	اهبات	٣	١٢٣٩	٤	١٤٥
٢٥	الوصية	٣	١٢٤٩	٤	١٥٧
٢٦	النذر	٣	١٢٦٠	٤	١٧٧
٢٧	الأيمان	٣	١٢٦٦	٤	١٨٥
٢٨	القسامة والمحاررين والقصاص	٣	١٢٩١	٤	٢٢٣
٢٩	الحدود	٣	١٣١٢	٤	٢٥٨
٣٠	الأقضية	٣	١٣٣٦	٤	٣١٧
٣١	اللقطة	٣	١٣٤٦	٤	٣١٧
٣٢	الجهاد والسير	٣	١٣٥٦	٤	٣٣٠
٣٣	الإمارة	٣	١٤٥١	٤	٤٨٠
٣٤	الصيد والذبائح	٣	١٥٢٩	٤	٥٩٠
٣٥	الأضاحي	٣	١٥٥١	٤	٦٢٦
٣٦	الأشربة	٣	١٥٦٨	٤	٦٥٨
٣٧	اللباس	٣	١٦٣٤	٤	٧٦٣

م	اسم الكتاب	طبعة الحلبي		طبعة الشعب	
		جزء	صفحة	جزء	صفحة
٣٨	الآداب	٣	١٦٨٢	٤	٨٤٢
٣٩	السلام	٤	١٧٠٣	٥	٣
٤٠	ألفاظ من الأدب	٤	١٧٦٢	٥	١٠٢
٤١	الشعر	٤	١٧٦٧	٥	١١٠
٤٢	الرؤيا	٤	١٧٧١	٥	١١٥
٤٣	الفضائل	٤	١٧٨٢	٥	١٢٥
٤٤	فضائل الصحابة	٤	١٨٥٤	٥	٢٤٢
٤٥	البر والبصلة والآداب	٤	١٩٧٤	٥	٤١٠
٤٦	القدر	٤	٢٣٠٦	٥	٤٩٦
٤٧	العلم	٤	٢٠٥٣	٥	٥٢٢
٤٨	الذكر والدعاء	٤	٢٠٦١	٥	٥٣٤
٤٩	التوبة	٤	٢١٠٢	٥	٥٨٧
٥٠	صفات المنافقين	٤	٢١٤٠	٥	٦٤٥
٥١	الجنة	٤	٢١٧٤	٥	٦٨٧
٥٢	الفتن	٤	٢٢٠٧	٥	٧٢٩
٥٣	الزهد	٤	٢٢٧٢	٥	٨١٤
٥٤	التفسير	٤	٢٣١٥	٥	٨٦٧

وبعد :

فلعلك لاحظت من سوقى لك أسماء كتب صحيح مسلم منهج الإمام مسلم فى تقسيم صحيحه إلى كتب ، وكيف أن كتب صحيحه (٥٤) كتابا فقط ، ابتدأها بالإيمان ، وعقبه بالعبادات التى شملت من كتاب ٢ إلى كتاب ١٥ ، وبعد العبادات النكاح ومتعلقاته ، ثم المعاملات ، ثم الجهاد ، ثم الطعام والشراب ، واللباس ، ثم الآداب والفضائل ، وختم بالتفسير الذى

اختصر فيه جدا ، إذ ذكر فيه أربعة وثلاثين حديثا فقط ، حتى إن بعضهم ليعتبره لم يذكر شيئا من التفسير في صحيحه ، وهذا من جراء اختصاره الشديد فيه .

وأرجو أن تكون لاحظت الآتي :

- ١ — أنه فصل القدر عن الإيمان .
 - ٢ — أنه فصل صفات المنافقين عن الإيمان .
 - ٣ — أنه جعل كتاب العلم في آخر صحيحه .
 - ٤ — أنه جعل أحاديث الآداب في عدد من الكتب ، فعنده كتاب الآداب ، ثم كتاب السلام وهو من الآداب ، ثم كتاب البر والصلة والآداب .
- هذا والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم ،

* * *

سنن أبي داود

تقديم :

تقدم أن السنن الأربع — سنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه — حظيت كالصحيحين بمن فهرسها ، ومنهم من فهرس أحاديث السنن فقط ، ومنهم من فهرس أحاديث الكتب الستة ، ومنهم من فهرس أحاديث الكتب الستة وغيرها .

واشتمل المعجم المفهرس ، وكذا مفتاح كنوز السنة على فهرس لأحاديث السنن وغيرها .

وحظي كتاب سنن أبي داود بعمل فهارس خاصة به ، وذلك فيما قام به الشيخ مصطفى بن علي بن محمد بن مصطفى البيومي ، وسأحدثك عنه هنا بمشيئة الله تعالى ، كما سأحدثك عن كتب سنن أبي داود .

أولاً : « عمل ابن يومي » :

ظفر زماننا — والحمد لله — تعالى بأعمال علمية جلية لخدمة سنة رسول الله ﷺ ، من أشهر هذه الأعمال (١) :

١ — ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل على الأبواب ، مع شرحه وتخريج أحاديثه . وقد قام بذلك الشيخ البنا الساعاتي — رحمه الله تعالى — وسمى الترتيب « الفتح الرباني بترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيباني » وسمى الشرح « بلوغ الأماني من الفتح الرباني » (٢) .

٢ — ترتيب أحاديث الكتب الستة سوى ابن ماجه ، على الموضوعات ترتيباً دقيقاً ، مع شرح موجز لطيف ، قام بذلك الشيخ منصور على ناصف ،

(١) لست أريد التأريخ للسنة في عصرنا في هذه العجالة ، وإنما أردت ومضة للتقديم للموضوع .

(٢) تقدم الحديث عن الكتابين عند الكلام على مسند الإمام أحمد بن حنبل .

وسمى كتابه « التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول ﷺ » .

٣ - شرح سنن أبي داود ، شرحا جمع بين الصناعة الفقهية والصناعة الحديثية ، قام بذلك الإمام الجليل محمود خطاب السبكي - رحمه الله تعالى - ولقد سمي شرحه هذا بـ « المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود » شرح فيه من أول سنن أبي داود إلى باب « التلبيد » من كتاب المناسل « الحج » وهو قرابة ثلث الكتاب ، ويقع في عشرة أجزاء ، ثم قام نجله الشيخ أمين - رحمه الله تعالى - بتكملة لهذا العمل ، فشرح إلى آخر كتاب الطلاق ، فقارب بذلك نصف الكتاب^(١) . وهذا ماطلعت عليه مطبوعا ، ولست أدري هل للشيخ أمين أجزاء أخرى مازالت مخطوطة أولا ؟ وعلى كل فمازلت أبحث .

واطلع الشيخ ابن يويى على شرح الشيخ محمود خطاب فأعجب به ، ولقد كان مولعا بوضع فهرس لكتب السنة ، فوضع فهرس للقدر الذى شرحه الشيخ محمود خطاب ، أى لثلث سنن أبي داود ، وسمّاها « مفتاح المنهل العذب المورود » .

وهذه الفهارس لها دلالة خاصة فى رأى ، ذلك أنها :

١ - طبعت قبل ظهور « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث » وجاءت أدق منه ، مما يدل على أن فكرة المعجم ليست غريبة ، وإنما هى فى أساسها عربية .

٢ - اشتملت على فهرس للموضوعات والأعلام والأحكام ، سابقة بذلك « مفتاح كنوز السنة » مع ما اشتملت عليه من دقة ، تفوقه بها .

٣ - اشتملت هذه الفهارس على أنواع جديدة من الفهارس ، مثل فهرس جوامع الأعداد .

وهذه الفهارس ستة :

الأول : فهرس كتب وأبواب سنن أبي داود ، ذكرها على ترتيبها فى

(١) سى الشيخ أمين - رحمه الله تعالى - القدر الذى شرحه « فتح المالك المعبود تكملة المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود » وهو شائع باسم « تكملة المنهل » ويقع فى أربعة أجزاء .

السنن ، مبينا جزء وصفحة كل باب ، مرقما الأبواب (١) .

الثاني : فهرس أوائل الأحاديث القولية ، يذكر بداية الحديث وعلى اليمين الجزء والصفحة من « المنهل العذب المورود » .

الثالث : فهرس أوائل الأحاديث الفعلية ، يذكر بداية الحديث وعلى اليمين الجزء والصفحة ، فإذا كان الحديث سؤالا وجوابا بدأ بالجواب لأهميته ، ثم وضع حرف (ج) وساق بعده السؤال .

الرابع : فهرس الألفاظ ، وطريقته طريقة المعجم المفهرس ، لكن هنا فيه تدقيقات ، فهو يجعل الكلمة البارزة بين قوسين لبيان الكلمة المرتب عليها ، ويضعها في الهامش الأيمن لسهولة المراجعة . ويستعمل إشارات للدلالة على الانتقال ، فإذا انتقل من اشتقاق إلى اشتقاق وضع شرطة هكذا — بين الأسطر ، أما إذا انتقل من مادة إلى مادة ، كالانتقال من (ح و ط) إلى (ح و ل) فإنه يضع شرطة في وسطها نجمتان هكذا — ★ — .

وطريقته أن يذكر الكلمة البارزة مع كلمات تُعَيِّن الحديث ، وبجانب هذا القدر من الحديث يذكر الصفحة والجزء .

الخامس : فهرس الموضوعات والأعلام ، يذكر الموضوع أو العلم ويحدد مكانه في المنهل بذكر الصفحة والجزء ، وقد رتب الموضوعات على حروف الهجاء ، وهذا الفهرس طريقته وطريقة « مفتاح كنوز السنة » واحدة ، لكنه هنا أدق . وهو مفيد جدا إذ رتب الموضوعات والأعلام والأحكام التي في سنن أبي داود ، والتي في شرح الشيخ محمود خطاب معا .

السادس : وهذا نوع جديد من الفهارس ، فكل حديث فيه رقم صحيح أو كسر مثل ($\frac{1}{3}$ ، $\frac{1}{4}$) فإنه يجعله تحت رقمه ، ويبين جزؤه وصفحته ، إلا أنه حينما يسوق مواضع الأحاديث المشتملة على هذا العدد لا يشترط اتحاد الحديث ، فمثلا عند الرقم (١٠) يسوق كل الأحاديث التي فيها الرقم (١٠) دون اعتبار لاتحادها ، فيسوق الأحاديث التي فيها العشر من

(١) مما يجعل هذا الفهرس مفيدا في استعمال « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث » وكذا « مفتاح كنوز السنة » .

رمضان ، والأحاديث التى فيها العشر من ذى الحجة وهكذا .

وهذا النوع من الفهارس سهل جدا .

ولما أتم ابن يومى هذه الفهارس كان الشيخ محمود خطاب قد نقل إلى رحمة الله تعالى ، فعرض الأمر على الشيخ أمين خطاب ابن الشيخ محمود خطاب ، وهو رجل ذو باع فى السنة وعلومها ، فقام بطبع الكتاب — من إيراد أوقاف الشيخ — طبعة أنيقة .

والكتاب نافع مفيد ، وله قيمة علمية فى تاريخ الفهرسة الحديثة .

ثانياً : كتب سنن أبى داود

ولسوف أذكر لك هنا الكتب التى اشتمل عليها كتاب السنن لأبى داود هادفاً من ذلك ما هدفت إليه حينما ذكرت لك كتب صحيح البخارى وكتب صحيح مسلم .

كتب سنن أبى داود

(طبع التجارية تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد)

م	الكتاب	الجزء	الصفحة
١	الطهارة	١	١
٢	الصلاة	١	١٠٦
٣	صلاة الاستسقاء	١	٣٠١
٤	صلاة السفر	٢	٣
٥	التطوع	٢	١٨
٦	شهر رمضان	٢	٤٩
٧	السجود	٢	٥٨
٨	الوتر	٢	٦١

م	الكتاب	الجزء	الصفحة
٩	الزكاة	٢	٩٣
١٠	اللقطة	٢	١٣٤
١١	المناسك	٢	١٣٩
١٢	النكاح	٢	٢١٩
١٣	الطلاق	٢	٢٥٤
١٤	الصوم	٢	٤٢٥
١٥	الجهاد	٣	١٥٤
١٦	إيجاب الأضاحي (وفيه الذبائح والصيد)	٣	٩٣
١٧	الوصايا	٣	١٠٨
١٨	الفرائض	٣	١١٩
١٩	الخراج والامارة والفيء	٣	١٣٠
٢٠	الجنائز	٣	١٨٢
٢١	الأيمان والنذور	٣	٢٢٠
٢٢	اليسوع	٣	٢٤٢
٢٣	الأقضية	٣	٢٩٨
٢٤	العلم	٣	٣١٧
٢٥	الأشربة	٣	٣٢٤
٢٦	الأطعمة	٣	٣٤٠
٢٧	الطب	٤	٣
٢٨	العتاق	٤	٢٠
٢٩	الحروف والقراءات	٤	٣١
٣٠	الحمام (بتشديد الميم)	٤	٣٩
٣١	اللباس	٤	٤١
٣٢	الترجل	٤	٧٥
٣٣	الخاتم	٤	٨٨

م	الكتاب	الجزء	الصفحة
٣٤	الفتن	٤	٩٤
٣٥	المهدي	٤	١٠٦
٣٦	الملاحم	٤	١٠٩
٣٧	الحدود	٤	١٢٦
٣٨	الديات	٤	١٦٨
٣٩	السنة	٤	١٩٧
٤٠	الأدب	٤	٢٤٦

ولعله اتضح لك أن سنن أبي داود إنما هي في أحاديث الأحكام إلا في القليل النادر ، كما في كتاب العلم والأدب ، وهذه من مزايا سننه ، فإنه مَحْضُهَا للسنن ، وأبعدها عن الأخبار والقصص والمواعظ ، فجاءت قليلة الحجم ، كثيرة الفائدة ، جمعت أسس الدين وأصوله .

وَأَرْجُو أيضا أن تلاحظ منهجه في تقسيمه سننه إلى كتب وسأذكر لك من ذلك شيئا :

١ — أدخل النكاح والطلاق في وسط العبادات ، إذ النكاح عبادة . وذكر الطلاق بعده لأنه تبعه .

٢ — جعل اللقطة بعد الزكاة ، إذ هما تصرف مالي .

٣ — فصل الجنائز عن الصلاة وجعلها في التصرفات المالية . إذ فيها جانب مالي أيضا .

٤ — جعل الحَمَام كتابا مستقلا (مع أنه كان يمكن جعله في الأدب) .

٥ — جعل الترجل كتابا ، وانحتم كتابا (وكان يمكن جعلهما في اللباس) .

٦ — جعل كتابا للمهدي ، وكتابا للملاحم (وكان يمكن جعلهما في الفتن) .

* * *

كتب سنن الترمذی طبعة مصطفى الحلبي

م	الكتاب	الجزء	الصفحة
١	الطهارة	١	٥
٢	مواقيت الصلاة	١	٢٧٨
٣	الوتر	٢	٣١٤
٤	الجمعة	٢	٣٥٩
٥	الزكاة	٣	٣
٦	الصوم	٣	٥٧
٧	الحج	٣	١٦٤
٨	الجنائز	٣	٢٨٨
٩	النكاح	٣	٣٨٢
١٠	الرضاع	٣	٤٤٢
١١	الطلاق واللعان	٣	٤٦٩
١٢	اليسوع	٣	٥٠٢
١٣	الأحكام	٣	٦٠٣
١٤	الديات	٤	١٠
١٥	الحدود	٤	٣٢
١٦	الصيد	٤	٦٤
١٧	الأضاحي	٤	٨٣
١٨	النذور والأيمان	٤	١٠٣
١٩	السير	٤	١١٩

م	الكتاب	الجزء	الصفحة
٢٠	فضائل الجهاد	٤	١٦٤
٢١	الجهاد	٤	١٩١
٢٢	اللباس	٤	٢١٧
٢٣	الأطعمة	٤	٢٥٠
٢٤	الأشربة	٤	٢٩٠
٢٥	البر والصلة	٤	٣٠٩
٢٦	الطب	٤	٣٨١
٢٧	الفرائض	٤	٤١٣
٢٨	الوصايا	٤	٤٣٠
٢٩	الولاء والهبة	٤	٤٣٧
٣٠	القدر	٤	٤٤٣
٣١	الفتن	٤	٤٦٠
٣٢	الرؤيا	٤	٥٣٢
٣٣	الشهادات	٤	٥٤٤
٣٤	الزهد	٤	٥٥٠
٣٥	صفة القيامة	٤	٦١١
٣٦	صفة الجنة	٤	٦٧١
٣٧	صفة جهنم	٤	٧٠١
٣٨	الإيمان	٥	٣
٣٩	العلم	٥	٢٨
٤٠	الاستئذان والآداب	٥	٥٢
٤١	الأدب	٥	٨٠
٤٢	ثواب القرآن	٥	١٥٥
٤٣	القراءات	٥	١٨٥
٤٤	تفسير القرآن	٥	١٩٩

م	الكتاب	الجزء	الصفحة
٤٥	الدعوات	٥	٤٥٥
٤٦	المناقب	٥	٥٨٣

وواضح لك أن الترمذى قدم كتب الأحكام ، حتى جعل الكتب غير المتعلقة بالأحكام ومنها الإيمان فى آخر جامعہ (سننه) مبتدئا بالطهارة ثم الصلاة ، غير أنه جعل « البر والصلة » فى وسط كتب الأحكام . وواضح لك أيضا أنه فصل كتاب الجنائز عن الصلاة ، فجعل الجنائز بعد الزكاة والصيام والحج ، وقدم النسير على الجهاد .

* * *

فهرست كتب سنن النسائي ط مصطفى الحلبي
سنة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م

م	الكتاب	الجزء	الصفحة
١	الطهارة	١	١٢
٢	المياه	١	١٤١
٣	الحيض	١	١٤٧
٤	الغسل والتيمم	١	١٦٢
٥	الصلاة	١	١٧٨
٦	المواقيت	١	١٩٨
٧	الأذان	٢	٣
٨	المساجد	٢	٢٦
٩	القبلة	٢	٤٧
١٠	الإمامة	٢	٥٨
١١	افتتاح الصلاة	٢	٩٣
١٢	التطيق	٢	١٤٣
١٣	السهو	٣	٣
١٤	الجمعة	٣	٧١
١٥	تقصير الصلاة في السفر	٣	٩٥
١٦	الكسوف	٣	١٠١
١٧	الاستسقاء	٣	١٢٥
١٨	صلاة الخوف	٣	١٣٦
١٩	صلاة العيدين	٣	١٤٦

م	الكتاب	الجزء	الصفحة
٢٠	قيام الليل وتطوع النهار	٣	١٦١
٢١	الجنائز	٤	٣
٢٢	الصيام	٤	٩٧
٢٣	الزكاة	٥	٣
٢٤	مناسك الحج	٥	٨٣
٢٥	الجهاد	٦	٣
٢٦	النكاح	٦	٤٤
٢٧	الطلاق	٦	١١٢
٢٨	الخيال	٦	١٧٨
٢٩	الأحباس	٦	١٩٠
٣٠	الوصايا	٦	١٩٨
٣١	النحل	٦	٢١٦
٣٢	الهبة	٦	٢٢٠
٣٣	الرقبي	٦	٢٢٦
٣٤	العمري	٦	٢٢٨
٣٥	الأيمان والنذور والمزارعة	٧	٣
٣٦	عشرة النساء	٧	٥٨
٣٧	تحريم الدم	٧	٧٠
٣٨	قسم الفئء	٧	١١٧
٣٩	البيعة	٧	١٢٤
٤٠	العقيقة	٧	١٤٥
٤١	الفرع والعتيرة	٧	١٤٧
٤٢	الصيد والذبائح	٧	١٥٨
٤٣	الضحايا	٧	١٨٦
٤٤	اليوع	٧	٢١٢
٤٥	القسامة	٨	٣

م	الكتاب	الجزء	الصفحة
٤٦	قطع السارق	٨	٥٧
٤٧	الإيمان وشرائعه	٨	٨٦
٤٨	الزينة	٨	١٠٩
٤٩	آداب القضاة	٨	١٩٥
٥٠	الاستعاذة	٨	٢١٩
٥١	الأشربة	٨	٢٥٢

وجلى لك أن النسائي قد جعل كتابه لأحاديث السنن والأحكام ، فجاء كتابه خاليا عن التفسير والأخبار والمناقب والمواعظ . ويرجع السر في هذا إلى أنه انتخب أحاديث الأحكام هذه من كتابه الكبير « السنن الكبرى » .

أما إذا أردت معرفة منهجه في تقسيم كتابه فإليك الآتي :

- ١ - من الكتاب الأول إلى الكتاب الحادى والعشرين فى الطهارة والصلاة ، فلقد أكثر الكتب فى الصلاة .
- ٢ - قدم الصيام على الزكاة .
- ٣ - أبعد « قسم الفئء » عن « الجهاد » .
- ٤ - أبعد الخيل عن الجهاد .
- ٥ - عقد كتابا للأحباس (الوقف) وكتابا للصاايا ، وكتابا للنحل (العطية للولد) ، وكتابا للهبة ، وكتابا للرقبى ، وكتابا للعمرى ، ولم يعقد كتابا للفرائض !! .
- ٦ - فصل الأشربة عن الصيد والذبائح ، وعن الضحايا .
- ٧ - أّخر كتاب الإيمان .
- ٨ - كتاب الإيمان ، وكتاب الاستعاذة هما فقط الخارجان عن الأحكام .

ولقد قدمت لك هذه الملاحظات على منهجه لتعرف سمات تقسيم
الكتاب ، كي تنتفع بذلك في فهم فحوى الحديث إذا أردت ذلك ، ولك
رأيك في فهم منهج الرجل في التقسيم .

* * *

سنن ابن ماجه

حظى كتاب سنن ابن ماجه بما لم يحظ به كتاب من كتب السنن الأربعة ،
فلقد قام المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي بما يلي :

أولاً : بتحقيق نص الكتاب على أكثر من نسخة ، مع العود إلى الأصول
عند الاشتباه ، مراعيًا الدقة التامة في إخراج النص كما هو ، حتى في التقييد
بالشكل . وكان تدقيقه شاملاً المتن والإسناد ، فتحرى في أسماء الرجال
وضبطها جداً ، كتحريره في المتن . وهذا عمل نتمناه في المرحلة الحالية ،
خاصة في أسماء الرجال .

ثانياً : بترقيم كتب وأبواب وأحاديث الكتاب ، ترقيماً علمياً ، ويتفق مع
كتايب « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى » و « مفتاح كنوز السنة » كما
نفعه هذا الترقيم في صنع فهرس أحاديث الكتاب .

ثالثاً : بدراسة طيبة لأحاديث الكتاب أظهرت هذه الدراسة :

أ — مااتفق فيه الكتاب من الأحاديث مع الكتب الخمسة أو بعضها .
ب — درجة الأحاديث الزائدة على الكتب الخمسة من حيث الصحة
وغيرها .

وبذا أظهرت منزلة الكتاب وقدره ، فلقد احتوى على ٤٣٤١ حديثاً ،
منها ٣٠٠٢ حديث أخرجها أصحاب الكتب الخمسة ، وزادت ١٣٣٩
حديث على الكتب الخمسة .

وهذه الأحاديث التي زادها منها ٤٢٨ حديث رجالها ثقات صحيحة
الإسناد ، و ١٩٩ حديث حسنة الإسناد ، و ٦١٣ حديث ضعيفة الإسناد ،
و ٩٩ حديثاً واهية الإسناد أو منكراً أو مكذوبة .

وإن كتاباً اشتمل على ٤٣٤١ حديث ، فيها ٩٩ حديثاً فقط غير ثابتة

لهو كتاب في الرسوخ بمكان ، ومن الثبوت على منزلة .

وتعتبر دراسة الشيخ أول دراسة دقيقة للكتاب .

رابعاً : بالتعليق على أحاديث الكتاب ، لا من جهة اللغة فحسب ، وإنما من جهة صحة الحديث وغيرها أيضا ، وهذا عمل له قيمته عند المتخصصين بل وغيرهم .

خامساً : بوضع فهرس معجمي لأحاديث الكتاب ، يذكر طرف الحديث مرتبا على حروف المعجم ، وأمامه رقمه . .

سادساً : بوضع فهرس معجمي لكتب السنن ، مما يسهل على الباحث الوصول إلى كتابه .

وبحق فعمل الرجل خدمة تامة للكتاب أظهرته في صورة مشرفة ، وهيئة به لائقة ، وترتيب بديع ، وتنظيم جد مفيد ، مما نرجوه لكل كتب السنة .

جزى الله الشيخ خيرا عما قدم للعلم والإسلام .

ولقد قامت مطبعة عيسى البابي الحلبي بنشر الكتاب ، ويقع في مجلدين كبيرين ، بأرقام متوالية ولسوف أسوق لك أسماء كتب الكتاب ، هادفا ما بينته لك من ذكر الكتب قبل ذلك .

كتب سنن ابن ماجه

م	الكتاب	الجزء	الصفحة
—	المقدمة	١	٣
١	الطهارة	١	٩٩
٢	الصلاة	١	٢١٩
٣	الأذان	١	٢٣٢
٤	المساجد والجماعات	١	٢٤٣
٥	الإقامة	١	٢٦٤

م	الكتاب	الجزء	الصفحة
٦	الجنايز	١	٤٦١
٧	الصيام	١	٥٢٥
٨	الزكاة	١	٥٦٥
٩	النكاح	١	٥٩٢
١٠	الطلاق	١	٦٥٠
١١	الكفارات	١	٦٧٦
١٢	التجارات	٢	٧٢٣
١٣	الأحكام	٢	٧٧٤
١٤	الهبات	٢	٧٩٥
١٥	الصدقات	٢	٧٩٩
١٦	الرهنون	٢	٨١٥
١٧	الشفعة	٢	٨٣٣
١٨	اللقطة	٢	٨٣٦
١٩	العتق	٢	٨٤٠
٢٠	الحدود	٢	٨٤٧
٢١	الديات	٢	٨٧٣
٢٢	الوصايا	٢	٩٠٠
٢٣	الفرائض	٢	٩٠٨
٢٤	الجهاد	٢	٩٢٠
٢٥	المناسك	٢	٩٦٢
٢٦	الأضاحى	٢	١٠٤٣
٢٧	الذبائح	٢	١٠٥٦
٢٨	الصيد	٢	١٠٦٨
٢٩	الأطعمة	٢	١٠٨٣
٣٠	الأشربة	٢	١١١٩
٣١	الطب	٢	١١٣٧

م	الكتاب	الجزء	الصفحة
٣٢	اللباس	٢	١١٧٦
٣٣	الأدب	٢	١٢٠٦
٣٤	الدعاء	٢	١٢٥٨
٣٥	تعبير الرؤيا	٢	١٢٨٢
٣٦	الفتن	٢	١٢٩٠
٣٧	الزهد	٢	١٣٧٣

وواضح لك أن سنن ابن ماجه ركزت أيضا على جانب أحاديث الأحكام ، أما ترتيبه فيلاحظ فيه :

١ — قدم الصيام على الزكاة .

٢ — أبعد الحج عن العبادات جدا ، فذكره بعد الجهاد ، وهو وإن كان له بالجهاد علاقة لكن علاقته بالعبادات أقوى .

أما المقدمة : فهي عنده طويلة إذ اشتملت على أربعة وعشرين بابا ، في السنة والإيمان والفضائل والعلم .

* * *

موطأ مالك

حظى موطأ مالك بجهود الكثيرين من الأئمة الأعلام ، فمن شارح له ، ومن شارح لغريبه ، ومن مترجم لرجاله ، ومن دارس لشواهده ، ومن متكلم عن بلاغاته وموقوفاته (يبحث عن اتصالها ودرجتها) ومن جامع أطرافه ، ومن مفهرس لأحاديثه .

ومن أطيب الأعمال التي حظى بها الموطأ حديثاً عمل الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي ويتلخص فيما يأتي :

أولاً : تحقيق النص :

فلقد راجع عدداً من النسخ من أجل إخراج النص صحيحاً ، بلغ هذا العدد ست نسخ ، يقارن بينها مقدماً بعضها على الأخرى ، إن أعضلت مشكلة رجع إلى الكتب الأمهات الأخرى ، يراجع الرواة من كتب الرجال ، والمتون من كتب الحديث الأم ، فأخرج الكتاب في صورة طيبة مرضية ، وزين عمله بالحفاظ على ضبط كل كلمة في الكتاب ، سواء في الإسناد أو في المتن .

ثانياً : الترقيم :

فلقد رقم كتب وأبواب وأحاديث الموطأ ، ترقيماً له أثره النافع في فهرس الأحاديث ، وهو في نفس الوقت مطابق تماماً لما عليه « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي » و « مفتاح كنوز السنة » حتى إن المستفيد بهذين الكتاتين لا يجد أدنى صعوبة إذا اعتمد على نسخة الشيخ ، ولقد كان ترقيمه الأحاديث باعتبار أحاديث كل كتاب فقط ، فهو يضع رقم الحديث في الكتاب ولم يضع له رقماً عاماً بحسب أحاديث الموطأ كله .

ثالثاً : تخرّيج الأحاديث :

ولما كان أصحاب الكتب الستة قد أخرجوا في كتبهم جميع أحاديث الموطأ فإن الشيخ أخذ على عاتقه أن يذكر تخرّيج كل حديث من أحاديث الموطأ من هذه الكتب الستة عقب الحديث ، غاية الأمر أن الحديث إذا كان في الصحيحين أو أحدهما فغالبا مايكتفى بذكر موضعه هذا ، وإذا كان في السنن أبان موضعه فيها جميعها .

يذكر في نهاية الحديث من أخرجه من أصحاب الكتب الستة ، ورقم الكتاب الذى فيه الحديث ، وعنوان الكتاب ، ورقم الباب ، وعنوان الباب ، ويزيد في التخرّيج من مسلم رقم الحديث .

فحينما يذكر في تخرّيج حديث « صلاة أحدكم وهو قاعد مثل نصف صلاته وهو قائم » مايلي :

أخرجه مسلم في : ٦ — كتاب صلاة المسافرين ، ١٦ — باب جواز النافلة قائما وقاعدا ، حديث ١٢٠ فمعناه أن هذا الحديث أخرجه مسلم في الكتاب السادس عنده ، وهو كتاب صلاة المسافرين . وفي الباب السادس عشر من هذا الكتاب ، وهو باب جواز النافلة قائما وقاعدا ، وهذا الحديث رقمه في كتاب صلاة المسافرين (١٢٠) .

وهكذا في كل تخرّيجه (راجع ج ١ ص ١٣٦) .

رابعاً : فهرس الأحاديث (مفتاح موطأ) :

وفي نهاية الكتاب وضع فهرسا لأحاديثه ، رتبها على حروف المعجم ، بحسب الحرف الأول من الحديث . وأمام طرف الحديث يذكر الصفحة التى هو فيها .

وبحق فعمل الأستاذ سهّل الوصول إلى كنوز الموطأ تماما ، ويسر الموطأ على كل باحث ومؤلف ، جزاه الله خير الجزاء .

ولقد قامت مطبعة عيسى البابى الحلبي بطبع الكتاب ، ويقع في جزئين ، أرقامهما متوالية ، يبدأ الجزء الثانى من ص ٤٤٣ وينتهى في ص ١٠٦٣ .

كتب موطأ مالك طبعة عيسى الحلبي

ولسوف أسوق لك أسماء كتب الموطأ هادفاً ماهدفت إليه
من سوق الكتب السابقة قبل ذلك

م	الكتاب	الجزء	الصفحة
١	وقوت الصلاة	١	٣
٢	الطهارة	١	١٨
٣	الصلاة	١	٦٧
٤	السهو	١	١٠٠
٥	الجمعة	١	١٠١
٦	الصلاة في رمضان	١	١١٣
٧	صلاة الليل	١	١١٧
٨	صلاة الجماعة	١	١٢٩
٩	قصر الصلاة في السفر	١	١٤٣
١٠	العيدين	١	١٧٧
١١	صلاة الخوف	١	١٨٣
١٢	صلاة الكسوف	١	١٨٦
١٣	الاستسقاء	١	١٩٠
١٤	القبلة	١	١٩٣
١٥	القرآن	١	١٩٩
١٦	الجنائز	١	٢٢٢
١٧	الزكاة	١	٢٤٤

م	الكتاب	الجزء	الصفحة
١٨	الصيام	١	٢٨٦
١٩	الاعتكاف	١	٣١٢
٢٠	الحج	١	٣٢٢
٢١	الجهاد	٢	٤٤٣
٢٢	النذور والأيمان	٢	٤٧٢
٢٣	الضحايا	٢	٤٨٢
٢٤	الذبائح	٢	٤٨٨
٢٥	الصيد	٢	٤٩١
٢٦	العقيقة	٢	٥٠٠
٢٧	الفرائض	٢	٥٠٣
٢٨	النكاح	٢	٥٢٣
٢٩	الطلاق	٢	٥٥٠
٣٠	الرضاع	٢	٦٠١
٣١	اليسوع	٢	٦٠٩
٣٢	القراض	٢	٦٨٧
٣٣	المساقاة	٢	٧٠٣
٣٤	كراء الأرض	٢	٧١١
٣٥	الشفعة	٢	٧١٣
٣٦	الأفضية	٢	٧١٩
٣٧	الوصية	٢	٧٦١
٣٨	العتق والولاء	٢	٧٧٢
٣٩	المكاتب	٢	٧٨٧
٤٠	المدير	٢	٨١٠
٤١	الحدود	٢	٨١٩
٤٢	الأشربة	٢	٨٤٢
٤٣	العقول	٢	٨٤٩

م	الكتاب	الجزء	الصفحة
٤٤	القسامة	٢	٨٧٧
٤٥	الجامع	٢	٨٨٤
٤٦	القدر	٢	٨٩٨
٤٧	حسن الخلق	٢	٩٠٢
٤٨	اللباس	٢	٩١٠
٤٩	صفة النبي ﷺ	٢	٩١٩
٥٠	العين	٢	٩٣٨
٥١	الشعر	٢	٩٤٧
٥٢	الرؤيا	٢	٩٥٦
٥٣	السلام	٢	٩٥٩
٥٤	الاستئذان	٢	٩٦٣
٥٥	البيعة	٢	٩٨٢
٥٦	الكلام	٢	٩٨٤
٥٧	جهنم	٢	٩٩٤
٥٨	الصدقة	٢	٩٩٥
٥٩	العلم	٢	١٠٠٢
٦٠	دعوة المظلوم	٢	١٠٠٣
٦١	أسماء النبي ﷺ	٢	١٠٠٤

ومن هذه الكتب تلاحظ منهج الإمام مالك في تقسيمه الموطأ حتى إذا عرض لك حديث وأردت تخريجه بالفحوى من الموطأ أمكنك . إذ تلاحظ ما يأتي :

- ١ - قدم وقوت الصلاة على الطهارة ، وهذا منهج خاص له .
- ٢ - ذكر كتاب القرآن في أثناء كتب الصلاة ، وفي ذلك قليل مناسبة .
- ٣ - ذكر العبادات متتالية (وذلك في عشرين كتاباً منها كتاب

للقرآن) .

٤ — لم يجعل الأشربة مع الأطعمة ، وإنما جعلها مع الحدود ، وفي ذلك قليل مناسبة .

٥ — عقد كتابا للقدر ، ولم يعقد كتابا للإيمان .

وكلما تأملت في تقسيم الإمام كتابه اتضح لك منهجه كتأملك أى شيء في الحياة ، فالتدبر والتفكر أساس الوصول إلى اللب .

وختاماً :

فبعد هذه الرحلة التي طوّفت فيها بين أمهات كتب السنة ، والتي سعدت بها ، وأسأل الله سبحانه وتعالى أن أكون قد أسعدت . بعد هذه الرحلة أسأل الله سبحانه وتعالى أن ينفع بما كتبت ، وأن يكون القارىء قد اتضح له السبل التي يسلكها ليصل إلى أى حديث يريده ، يعرف مصدره ، وأقوال العلماء فيه تصحيحاً وتضعيفاً ، وشرحاً وتحليلاً .

كما أسأله سبحانه وتعالى أن يبارك لى في وقتى وجهدى ، وأن يوفقنى لما فيه خير الإسلام والمسلمين ، وأن يمنّ علىّ بالقبول ، إنه الله نعم المولى ونعم النصير .

وصلّى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين ، وعنا معهم بمنك وعفوك وكرمك يا أرحم الراحمين .

وآية الختام ﴿ ولسوف يعطيك ربك فترضى ﴾

والحمد لله رب العالمين ،

* * *

فهرس الكتب المتحدث عنها فى الكتاب (١)

الموضوع	الصفحة
الأتخافات السنفة	٢٤٥
الأحادف القدسة	٢٤٨
الأزهار المتناثرة	٢٤٤
أسنى المطالب	٧٥
أنوار البان	٧٨
إيقاف الأخيار	٧٧
البغة	٧٦
بلوغ المرام	٢٠٩
تحفة الأشراف	١١١
الترغب والترهب	٢١٥
تفسفر القرآن العظم	٢٢٥
تقرف الأسانفد	٢١١
التلخفص الءبفر	١٩٩
تمففر الطفب من الءبفث	٧٤
تنزفه الشرفة	٢٥٢

(١) واضء من هذا العنوان أن هذا الفهرس للكتب الةف ءءءء عنها فى هذا الكتاب ، ولفس لكل الكتب الوارءة ففه . وقد رءبء هذه الكتب على ءروف المعجم ءون اءءبار « آل » .

الموضوع	الصفحة
الجامع الأزهر	٥٥
جمع الجوامع	٤٥
جامع الحديث	٦٤
الجامع الصغير	٣١
الجامع الكبير	٤٥
الخصائص الكبرى	٢٣٢
الدراية	١٩٣
الدر المنثور	٢٢٢
ذخائر المواريث	١٢٧
الزواجر	٢١٧
سبل الهدى والرشاد	٢٣٧
سيرة رسول الله ﷺ	٢٣٤
فتح القدير	٢٢٤
الفتح الكبير	٤١
فهارس سنن ابن ماجه	٢٩٧
فهارس سنن أبي داود	٢٨٣
فهارس صحيح مسلم	٢٦٧
فهارس موطأ مالك	٣٠٣
فهرس المعجم الصغير	٧٧
فهرس جامع بيان العلم	٧٧

الموضوع	الصفحة
فيض القدير	٣٧
الكاف الشاف	٢٢٧
كشف الخفا	٧٤
كنز العمال	١٥٥
كنوز الحقائق	٧٣
المراسيل	٢٥٠
مسند الإمام أحمد	١٣٩
المصنوع	٢٥٤
المعجم المفهرس	٨٧
مغنى اللبيب	٢٣٢
المغنى عن حمل الأسفار	١٧٩
مفاتيح الذهبان	٧٨
مفتاح الترتيب	٧٦
مفتاح الصحيحين	٧٥
مفتاح كنوز السنة	١٦٧
المقاصد الحسنة	٧٣
مناهل الصفا	٢٣٣
منتخب كنز العمال	١٦٣
منتقى الأخبار	٢٠٧
نصب الراية	١٨٥
النكت الظراف	١٢٣
هداية البارى	٦٥

الموضوع	الصفحة
● تقديم	
● مقدمات	٧ - ٢٤
تعريف التخرج	٩
العرض من التخرج	١١
فوائد التخرج	١١
نماذج توضيح فوائد التخرج	١٤
حقائق أساسية في التخرج	٢٠
إجمال طرق التخرج	٢٣
● الطريقة الأولى : التخرج عطف الحديث	٢٥ - ٧٩
التعريف بالطريقة	٢٧
فائدة عامة	٢٩
كتاب الجامع الصغير	٣١
كتاب فيض القدير	٣٧
كتاب الفتح الكبير	٤١
كتاب الجامع الكبير	٤٥
كتاب الجامع الأزهر	٥٥
كتاب جامع الحديث	٦٤
كتاب هداية اليازي	٦٥
كتاب كنوز الحقائق	٧٣

الموضوع	الصفحة
● تقديم	
● مقدمات	٧ — ٢٤
تعريف التخریج	٩
الغرض من التخریج	١١
فوائد التخریج	١١
نماذج توضح فوائد التخریج	١٤
حقائق أساسية في التخریج	٢٠
إجمال طرق التخریج	٢٣
● الطريقة الأولى : التخریج بمطلع الحديث	٢٥ — ٧٩
التعريف بالطريقة	٢٧
فائدة عامة	٢٩
كتاب الجامع الصغير	٣١
كتاب فيض القدير	٣٧
كتاب الفتح الكبير	٤١
كتاب الجامع الكبير	٤٥
كتاب الجامع الأزهر	٥٥
كتاب جامع الحديث	٦٤
كتاب هداية الباری	٦٥
كتاب كنوز الحقائق	٧٣

٧٣	كتاب المقاصد الحسنة
٧٤	كتاب تمييز الطيب من الخبيث
٧٤	كتاب كشف الخفا
٧٥	كتاب أسنى المطالب
٧٥	كتاب مفتاح الصحيحين
٧٦	كتاب البغية في ترتيب أحاديث الحلية
٧٦	كتاب مفتاح الترتيب لأحاديث الخطيب
٧٧	فهرس معجم الطبراني الصغير
٧٧	فهرس جامع بيان العلم وفضله
٧٧	إيقاف الأخيار على أحاديث مشكل الآثار
٧٨	كتاب أنوار البيان في ترتيب أخبار أصبهان
٧٨	مفاتيح الذهبان لترتيب تاريخ أصبهان

● الطريقة الثانية : التخريج بألفاظ الحديث ٨١ — ١٠١

٨٣	التعريف بالطريقة
٨٧	كتاب المعجم المفهرس

● الطريقة الثالثة : التخريج بالراوى الأعلى ١٠٣ — ١٤٧

١٠٥	التعريف بالطريقة
١٠٧	كتب الأطراف
١٠٧	تعريف الأطراف
١٠٨	فوائد الأطراف
١٠٩	المؤلفات في الأطراف
١١١	كتاب تحفة الأشراف
١٢٣	كتاب النكت الظراف

الموضوع	الصفحة
---------	--------

كتاب ذخائر المواريث	١٢٧
كتاب المسانيد	١٣٧
تعريفها	١٣٧
خصائص المسانيد	١٣٧
المؤلفات في المسانيد	١٣٨
فوائد المسانيد	١٣٨
مسند الإمام أحمد بن حنبل	١٣٩

● الطريقة الرابعة : التخریج بموضوع الحديث ١٤٩ — ٢٣٩

التعريف بالطريقة	١٥١
كتب تخریج أحاديث عامة	١٥٥
كتاب كنز العمال	١٥٥
كتاب منتخب كنز العمال	١٦٣
كتب تُخَرَّجُ أحاديث كتب معينة	١٦٧
كتاب مفتاح كنوز السنة	١٦٧
كتاب المغنى عن حمل الأسفار	١٧٩
كتب في تخریج أحاديث كتب فقه	١٨٥
كتاب نصب الراية	١٨٥
كتاب الدراية في تخریج أحاديث الهداية	١٩٣
كتاب التلخيص الحبير	١٩٩
كتب في تخریج أحاديث الأحكام	٢٠٧
كتاب منتقى الأخبار	٢٠٧
كتاب بلوغ المرام	٢٠٩
كتاب تقريب الأسانيد	٢١١
كتب في تخریج أحاديث الترغيب والترهيب	٢١٥
كتاب الترغيب والترهيب	٢١٥

الموضوع	الصفحة
---------	--------

كتاب الزواجر	٢١٧
كتب في تخريج أحاديث التفسير	٢٢١
كتاب الدر المشور	٢٢٢
كتاب فتح القدير	٢٢٤
كتاب تفسير القرآن العظيم	٢٢٥
كتاب الكاف الشاف	٢٢٧
كتب في تخريج أحاديث السير والشمال	٢٣١
كتاب الخصائص الكبرى	٢٣٢
كتاب مناهل الصفا	٢٣٣
كتاب سيرة رسول الله ﷺ	٢٣٤
كتاب سبل الهدى والرشاد	٢٣٧

● الطريقة الخامسة : التخرج بناء على صفة في الحديث ٢٤١ — ٢٥٤

التعريف بالطريقة	٢٤٣
كتاب الأزهار المتناثرة	٢٤٤
كتاب الإتحافات السنية	٢٤٥
كتاب الأحاديث القدسية	٢٤٨
كتاب المراسيل	٢٥٠
كتاب تنزيه الشريعة المرفوعة	٢٥٢
كتاب المصنوع	٢٥٤

● فهارس الكتب السبعة ٢٥٥ — ٣٠٦

تقديم	٢٥٧
كتب صحيح البخارى	٢٥٩
أحاديث البخارى المقطعة والمكررة	٢٦٤

الموضوع	الصفحة
فهارس صحيح مسلم	٢٦٧
كتب صحيح مسلم	٢٧٩
فهارس سنن أبي داود	٢٨٣
كتب سنن أبي داود	٢٨٦
كتب سنن الترمذی	٢٨٩
كتب سنن النسائي	٢٩٣
فهارس سنن ابن ماجه	٢٩٧
كتب سنن ابن ماجه	٢٩٨
فهارس موطأ مالك	٣٠١
كتب موطأ مالك	٣٠٣
● فهرس الكتب المتحدث عنها في هذا الكتاب	٣٠٧
● فهرس الموضوعات	٣١١

تم والحمد لله ،،،

* * *

رقم الإيداع: ١٧٩٩ / ١٩٨٧ م

الترقيم الدولي: ٦ - ١٤٧ - ١٤٢ - ٩٧٧

قيدها في القيد لبيعها في

٦٩٨٨

دار الإعتصام

٨ شارع حسين حجازى - ت ٣٥٥١٧٤٨ ص ب ٤٧٠ القاهرة
الرمز البريدى ١١٥١١ فاكسيميلى ٣٥٤٦٠٣١

للطباعة والنشر والتوزيع